نموذج ترخيص

أنا الطالب : محمد محمود سليم البغداري أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر الترتيبات التفضيلية من برامج المزايا الأمريكي والكندي على قطاع التجارة الخارجية في الأردن.

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: محمد محمود البغداري

التوقيع:

التاريخ: 2017/11/5

أثر الترتيبات التفضيلية من برامج المزايا الأمريكي والكندي على قطاع التجارة الخارجية في الأردن

إعداد

محمد محمود سليم البغدادي

المشرف

الدكتور عامر باكير

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تشرين أول، 2017

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر الترتيبات التفضيلية من برامج المزايا الأمريكي والكندي على قطاع التجارة الخارجية في الأردن). وأجيزت بتاريخ 24 / 10 / 2017.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عامرعبد الفتاح باكير، رئيساً ومشرفاً	....
أستاذ مشارك- اقتصاد جزئي	
الدكتور وليد محمد شواقفة، عضواً	....
أستاذ مشارك- مالية- نقدية	
الدكتور علاء الدين عوض الطراونة، عضواً	....
أستاذ مساعد، مالية- نقدية	
الدكتورسعود موسى رشيد الطيب، عضواً	....
أستاذ- اقتصاد قياسي- تمويل	
(جامعة مؤتة)	



أهدي هذا العمل لكل من والدي ووالدتي

ولكل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة

سائلا الله عز وجل التوفيق والسداد لي ولكم



الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديَّ وأن اعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾

[سورة النمل:19]

وعملاً بقوله ﷺ: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي الفاضل الدكتور عامر باكير الذي تفضل بقبوله الاشراف على هذه الرسالة بعد ما قدمه من ارشادات وتوجيهات كانت مصباحاً مضيئاً ليعرف هذا البحث المسار السليم.

كما اتوجه بالشكر للاساتذه الافاضل اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعده في انجاز هذه الرسالة على هذه الصورة.

وأخيراً وليس آخراً أتقدم بخالص الشكر والعرفان لوالدي على ما قدماه لي من مساعدة ودعاء.

الباحث

محمد البغدادي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح
ARDL	متجه الانحدار الذاتي للمتباطأت الموزعة
VAR	متجه الانحدار الذاتي
WTO	منظمة التجارة العالمية
UNCTAD	منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية
GAAT	اتفاقية التجارة في السلع
GATS	اتفاقية التجارة في الخدمات
TRIPS	اتفاقية الملكية الفكرية
TRMS	اتفاقية الاستثمار في التجارة
GPT	نظام كندا للتعريفة التفضيلية
IMF	صندوق النقد الدولي
IMS	الإحصاءات المالية الدولية
ECM	معامل تصحيح الخطأ
EX	الصادرات الأردنية إلى العالم
IM	المستوردات الأردنية من العالم
UM	المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة
UX	الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة
CX	الصادرات الأردنية إلى كندا
CM	المستوردات الأردنية من كندا
PX/PM	الرقم القياسي لسعر الصادرات مقسومًا على الرقم القياسي لسعر المستوردات
UGDP	الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية
CGDP	الناتج المحلي الإجمالي لكندا
WGDP	الناتج المحلي الإجمالي للعالم
JGDP	الناتج المحلي الأجمالي للأردن

أثر الترتيبات التفضيلية من برامج المزايا الأمريكي والكندي على قطاع التجارة الخارجية في الأردن

إعداد

محمد محمود البغدادي

المشرف

الدكتور عامر باكير

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام الأفضليات المعمم على الصادرات والمستوردات الأردنية من برنامج المزايا الأمريكي والكندي.

اعتمدت منهجية الدراسة على التحليل الوصفي والتحليل القياسي بناءاً على نتائج عدد من الاختبارات الضرورية (جذر الوحدة، واختبار التكامل المشرك وتحديد فترة التباطؤ) حيث إستخدامت منهجية (ARDL) لتقدير دوال الطلب على الصادرات والمستوردات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما استخدمت منهجية (VAR) لتقدير دوال الطلب على الصادرات والمستوردات الأردنية مع كندا والعالم خلال الفترة (1976-2014).

احتوت الدراسة على ستة فصول وعرض من خلالها الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى النظام التجاري العالمي والترتيبات التفضيلية الممنوحة من برامج المزايا الأمريكي والكندي. وفي الجانب الأخر تم إجراء تحليل وصفي لقطاع التجارة الخارجية للاردن من تطور الصادرات والمستوردات الأردنية للعالم والولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالإضافة إلى تطورات التركيب السلعي للصادرات الأردنية. قامت الدراسة بتحليل النتائج وتفسيرها باستخدام ستة نماذج اقتصادية، وذلك لتقدير دوال الطلب على الصادرات والمستوردات الأردنيه مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والعالم.

بينت الدراسة وجود تحسن مستمر في قطاع التجارة الخارجية ككل ناتج عن تطور العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات الثنائية وبرنامج المزايا الامريكي والكندي، بينما لم يتأثر قطاع التجارة الخارجية بشكل ملموس من الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية. كما وجدت الدراسة أن برامج المزايا عملت على إحلال سلع مكان أخرى، وأدت إلى تركز الصادرات في سلع معينة على الرغم من شمول العديد من السلع بهذه البرامج.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

يعتبر النشاط التجاري المحرك الرئيسي لاقتصاد أي دولة، لذلك تسعى الدول لعقد العديد من الاتفاقيات التجارية والانضمام للتكتلات الدولية، أو تحاول الاستفادة من المزايا الممنوحة لصادراتها، خاصة في ظل ضعف الطلب المحلي ومحدودية الأسواق، الأمر الذي يتطلب زيادة تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية بكل سهولة ويسر. ومن هذا المنطلق تسعى الدول الصغيرة والتي لديها ندرة في الموارد الاقتصاديه والمالية الى توسيع آفاقها التصديرية، وذلك من خلال إيجاد سياسات تشجع وتحفز صادراتها من فوائض الإنتاج المحلي، أو من خلال المزايا التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومنها الأردن.

تعتبر الصادرات من أهم المتغيرات الدالة على تطور البلدان ونموها، وهي مؤشر مهم في تحديد درجة الانفتاح الاقتصادي لأي دولة، و في قدرتها على التعامل والتأقلم مع المتغيرات الدولية. إن التوسع في عمليات العولمة التي تحدث على النطاق العالمي تؤثر بشكل كبير على الصادرات و تجعلها تلعب دورًا رئيسا في عملية التنمية الاقتصادية.

إن العديد من الدول النامية ونتيجة لزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، تسعى في تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتجاري، لتطوير وإيجاد علاقات اقتصادية وتجارية مع دول العالم. فالأردن مثلاً انضم مع الاتحاد الأوروبي في اتفاقية شراكة وأبرم مع الولايات المتحدة اتفاقية تجارة حرة، ناهيك عن اتفاقيات أخرى جاءت لتطوير علاقاته التجارية وتزيد من ارتباطه بالاقتصاديات العالمية. وعلى العموم ،لتتمكن الدول من تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة مستوى صادراتها، فإنه لا بد من الارتقاء بالإنتاج الوطني للوصول إلى الأسواق الخارجية، وفي هذا المجال، أصدر مجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد نظام الأفضليات المعمم ليصبح هنالك مجال للتعاون بين الدول النامية والدول المانحة.

2-1 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إنها تتناول قطاع التجارة الخارجية وبالأخص قطاع الصادرات وسبل تحفيزه، مما ينعكس إيجابيا على الميزان التجاري بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام. وتتطرق أيضا إلى الوسائل المتاحة التي تقدمها الدول المتقدمة كمزايا للصادرات الأردنية والتي يمكن النظر إليها بأنها وسيلة تعمل على خفض التكاليف المرتبطة بالتجارة وتعزيز القدرة التنافسية للسلع الأردنية في الأسواق العالمية، وحماية المنتج الوطني بنفس الوقت.

3-1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتلخص بتحسين نسبة تغطية الصادرات للمستوردات، والبحث في نظام الافضليات المعمم وأثره على قطاع التجارة الخارجية في الأردن وبالأخص جانب الصادرات الأردنية إلى الأسواق العالمية. و سيتم ذلك من خلال تحليل كل من دوال الطلب على الصادرات والمستوردات الأردنية مع العالم الخارجي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل وجود منظمة التجارة العالمية وما ينطوي عنها من اتفاقيات عديدة ذات مزايا تبادلية.

4-1 مشكلة الدراسة:

يلاحظ أن هنالك نموًا مضطرداً للتجارة الخارجية خلال الفترة (1976-2014)، إذ بلغ معدل نموا الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (35%) خلال فترة الدراسة، على الرغم من أن الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية هبطت بشكل ملحوظ خلال مطلع القرن الحالي، بسبب تزايد القيود غير الجمركية المفروضة من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية. أما مستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ معدل نموها (5.25%) خلال الفترة (1976-2014)، وما زالت هنالك فجوة كبيرة بين الصادرات والمستوردات، حيث لم تزداد نسبة تغطية الصادرات الأردنية للمستوردات خلال الفترة (1976-2014) عن (6%)، بينما بلغت نسبة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة من إجمالي الصادرات (20%)، وفي المقابل كانت نسبة مستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية (6%). وبالنسبة لتجارة الأردن مع كندا فقد بلغ معدل نموا الصادرات الأردنية لكندا (16%) خلال فترة الدراسة، أما المستوردات الأردنية من كندا فحققت معدل نموا (10.4%)، كما يلاحظ أيضا أن هنالك فجوة كبيرة بين الصادرات والمستوردات الأردنية مع كندا بلغت (1.53%) خلال الفترة (1976-2014)، فبينما شكل حجم الصادرات الأردنية لكندا نسبة إلى إجمالي الصادرات الأردنية (0.25%)، وفي المقابل شكلت المستوردات الأردنية من كندا نسبة إلى إجمالي المستوردات (0.8%) الملحق رقم (3).

يمكن تحديد مشكلة الدراسة، في انخفاض قيمة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة وكندا والعالم، رغم المزايا الممنوحة لها والمتمثلة بتخفيض الولايات المتحدة وكندا للقيود الجمركية أو إلغائها، وذلك من خلال المزايا التفضيلية الممنوحة من هاتين الدولتين، والتي نعبر عنها بالسؤال التالي: ما أثر البرنامج الأمريكي والكندي للمزايا المعمم على القدرة التصديرية للمنتجات الأردنية؟ وحيث أن موضوع تسهيل التجارة من الموضوعات المطروحة للتفاوض في معظم الاتفاقيات الدولية من قبل الدول المتقدمة، فإنه لا بد من الاهتمام بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموًا.

ومنه يمكن صياغة عدة تساؤلات فرعية، على النحو التالي:

أ- ما هي التحديات التي تواجه قطاع التصدير للمنتجات الأردنية المستفيدة من المزايا الممنوحة لها؟ حيث إن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات ما زالت تنمو بنسب ضئيلة، وما هي أسبابها؟

ب- أي القطاعات السلعية حقق أكبر فائدة من خلال وصول صادراته إلى أسواق الدول المانحة؟

5-1 فرضيات الدراسة:

إن الفرضيات التي تم اختبار صحتها، في النماذج القياسية المستخدمة تتمحور حول ما يلي:

أ. نموذج الصادرات الأردنية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، للناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة على الصادرات الأردنية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، للأسعار النسبية على الصادرات الأردنية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية على الصادرات الأردنية.

ب.نموذج المستوردات الأردنية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، للناتج المحلي للأردن على المستوردات الأردنية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، للأسعار النسبية على المستوردات الأردنية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية على المستوردات الأردنية.

6-1 ما تتميز به الدراسة الحالية:

تتميز هذه الدراسة بأنها تستهدف دراسة أثر برامج الأفضليات المعمم التي تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا كمزايا لصادرات الأردن اليها. ففي ظل الظروف الاقتصادية الحالية وتزايد الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، وما نجم عنها من انخفاض كبير في القيود الجمركية التي تفرضها الدول، ما زال الميزان التجاري يعاني من عجز مزمن، وذلك بسبب ضعف قطاع الصناعات التصديرية مقارنة بالمنتجات الأجنبية المنافسة والمستوردة بموجب الاتفاقيات التجارية.

ولذلك كان لا بد من عرض موضوع المزايا من نظام الأفضليات المعمم حيث إن موضوع تسهيل التجارة من الموضوعات المطروحة للتفاوض في معظم الاتفاقيات الدولية، وذلك من خلال الاهتمام بمبدأ المعاملة الخاصة والمعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نموًا

1- 7 منهجية الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة محورين: الأول نظري يبحث في مفهوم نظام الأفضليات المعمم وأثره على نمو الصادرات وبالتالي النمو الاقتصادي، وتم التطرق إلى التحديات التي تواجه نشاط التصدير والأساليب المتبعة لتحفيز النشاط التصديري في ظل التحول من الأنظمة التجارية القديمة إلى الأنظمة الحديثة المتمثلة بدعم الصادرات والارتقاء بالتصنيع ومحاولة التوسع في قاعدة الأسواق الأجنبية للدول المانحة للمزايا المصدر إليها.

أما المحور الثاني فهو تطبيقي، ويتناول الأسلوبين الوصفي التحليلي والكمي القياسي في تحليل البيانات وتفسيرها، بعد إجراء الاختبارات القياسية الضرورية والمتمثلة في (اختبار جذر الوحدة، والتكامل المشترك، وتحديد فترة التباطؤ). ومن ثم استخدام نموذج الانحدار المناسب وتم تطبيقه على دوال الطلب على الصادرات والمستوردات الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

1- تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورًا هامًا في اقتصاد أي دولة، خاصة أنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، فهي مصدر رفاه وتنمية. ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها في التنمية.

وفي ظلّ المتغيرات الدولية المتسارعة والانفتاح الاقتصادي العالمي، يأتي دور الصادرات كمكون أساسي في التجارة الخارجية ومحرك لعملية النمو الاقتصادي. وإن وضع إستراتيجيات تشجيع الصادرات يعد من أولويات السياسات الاقتصادية لغالبية دول العالم وخاصة النامية منها، لما للصادرات من دور كبير في توفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية الاستيراد، وكذلك لدورها الفعال في تشغيل الطاقات الإنتاجية وامتصاص الفائض منها، عدا عن خلقها لطاقات مستقبلية جديدة.

ومن أجل تحفيز القدرة التصديرية، تقوم الدولة بسن مجموعة من القوانين وتبرم اتفاقيات تحدد فيها كيفية الاستفادة من نظام الأفضليات، لأن تشجيع الصادرات هو المعني بالدرجة الأولى بالمساهمة في تعجيل التنمية.

يحتوي هذا الفصل عل جزئين، يستعرض الجزء الأول الخلفية النظرية من حيث نظريات التجارة الدولية، ومراحل التكامل الأقتصادي وآثارها، بالإضافة إلى الترتيبات التفضيلية والسياسات التجارية، كما تم تناول الإطار النظري لدوال الطلب على الصادرات والمستوردات، بينما يستعرض الجزء الثاني الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرسالة.

2- الخلفية النظرية:

2-1 نظريات التجارة الدولية:

شهدت مختلف دول العالم في العصر الحديث عددًا من التطورات في التجارة الدولية، والتي تمثلت بإنشاء التكتلات الاقتصادية والإقليمية، بسبب تزايد درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول على اختلاف مستوياتها التنموية. وفي هذا المجال تعرض الأدب الاقتصادي إلى موجة من النظريات المرتبطة بقضايا التكامل الاقتصادي، والتي أسهمت بتوفير الأدوات الملائمة لدراسة وتحليل الآثار الاقتصادية على الدول الأعضاء. وبدأت هذه النظريات بإبراز الآثار الاقتصادية على الدول الأعضاء في مجال تزايد أو تناقص الرفاهية لكل من الإنتاج والاستهلاك وشكلت النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية. أما في الجانب الآخر تم بتوجيه جملة من الانتقادات للنظرية الأساسية للاتحادات الجمركية، وذلك لعدم بيان الدوافع للدول الأعضاء في تكوين الاتحادات الجمركية وإزالة التعريفة الجمركية أكثر من الدول غير الأعضاء، ولهذا كان اهتمامهم في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية، ولا سيما تلك التي تكون غير قادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية، ولهذا عرفوا برواد النظرية الاقتصادية للحمائية، والتي تمكن من إجراء المقارنة بين السياسة الجمركية التفضيلية من جهة والاتحادات الجمركية من جهة أخرى (عفيفي، 2004).

إن النظرية الحديثة في التجارة الدولية تعتبر أن أساس التجارة هو الاختلاف في الأسعارالنسبية بين أي دولتين، ويعود سبب ذلك إلى الاختلاف في عوائد الإنتاج والتكنولوجيا التي تؤدي بشكل واضح إلى الاختلاف في إمكانيات الإنتاج لكل دولة، ومع ذلك فإن تنوع الأذواق يمكن أن يكون أساسًا لتجارة متبادلة الميزة وإن تساوى كل من عوائد الإنتاج والتكنولوجيا، بمعنى تطابق منحنيات الإنتاج. كما تتنبأ هذه النظرية بأن كل دولة تصدر السلع التي تستخدم في إنتاجها عاملاً وفيرًا وأقل تكلفة، بينما تستورد السلع ذات التكلفة العليا في إنتاجها المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض فرق الأسعار بين الدول (Salvatore, 2012).

2-2 مراحل التكامل الاقتصادي وآثارها:

اهتمت الدراسات بتحليل مدى استفادة الدول من مراحل التكامل الاقتصادي الخمسة والمعروفة باتفاقيات التجارة التفضيلية، ومناطق التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادي، ومدى مساهمتها في خلق التجارة أو تحويل التجارة، وذلك لإيجاد الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي على الرفاهية، وقياس الأثار الديناميكية للتكامل الدولي على النمو الاقتصادي، ويمكن تلخيصها كما يأتي:

1-2-2 الآثار الساكنة:

أ- خلق التجارة (Trade Creation):

قيام الاتحاد الجمركي بنقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة العليا محليًا إلى الدولة ذات التكلفة الأقل والعضو في الاتحاد، مما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابيًا لأنها تعني استخدامًا أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج الأمثل في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

ب- تحويل التجارة (Trade Diversion):

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم اعتماد اتحاد جمركي، وتحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الدنيا في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة العليا في الدولة العضو في الاتحاد الجمركي.

يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحويل التجارة، فإذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق الاقتصاد الوطني زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية (Schiff & Winters, 2003).

2-2-2 الآثار الديناميكية:

إن اتفاقيات التكامل الاقتصادي يمكن أن تؤدي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي، من حيث وفورات الحجم والمنافسة.

أ- وفورات الحجم:

إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع، من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة على حدة. حيث يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي، الاستفادة من وفورات الحجم بين الدول الأعضاء والذي نجم عن خلق التجارة بين هذه الدول، مما سيساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية.

ب- المنافسة:

إن انخفاض مستوى العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من شأنه زيادة حدة المنافسة والكفاءة عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات، أما الصناعات التي تفشل في مواكبة البيئة التنافسية الجديدة فعليها أن تخرج من السباق وتحول مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد القومي، وسوف تكون المحصلة النهائية اقتصادا يستخدم موارده بطريقة أكثر كفاءة مما يزيد من رفاهية الأمة الاقتصادية (Baldwin,1989).

3-2 الترتيبات التفضيلية:

إن نجاح أو فشل الاستفادة من الترتيبات الإقليمية أو التفضيلية متعلق بموضوع زيادة عائد التجارة والظروف التي يمكن من خلالها تحقيق المكاسب :

أ. مدى التشابه بهيكل الإنتاج:

فكلما كان هنالك تنوع في إنتاج الدول المستفيدة والدول المانحة كان هنالك فرصة لزيادة خلق التجارة.

ب. مستوى التعريفة الجمركية للدول المستفيدة وغير المستفيدة:

فكلما كانت نسبة التعريفة الجمركية المفروضة على السلع المشمولة بالمزايا قبل الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم مرتفعة فإنه من المتوقع بعد الاستفادة أن يكون هنالك خلق للتجارة. أما في حالة إنخفاض التعريفة الجمركية المفروضة على صادرات الدول غير المستفيدة من هذه المزايا، بالتزامن مع حصول الدول النامية للمزايا التفضيلية من الدول المانحة، فإن ذلك مؤشر على انخفاض تحويل التجارة.

ج. عدد الدول المستفيدة من مزايا نظام الأفضليات المعمم:

كلما كان هنالك عدد كبير من الدول المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم الممنوح لصادراتها إلى الدول المانحة، عمل ذلك على انخفاض فرصة تحويل التجارة، وفي في الوقت نفسه يؤدي إلى انخفاض مكاسب التجارة. أما في حال كان هنالك عدد قليل من الدول المستفيدة فإن ذلك يزيد من مكاسب التجارة ولكن أيضا تتعزز فرصة تحويل التجارة وخصوصًا في ظل التوزيع الجغرافي للدول المستفيدة والدول المانحة (Richard,1986).

4-2 دالة الطلب على الصادرات:

إن القياس الكمي لدالة الطلب على الصادرات يمكن الباحثين من التعرف على أهم محددات الطلب على الصادرات وإمكانية التنبؤ بالصادرات، إذ تمثل محددات دالة الطلب على الصادرات مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على سلوك هذه الدالة والتي تضم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة وسعر الصرف. ولا تقتصر دالة الطلب على هذين المتغيرين بل من الممكن أن تضم العديد من المتغيرات التي تؤثر على قيمة أو كمية الصادرات، ومنها الأسعار النسبية والسلع الوسيطة. هذا وتشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات لدولة ما والناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة، لأن زيادة دخل هذه الدول سوف ينعكس على قدرتهم الشرائية والتي تظهر في زيادة استيرادهم للسلع، أما فيما يتعلق في العلاقة بين الأسعارالنسبية وكمية الصادرات فالعلاقة عكسية، أي أن زيادة الأسعارالنسبية (P_x/P_w) يعني أن الأسعارالمحلية أعلى من الأسعارالعالمية مما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات. كما إن زيادة الاستيراد من السلع الوسيطة والرأسمالية يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من السلع الاستهلاكية والصناعية، أي أن هنالك علاقة إيجابية بينهما في المدى الطويل (الوكيل،2014).

5-2 دالة الطلب على المستوردات:

تعتبر دالة الطلب على المستوردات من الدوال التي لقيت اهتماما في العديد من الدراسات التحليلية التي قامت بتقدير متغيرات هذه الدالة، وبيان أنماط التجارة وقياس المرونات السعرية والدخلية للمستوردات. والنظرية الاقتصادية تشير إلى أن زيادة الأسعار النسبية تعمل على زيادة الكمية المستوردة؛ أي أن العلاقة بينهما إيجابية، أما العلاقة بين الناتج المحلي للدولة المستوردة وكمية المستوردات فهي علاقة طردية، لأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة المشتريات، ومن ضمنها السلع المستوردة. ومن الجدير بالذكر أنه إذا قامت الصناعات ذات التوجه التصديري بالاعتماد على السلع الوسيطة ومواد خام مستوردة وهو ما يعرف بالاستيراد من أجل التصدير، والذي يحدث في الدول التي توصف بالندرة الاقتصادية فإن هذا يؤدي إلى زيادة المستوردات وتراكمها مقابل الصادرات (الطيب،2008).

6-2 السياسات التجارية:

تعتبر التجارة الخارجية صلة الوصل بين الدول، حيث تتزايد أهميتها مع تزايد الحاجات الإنسانية، وعدم قدرة الدولة على إنتاج كل ما تحتاجه من السلع، ولكن مع تطوير أدوات السياسات التجارية أصبح من الممكن النهوض بالصناعة المحلية وتشجيع الصادرات وإحلال المستوردات. وتسعى الإستراتجيات التجارية عادة إلى توفير مجموعة من متطلبات النهوض بالصناعة الوطنية بهدف زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري، لذلك عندما تضع الدولة السياسات الاقتصادية المرتبطة بجانب التجارة الخارجية تهتم بمفهومين أساسيان هما:

1-6-2سياسة إحلال المستوردات:

يمكن تعريفها على أنها الإستراتيجية التي تسير عليها الدول النامية، لإنتاج منتجات بديلة تقوم على أساس الميزة النسبية للدولة؛ وذلك بجعل الموارد المتاحة هي النسبة الكبرى في إنتاجها، لتحل محل المنتجات التي يتم استيرادها بتكلفة أقل. بمعنى أن ينتج محليًا ما كان يتم استيراده من قبل، وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعات الناشئة من خلال جعلها ذات قدرة على منافسة المنتجات الأجنبية المشابهة لها؛ وذلك من خلال فرض القيود الجمركية وغير جمركية مثل فرض رسم التعريفة أو حصص على المستوردات أو إخضاع المستوردات لرخص الاستيراد بتحديد الكميات المسموحة منها (Jayanthakumaran, 2000).

2-6-2 سياسة تشجيع الصادرات:

يمكن تعريفها على أنها إستراتيجية الدعم التي تقدمها الدولة للوحدات الإنتاجية بأي شكل من الأشكال، بهدف تشجيع الصادرات. و قد تكون على صورة إعانات تقدمها الدولة للمنتجين بهدف إنتاج سلع ما أو جذب المستثمرين لهذا المجال، مما يعمل على خلق التنافسية. تقسم الإعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين إلى فئتين رئيسيتين (Hultman, et al., 2011):

أ- **الفئة الأولى:** الدعم الذي ينسجم مع الاتفاقيات التجارية، ويتمثل ذلك في دعم النشاطات الترويجية، أو تحسين الجودة من خلال إجراء الدراسات وتأمين الخبراء، إضافة إلى توفير مراكز التدريب المهني وتوفير الأيدي الماهرة مما يعمل على رفع كفاءة المواد البشرية الإنتاجية وحماية الصناعة الوطنية من مثيلتها من السلع الأجنبية، ويتم ذلك بوضع بنود فرعية من بنود التعريفة الجمركية للأصناف التي يتم استيرادها كمدخلات إنتاج من قبل المصانع وإخضاعها لنسبة تعريفة معفاة.

ب- **أما الفئة الثانية:** وهو الذي يتعارض مع الاتفاقيات التجارية الدولية، والمتمثل بالدعم المباشر للإنتاج المحلي والذي يقصد به تقديم مبلغ نقدي للمنتج بمقدار الفرق المترتب عليه في حال تم طرح المنتج في السوق العالمي بسعر أقل من السعر العالمي أو أقل من تكلفة الإنتاج.

7-2 الصادرات ومنظمة التجارة العالمية:

إن ظهور منظمة التجارة العالمية كإحدى المتغيرات الدولية، ساهمت بوضع عقبات إضافية أمام قطاع الصادرات وتدفق السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية، ومنها أسواق الدول المتقدمة المانحة لنظام الأفضليات، حيث تمثلت هذه العوائق بفرض بعدد هائل من اللوائح الفنية أو التدابير الصحية ومعايير الصحة النباتية التي تفرضها على السلع التي تستوردها الدول الأعضاء وبالأخص الدول المتقدمة كشرط لدخول الصادرات إلى أسواق مستهلكيها، بالإضافة لمنح المنتجات الأجنبية المنافسة حرية التدفق لأسواق الدول النامية بالحد الأدنى من القيود التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة التصديرية للدول النامية، حيث أنه من المتوقع أن تشهد الدول النامية المزيد من التراجع في صادراتها، في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (آغا، 2004).

2-8 الدراسات السابقة:

لضمان تحقيق أهداف الدراسة الحالية، كان لا بد من الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة، التي اهتمت بموضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر، والاستفادة من الجهود التي بذلت فيها ومدى توافقتها مع هذه الدراسة، ويمكن استعراضها على النحو الآتي:

استخدمت دراسة (Krissoff, et al.,1992) نموذج محاكاة لدولتين وهما: الولايات المتحدة والمكسيك، وذلك لتحليل الآثار المترتبة على القطاع الزراعي في ظل الترتيبات التفضيلية التجارية. أشارت الدراسة إلى وجود تجارة باتجاهين بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى زيادة التجارة بين البلدين وتحسن مستوى الرفاه في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، نتيجة الاتفاق التفضيلي الثنائي على المنتجات الزراعية. وبينت الدراسة أن إزالة الحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك سوف تعمل على زيادة التجارة الزراعية بنسبة (15%). وأظهرت نتائج النموذج أن هنالك زيادة في تجارة المنتجات الزراعية لكل من البلدين وتحسنا في مستوى الرفاهية، وقدرت زيادة التجارة الثنائية في المجال الزراعي بين هاتين الدولتين بزيادة (5%) سنوياً في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك، وزيادة بنسبة (10%) سنوياً في الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

تناولت دراسة (شخاترة، 1997) استقصاء الآثار المتوقعة للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة على القطاع الصناعي في الأردن، وذلك لمعرفة أثر هذه الاتفاقية على الصادرات والمستوردات من السلع الصناعية. وتوصل الباحث إلى أن الطلب على السلع الصناعية ذات المنشأ الأردني من قبل الشركاء التجاريين في الاتفاقية يعتمد على سعر هذه السلع النسبي، وتمكن من تحديد مرونة الطلب السعرية في الأجل الطويل والأجل القصير. إذ توصلت الدراسة إلى أن مرونة الطلب السعرية على المستوردات الصناعية في الأردن بلغت (‎−0.83,−0.5‎) في الأجلين الطويل والقصير على التوالي، وبينت هذه الدراسة أن الاتفاقية لم يكن لها أثر على المستوردات من السلع الصناعية، ومن المتوقع أن تعمل على تخفيض العجز التجاري.

هدفت دراسة (السماوي، 1998) إلى التعرف على أثر الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) على الميزان التجاري الأردني من السلع الزراعية، للفترة (1985-1995)، إذ قام الباحث بالتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لكل سلعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة الإيجابية بين الزيادة في قيم الصادرات والمستوردات من السلع الزراعية الأردنية نتيجة للارتفاع المتوقع في أسعارها.

اهتمت دراسة (Francois, Rombout, 2000) بتحليل آثار التكامل الإقليمي على المدى الطويل لدول الاتحاد الأوروبي مع التركيز على التغيرات في نمط التجارة والدخل القومي وأهمية حجم البلد النسبي وآثارها على البلدان النامية، وذلك لاستنباط آثار الاستثمار في إطار اتفاقيات التجارة الإقليمية. وضحت الدراسة أثير الاستثمار على التبادل التجاري في المناطق المستفيدة من التجارة التفضيلية، وبينت عدم وجود مكاسب دخل ديناميكية مقارنة مع الخسارة في الإيرادات الجمركية، خصوصًا إذا كانت أسعار السلع المصدرة أقل من أسعار المستوردات؛ أي أنه في حال انخفاض الأسعار تكون العلاقة إيجابية مع جذب الاستثمار، وتكون مكاسب خلق التجارة أكبر من الخسارة الناجمة عن خفض الإيرادات الجمركية.

قامت دراسة (Skripnitckenko, et al., 2004) بتحليل أثر الترتيبات التفضيلية التجارية الأمريكية على الدخل الزراعي من خلال نموذج الجاذبية الذي يبين تأثير الدخل والترتيبات التجارية التفضيلية وذلك باستخدام بيانات لعام (1999) حول التجارة الزراعية الثنائية والدخل الزراعي، وذلك لتقدير العلاقة بين الترتيبات التفضيلية التجارية والتجارة الزراعية والدخل وهي تتكون من المتغيرات الرئيسة لنموذج الجاذبية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والمسافة وهي التي تشكل جوهر علاقة الجاذبية وتتناسب إيجابيًا مع الناتج المحلي الإجمالي وعكسيًا مع المسافة مع عدد من المتغيرات الأخرى (وهي الصادرات وتقلبات أسعار الصرف ومقياس نسبي لعوامل الإنتاج ومتغير وهمي يعبر عن ارتباط الدول مع غيرها بترتيبات تفضيلية). أظهرت النتائج أن الترتيبات التفضيلية لها آثارًا إيجابية على التجارة الزراعية باستثناء النافتا مما أدى إلى زيادة حجم التجارة وتحسين الدخل الزراعي في المتوسط.

اعتنت دراسة (Abdoulahi , 2005) بتحليل مجموعة من العوامل التي تؤثر على التدفقات السلعية لمجموعة مختارة من الخضروات، وذلك من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتقييم الآثار المترتبة للصادرات الزراعية المكسيكية على السعر المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية من هذه السلع. ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر على التدفقات التجارية من هذه السلع من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية سعر الصرف، والاختلافات في حجم السوق، والعرض المحلي، وتحرير الاستهلاك والتجارة الناجم عن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية –نافتا- (1994)، حيث ساهمت هذه العوامل بزيادة صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة وأدت زيادة الصادرات المكسيكية إلى انخفاض الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

اهتمت دراسة (Derosa, 2007) بتقييم مكاسب الرفاه الاقتصادي من مزايا الترتيبات التفضيلية مقارنة مع الاتحادات الجمركية، وذلك من خلال الحكم على الفوائد الاقتصادية المتوقعة لكل منها مع الأخذ بعين الاعتبار كل من خلق التجارة وتحويل التجارة، باعتبارهما الحد الفاصل لتقييم المزايا الاقتصادية من

الترتيبات التفضيلية، من أجل محاولة إيجاد أدلة نقدية جديدة بالاستعانة بنموذج الجاذبية لبيان هل الترتيبات التجارية التفضيلية تعمل على خلق أو تحويل التجارة لمجموعة من الدول وهي (سويسرا، وبولندا، وتشيلي، وكولومبيا). بينت الدراسة أنه لتوسيع الآفاق التجارية وتعميق الرفاه الاقتصادي، لا بد من زيادة الاستفادة من الترتيبات التجارية التفضيلية للبلدان المستفيدة، وذلك من خلال تحقيق المواءمة بين العمل وبيئة ممارسة حرية التجارة في البضائع والخدمات. قامت الدراسة باستخدام نموذج الجاذبية على مجموعة من البيانات والمتغيرات الاقتصادية للفترة (1970-1997)، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات الأسعار، ومرونة الإحلال في الطلب بين السلع المتداولة، بالإضافة إلى مؤشر المسافة ومتوسط معدل التعريفة بين الدول المصدرة والمستوردة وسعر الصرف الحقيقي ومتغير وهمي كمقياس للتشابه اللغوي. أشارت نتائج الدراسة الى أن الغالبية العظمى من المزايا التفضيلية للدول المستوردة تؤدي إلى تحويل للتجارة، بينما كانت تعمل خلق للتجارة بالنسبة للدول المستفيدة وذلك كأثر نهائي.

اهتمت دراسة (Manchin, Pelkmans, 2007) بتشخيص معمق لأنظمة قواعد المنشأ؛ لأن اتفاقيات التجارة التفضيلية في شرق آسيا لها قواعد منشأ مختلفة، بالإضافة إلى تكاثر الترتيبات التجارية التفضيلية على مدى العقد الماضي في جميع أنحاء العالم، مما جعل هذه الاتفاقيات معقدة ومتداخلة في بعض الأحيان. كما تعرضت هذه الدراسة إلى قواعد المنشأ كمفتاح للوصول إلى السوق. وبينت أن الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تحمل قواعد منشأ معقدة ومقيدة، والتي تختلف عن بعضها بعضا، جعلت هنالك ضعفا في إمكانيات الوصول لخلق فرص تجارية. ومن ناحية أخرى قامت الدراسة باختبار كفاءة العمليات المرتبطة بالتجارة الحرة ودورها في إحداث التجارة البينية من خلال استفادة قطاع الأعمال من الترتيبات التفضيلية في منطقة التجارة الحرة، حيث وجدت أن (35%) فقط من الصادرات هي المؤهلة للدخول إلى أسواق الدول الأوروبية باستخدام معدلات التعريفة التفضيلية، أي من خلال نظام الأفضليات المعمم، واستخدام نموذج الجاذبية المتضمن عددًا من المتغيرات؛ وهي الصادرات والتعريفة الجمركية التفضيلية الخاصة بالبلدان النامية، وعدد من المتغيرات الوهمية مثل المسافة؛ تبين أن للمسافة تأثير سلبي، وهذا ما هو موجود في الأدبيات حيث تتمثل في تكاليف النقل، بالإضافة إلى الفرق في التعريفة بين الدول المستفيدة فيما بينها مقارنة مع الدول المانحة والتي كان لها دوراً كبيراً في تدفق التجارة. كما بينت أيضًا أن هنالك آثارًا إيجابية للترتيبات التفضيلية والتي اصبح لها دور كبير خصوصًا للسلع التي تكون خاضعة لبنود التعريفة ومرتبطة بنسبة رسم جمركي أعلى من (25%)، وهي التي تغطي (9.2%)، فقط من المجموع الكلي لبنود التعريفة الجمركية في كل من أندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند.

اهتمت دراسة (DeMaria , et al., 2008) بتحليل الآثار المتوقعة لنظام الأفضليات المعمم من قبل الاتحاد الأوروبي، والذي يوفر الوصول التفضيلي لصادرات الدول النامية من الأغذية الزراعية وتطوير فرص الوصول إلى الأسواق. وبينت الدراسة أن هنالك ارتفاعا طفيفا في متوسط الهامش التفضيلي الذي يتمتع به المصدرون، مما أدى إلى ارتفاع قيمة التجارة التفضيلية خلال الفترة (2000-2006). حيث إن مستوردات الاتحاد الأوروبي من الأغذية الزراعية ارتفعت من 31.4 مليار يورو إلى 43 مليار يورو. واعتمدت الدراسة على نموذج الجاذبية وتم تطبيقه على عينة كبيرة من الدول النامية والاتحاد الأوروبي لتقدير أثار الأفضليات التجارية على حجم التجارة وبالأخص حجم الصادرات.

هدفت دراسة (Mohammed and Ngeleza, 2009) إلى تقييم اهتمام نظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي بالتحفيز لمكافحة الإنتاج والاتجار بالمخدرات، ومدى تأثر مستوردات المملكة المتحدة من القرنفل الكولومبي، إن سلعة القرنفل الكولومبي في أسواق المملكة المتحدة تتمتع بإعفاء من الرسوم الجمركية. تعتبر المملكة المتحدة أكبر مستورد للقرنفل في العالم، إذ كانت قيمة تجارة العالم من القرنفل (498) مليون دولار في عام 2007، ومستوردات المملكة المتحدة تصل إلى (126) مليون دولار، أي ما يعادل (25%) من إجمالي تجارة العالم. أظهرت النتائج أن كولومبيا استفادت من التعريفة الجمركية بسبب خلق وتحويل التجارة، وأيضا كانت المنافسة بين كولومبيا وكينيا غير معنوية وضئيلة، وأنه ليس هنالك أي دليل على أن نظام الأفضليات المعمم أثر سلبًا على سلعة القرنفل الكيني، وأنه من الأفضل دخول القرنفل الكولومبي معفاة من الرسوم.

اهتمت دراسة (Hossain, 2009) بتحليل سلوك الطلب على الصادرات الكلية في أندونيسيا إلى العالم، باستخدام البيانات السنوية للفترة (1963-2005)، وتم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وأظهرت النتائج أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين الصادرات والدخل العالمي وأسعار الصادرات النسبية في أندونيسيا، وكانت مرونة الدخل على المدى الطويل من الطلب على صادرات أندونيسيا أكبر بكثير من واحد، إلا أنها غير معنوية، بينما مرونة الأسعارالنسبية للصادرات لأندونيسيا كانت أقل من واحد وتحمل إشارة سالبة وذات دلالة معنوية. وأشارت نتائج الإنحدار متعدد الاتجاه أن دالة الطلب على الصادرات بالنسبة الأندونيسيا شهدت تغيرًا هيكليًا كبيرًا منذ التسعينيات وهو ما انعكس في انخفاض مرونة الدخل وزيادة مرونة الأسعارالنسبية للصادرات.

تناولت دراسة (الشعلان،2011) تطورات التجارة الخارجية الأردنية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (2000-2011)، بالاعتماد على المنهج الوصفي الإحصائي حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها: ضعف قدرة الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب على السلع والخدمات الوطنية بسبب المنافسة غير المتكافئة، وعدم وجود حوافز مشجعة، ويتضح ذلك من

خلال التوسع الكبير في المستوردات. وأوصت الدراسة بإصلاح السياسات التجارية من خلال دعم تنفيذ نصوص القوانين التجارية كقانون منع الاحتكار، وقانون المنافسة، وتفعيلها دون استثناء، ومتابعة تنفيذ ذلك من خلال وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع كافة الجهات التي لها علاقة بالموضوع، وخاصة غرف الصناعة، وتمويل الصادرات وضمانها من خلال دعم الصادرات تشريعيًا وماليًا وفنيًا، وإطلاق حرية التصدير، وتسهيله دون أي أعباء مالية أو إدارية، والتنسيق لفتح برامج تمويل لدعم وضمان وتأمين الصادرات، كصادرات الأردن إلى العراق باعتبارها أهم دولة من حيث قيمة الصادرات إليها، مع الأخذ بالاعتبار الطلب المحلي الضروري، والأسعارالمقبولة، خاصة ما يتعلق بالإنتاج الزراعي، عن طريق المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

بينت دراسة (Liu, 2011) أن للاتفاقيات التجارية تأثير مختلف على الدول بالاعتماد على مستوى التنمية وخصوصا في الإمكانيات التجارية، ويوجد العديد من الاتفاقيات بين الدول المتقدمة والدول النامية، بالإضافة إلى الاتفاقيات بين الدول النامية فيما بينها، حيث لمثل هذه الاتفاقيات نتائج مختلفة، وذلك حسب الإنتاج واستقرار الاقتصاد الكلي والامتثال للاتفاقيات التجارية. تناولت هذه الدراسة اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا مع الاتحاد الأوروبي والصين وأثرها على الصادرات الإفريقية، وتوصلت هذه الدراسة أن الاتفاقيات التجارية في كل من العلاقات التجارية لم يكن لها أية زيادة في حجم الصادرات إفريقيا، وذلك بسبب وجود العديد من الشروط للوصول إلى أسواق الدول النامية أكثر مما كانت عليه أسواق الدول المتقدمة.

قامت دراسة (Ibrahim, 2012) بتقدير دالة الطلب على الصادرات السلعية لدولة مصر، وذلك باستخدام البيانات السنوية (1990-2008)، لأربع عشرة دولة وهي (فرنسا وألمانيا واليونان والهند وايطاليا واليابان وهولندا والسعودية وسورية وسنغافورا وتركيا وإسبانيا وبريطانيا والسعودية). استخدمت هذه الدراسة دالة الطلب على الصادرات من خلال تقدير مجموعة من المتغيرات والمتمثلة بدخل الشريك التجاري مقاسًا بالناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي للشريك التجاري، وتم اعتماد منهجية (panal data analysis) في التحليل، حيث بينت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الحقيقية للصادرات السلعية لمصر والدخل الحقيقي للشريك التجاري وسعر التصدير، بالإضافة إلى أسعار الصرف، وكانت نتائج التقدير لجميع المتغيرات لها علاقة ذات دلالة احصائية ومتوافقة مع النظرية، كما أن هنالك علاقة إيجابية لكل من الدخل الحقيقي وسعر الصرف، ولكن سلبية للسعر النسبي، وكانت مرونة الدخل الحقيقي والسعر النسبي وسعر الصرف أقل من واحد.

قامت ورقة (Thaver and Bova, 2013) بتقدير الطلب على الصادرات الأمريكية إلى الإكوادور خلال الفترة (1665-2011)، وتم التركيز بشكل خاص على تأثير سعر الصرف على الصادرات، وذلك من خلال تقدير نموذج دالة الطلب على الصادرات، وتكون النموذج من المتغيرات المستقلة التالية: الناتج المحلي الإجمالي والأسعارالنسبية وسعر الصرف. أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات والمتغيرات المستقلة أعلاه على المدى الطويل، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا ومرنا، بينما كانت الأسعارالنسبية وسعر الصرف الحقيقي ليست ذات دلالة إحصائية.

قامت دراسة **(**Oktay and Gözgör, 2013**)** بتقدير دالة الطلب لمستوردات تركيا خلال الفترة (1989-2012) باستخدام بيانات ربع سنوية، وذلك بتقدير المديين القصير والطويل لدالة الطلب على مستوردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية، باستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي. واشتملت المتغيرات المفسرة للنموذج على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأسعار الصرف الفعلية والآثار الموسمية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة أخذت فترات من نظام الصرف العائم والركود العالمي الكبير. وبينت النتائج أن الانخفاض في سعر الليرة التركية كان له تأثيراً محدوداً على المستوردات، أما الناتج المحلي الإجمالي فكان له تأثيراً كبيراً على الطلب من السلع الرأسمالية في المدى القصير، وأما في المدى الطويل فكان تأثيره مهماً على المستوردات من السلع الاستهلاكية.

حاولت دراسة (Saghaian et al.,2014) تقدير الطلب على الصادرات من الذرة وفول الصويا الأمريكية إلى الصين واليابان والاتحاد الأوروبي، وتم استخدام المعادلة الخطية لتقدير دوال الطلب على الصادرات من الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1980-2011)، وأظهرت نتائج التقدير أن الصين كانت الأكثر مرونة حيث بلغت مرونة للدخل للصين (2.5)، بينما كانت مرونة الدخل لليابان والاتحاد الأوروبي قريبة من الواحد، وكان السعر النسبي لصادرات الفول الصويا معنويًا للصين والاتحاد الأوروبي وغير معنوي لليابان.

تبين من استعراض الدراسات السابقة أنها لم تتعرض إلى أثر برامج المزايا الممنوح إلى الدول النامية، ومن ضمنها الأردن. ولهذا فإن ما يميز هذه الدراسة هو تحليل قطاع التجارة الخارجية للأردن خلال الفترة (1976-2014)، وذلك لبيان مدى تأثرها ببرنامج المزايا الأمريكي والكندي بشكل خاص في ظل الإنضمام منظمة التجارة الدولية (WTO).

الفصل الثالث

العلاقات التجارية للأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية
وكندا في ظل نظام الأفضليات المعمم

الفصل الثالث

العلاقات التجارية للأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

في ظل نظام الأفضليات المعمم

مقدمة:

تسعى العديد من الدول نحو تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتجاري، الأمر الذي تطوير وإيجاد علاقات اقتصادية وتجارية مع مختلف دول العالم، فالأردن مثلاً، انضم مع الاتحاد الأوروبي في اتفاقية شراكة وأبرم مع الولايات المتحدة اتفاقية تجارة حرة، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى زادت من ارتباطه بالاقتصاديات العالمية. وعلى العموم، لتتمكن الدول من تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة مستوى صادراتها فإنه لا بد من الأرتقاء بالإنتاج الوطني والوصول إلى الأسواق الخارجية، وفي هذا المجال أصدر مجلس التجارة والتنمية (UNCTAD) نظام الأفضليات المعمم ليصبح هنالك مجال للتعاون بين الدول النامية والدول المانحة.

1-3 نشأة منظمة الأمم المتحدة ومهامها ومبادئها:

أنشئت المنظمة رسميًا بتاريخ 24 /10/ 1945، وكانت تضم 51 بلدًا عضوًا مؤسسًا وبحلول عام 2008 بلغ عدد الأعضاء في الأمم المتحدة 192 بلداً، ومنذ إنشاء المنظمة لم يحدث أن طُرد أي بلد على الإطلاق من عضويتها. تُقسم المنظمات الدولية إلى عدد من التقسيمات اعتمادًا على عدة معايير، من بينها معيار الأهداف التي تسعى المنظمة تحقيقها، فقد حددت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها والمتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، إنماء العلاقات الودية بين الأمم، تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الشكري، 2012).

حرص الميثاق على الإشارة إلى بعض المبادىء الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة وعلى النحو التالي (الرشدان، 1998):

أ. المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

ب. حسن النية في الوفاء بالالتزامات الدولية.

ج. تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

د. منع استعمال القوة في العلاقات الدولية.

ه. معاونة أعضاء الأمم المتحدة للمنظمة في أعمالها.

2-3 طبيعة الاتفاقيات التجارية التي تجسدها المنظمة:

1-2-3طبيعة الاتفاقيات التجارية التي تجسدها المنظمة من حيث موضوعاتها:

أ. اتفاقيات التجارة في السلع (GATT).

ب. اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS).

ج. اتفاقية الملكية الفكرية (TRIPS).

2-2-3 الاتفاقيات التجارية التي تجسدها المنظمة من حيث عددها:

أ. الاتفاق العام بشأن التعريفة والتجارة لعام 1947:

حتى تاريخ إعلان تأسيس منظمة التجارة العالمية، كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات 1947) هي اتفاقية التجارة العالمية الوحيدة، و تضمنت إلى جانب نصوص الاتفاقية نفسها إحدى عشرة وثيقة قانونية وبروتوكولا وتفاهما تحققت ما بين عام 1947 وعام 1994، وهي الوثائق التي اعتبرت إلى جانب اتفاقية الجات 1947 نفسها جزءا من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 1994.

ب. الاتفاق العام بشأن جولة أورغواي لعام 1994:

بتوقيع الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي بتاريخ 1994/4/15 في مراكش بالمغرب، انتهى الوجود الواقعي لاتفاقية الجات 1947 وتحولت مع الوثائق الصادرة في ظلها كجزء من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية 1994. وقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي الترتيبات الخاصة لقبول اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات والملاحق المرفقة بها، وقد جاءت اتفاقية إنشاء المنظمة مكونة من 16 مادة ووقعت عليها الدول المشاركة في ختام جولة الأورغواي بتاريخ 1994/4/15، ألحق بها واحد وعشرون اتفاقًا ووثيقة تفاهم، موزعة على أربعة ملاحق كالآتي (الشكري، 2012):

- **الملحق الأول، ويتكون من ثلاثة أجزاء:**

أ. الملحق (1/أ)، ويضم 13 اتفاقا بشأن تحرير التجارة في السلع (GATT)، ومن ضمنها الاتفاق الخاص بشأن إجراءات الاستثمار في التجارة (TRMS)، إلى جانب اتفاقيات الزراعة والمنسوجات وغيرها.

ب. الملحق (1/ب)، ويضم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في الخدمات (GATS)، والذي بدوره ألحق به مجموعة ملاحق حول الخدمات المالية والاتصالات وغيرها، لكنها جميعا تعتبر جزءا من اتفاقية الخدمات نفسها.

ج. الملحق (1/ج)، ويضم اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من الملكية الفكرية (TRIPS).

- **الملحق الثاني:**

يتضمن وثيقة التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

- **الملحق الثالث:**

يتعلق بآلية مراجعة السياسة التجارية.

جميع الاتفاقيات المتقدمة، هي تمثل اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف التي تلتزم بها أي دولة تصبح عضوا في المنظمة وكوحدة واحدة.

- **الملحق الرابع:**

يتضمن ما يسمى بالاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف، وهي أربع اتفاقيات تتعلق بالطائرات المدنية، والمشتريات الحكومية، ومنتجات الألبان، ولحوم البقر، وهذه الاتفاقيات لا يلتزم بها سوى العضو المنضم إليها فقط.

3-3 مبادىء الاتفاقيات التجارية:

إن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضا للبلدان الأخرى، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول وتحقيق مفهوم الدولة الأولى بالرعاية، وفي الجانب الآخر يفترض أن السلع والخدمات المستوردة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة والخدمات المقدمة محليا. وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع والخدمات بغض النظر عن الدولة المنتجة أو مقدمة الخدمة لتنفيذ مبدأ المعاملة الوطنية، و هو من أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسته معظم مواثيق المنظمات الدولية، إلا أن هناك عدة استثناءات على هذه المبادىء من أهمها ما يلي (أمين وآخرون، 2001):

أ- سريان المعاملة التفضيلية بين دول الاتحادات الجمركية.

ب- شفافية السياسة التجارية، فعلى كل عضو في المنظمة نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات، ويتعين إعلام مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة على الأقل مرة واحدة سنويا بالتعديلات التي تطرأ عليها، ويحق لأي عضو طلب معلومات حول الخدمات في دولة أخرى بشرط ألا يؤدي ذلك إلى المساس بالمصلحة العامة أو مصالح الشركات، ويناشد الاتفاق متعدد الأطراف الدول الصناعية ببذل جهودها لتقديم المعلومات للدول النامية بغية تطوير قطاعاتها الاقتصادية.

4-3 الإلتزامات في إطارالاتفاقيات التجارية:

تشمل الاتفاقيات التجارية عدد من الإلتزامات يمكن تلخيصها على شكل نقاط كالآتي (الاتفاقيات التجارية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003):

1. عدم فرض أي قيود جمركية تعيق حرية التجارة.
2. إلزام الدول الأعضاء بعدم اتباع سياسة الإغراق في تسويق منتجاتها.
3. تلزم الدول الأعضاء وضع التشريعات الملائمة، لضمان المنافسة الحرة وتسهيل وانتقال السلع والخدمات، وبنفس الوقت حماية عناصر الملكية الفكرية المرتبطة بالنشاط التجاري والصناعي.

5-3 الأردن في مجال التجارة وتشجيع الصادرات:

خطى الأردن خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية، بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، إذ وقع على (32) اتفاقية استثمار ثنائي، وعلى (29) اتفاقية منع ازدواج ضريبي مع مختلف دول العالم، كل هذه التطورات من شأنها توسيع الآفاق التصديرية للسلع والمنتجات الأردنية، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، وجعلها مُحركاً ودافعًا لنمو الاقتصاد الوطني، سعيًا لرفع مستوى معيشة المواطن الأردني والارتقاء برفاهيته (الخصيب، 2007).

أصبح الأردن عضوًا في منظمة التجارة العالمية عام 2004، بعد مصادقة مجلس الأمة على إدخل الأردن مجموعة من الإصلاحات على النظام التجاري الداخلي، التي شملت مجموعة من التغييرات في البيئة القانونية لنظامه التجاري بما ينسجم مع اتفاقيات المنظمة، حيث تم تعديل القوانين المتعلقة بالمواصفات والمقاييس والزراعة وحماية الإنتاج المحلي والضريبة العامة على المبيعات والجمارك، إلى جانب نظام استثمارات غير الأردنيين (دياب والهنداوي، 2006).

قدم الأردن عام 1994 طلبه إلى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة التي تعرف بـ GATT، ومن ثم تم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995 (الخلف القانوني لاتفاقية الجات)، وانتهت مفاوضات الأردن للانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على برتوكول الانضمام الذي أصبح بدوره جزءًا من القانون رقم (4) لسنة 2000 قانون تصديق انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى منظمة التجارة العالمية، حيث التزم الأردن بموجب انضمامه إلى المنظمة بتحرير عدد من القطاعات الخدمية بما يوفر حرية نفاذ الخدمات والمستثمرين الأجانب من الدول الأعضاء في المنظمة إلى السوق الأردني وبما ينسجم مع التشريعات الأردنية السارية (الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية، (2014-2010)، (http;//www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid).

6-3 نظام الأفضليات المعمم:

هو نظام تفضيلي للتعريفة الجمركية يتألف من 14 مخططًا مختلفًا تقدمها 28 دولة مانحة للأفضليات، من شأنه مساعدة الدول النامية لزيادة صادراتها، ويفترض أن من أكفاء السبل لتحقيق التنمية خلق فرص للتجارة. أنشئ البرنامج في إطار اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والمنبثقة من

مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد، ليصبح منذ ذلك الحين استثناءاً للدول النامية والأقل نموًا من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (مبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب دولة أخرى، حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف معينة). وبمقتضاه تمنح الدول المتقدمة معاملة جمركية تفضيلية تصل إلى حد الإعفاء الجمركي لبعض صادرات الدول النامية والأقل نموًا، من أجل زيادة الصادرات (التبادل الخارجي) وتحقيق التنمية، كما يقوم بالارتقاء بالتصنيع ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي (Dosantos, 2005).

إن التعريفة الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية أخذت اهتماما كبيرًا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حيث منحت الجات عام (1971) استثناءاً مؤقتا للدول الأولى بالرعاية لمدة عشر سنوات من تطبيق نظام الأفضليات، إلى أن أقرت جولة طوكيو للمفاوضات عام (1979) ومنح استثناء دائم للجات لصالح الدول النامية، وهو ما يعرف بشرط التمكين، كما أن النظام المعمم للأفضليات يعتبر ضروريًا بالنسبة لنظام التعرفة الجمركية التفضيلية، حيث يقدم المزيد من الفائدة للدول النامية، بمساعدة منتجاتها لدخول الأسواق في الدول المانحة للنسبة المخفضة أو المعفاة كليًا. إن الدول المانحة ليست تحت أي التزام في القانون الدولي لإعطاء الأفضليات بخفض أو إلغاء التعرفة الجمركية لمستورداتها من الدول النامية، وتمنح هذه إلى البلدان التي تصدق وتنفذ الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة والحكم الرشيد (Bhandari, 2016).

7-3 مميزات وعيوب نظام الأفضليات المعمم:

أ- مميزات نظام الأفضليات المعمم:

بما أن نظام الأفضليات المعمم ممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية دون التزام قانوني، وهو تطوعي، أي أن الدول المستفيدة لا تقدم أي مزايا للدول المانحة، بمعنى أنه نظام أحادي الاتجاه تمنحه الدول المتقدمة من طرف واحد، ولا تحصل الدول المتقدمة على تفضيلات جمركية من الدول النامية المستفيدة مقابل ما يمنح لها من مزايا.

ب- عيوب نظام الأفضليات المعمم:

أن النظام المعمم للمزايا قد ساعد بعض البلدان النامية على زيادة حصيلتها التصديرية وتعزيز تنميتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية إلا أنه يشوبه العديد من العيوب، من أهمها ما يلي (Jones, 2006):

- إن هذا النظام تطوعي (Voluntary) تمنحه الدول المتقدمة من جانبها بما لا يشكل التزاما عليها بالاستمرار في منحه فضلا عن حقها في تعديل أو سحب الامتيازات التي تمنحها للدول النامية دون مراجعة من أحد.
- إن الدول النامية لا تحقق الاستفادة الكاملة من النظام نظرا لتغيره باستمرار، فضلا عن ارتباط النظام بقواعد صارمة ومعقدة للمنشأ، فقد جرت العادة على عدم استطاعة مصدري الدول النامية وهم في العادة صغار الحجم، من معرفة كيفية الالتزام بشروط المنشأ.
- إن من حق الدول المتقدمة وفقا لمفهوم (التدرج) أن تسحب التفضيلات التي تمنحها لبعض الدول نظرا لبلوغها مرحلة النضج أو التقدم الاقتصادي، وهو ما ظهر مؤخرا في قيام الولايات المتحدة والسوق الأوروبية بسحب المعاملة التفضيلية التي كانت لبعض الدول، مثل سنغافورة وكوريا، كما أنه يتم استخدام هذا النظام كأداة ضغط على الدول النامية لإجبارها على الالتزام بسياسات تجارية معينة أو للحصول على مقابل معين في المجال الاقتصادي.
- بالرغم من قيام الدول المانحة بإدخال تحسينات متتالية على الأنظمة التفضيلية، إلا أن مثل هذه التحسينات لم تأتي سوى بتأثير هامشي، خاصة مع ظهور ما يعرف بتآكل النظام المعمم للمزايا نتيجة التخفيضات الجمركية التي يتم الاتفاق عليها في إطار منظمة التجارة العالمية.

3-8 الأهداف التي تسعى الدول النامية لتحقيقها من نظام الأفضليات المعمم:

يتمثل الهدف من برنامج نظام الأفضليات المعمم بما يأتي:

أ. إعطاء الصادرات أفضلية تنافسية في الأسواق العالمية.

ب. تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ج. تعزيز التجارة باعتبارها وسيلة أكثر فعالية لتعزيز التنمية الاقتصادية.

د. تشجيع تحرير التجارة في الدول المتقدمة.

ه. منح امتيازات تجارية للدول النامية من خلال الآتي:

- تعزيز عائدات صادراتها.
- تشجيع التصنيع و تنويع اقتصادياتها.

3-9 أهم الدول المانحة لانظمة التفضيلية:

يوجد (14) مخططا للأفضليات مسجلا حاليا لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، وتستفيد منه الأردن والذي تمنحه (28) دولة، وهي: دول الاتحاد الأوروبي (إسبانيا، وألمانيا، وإيرلندا، وايطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمارك، وفرنسا، والسويد، ولكسمبورغ، والمملكة المتحدة، وهولندا، واليونان،

والنمسا، وفنلندا)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أستراليا، كندا، هنغاريا، سويسرا، جمهورية التشيك، بلغاريا، الاتحاد الروسي، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، تركيا (Grossman & Sykes, 2005).
أغلب الدول المتقدمة تقدم المزايا التفضيلية للدول النامية ومن أهمها:

1-9-3 مزايا البرنامج الأمريكي للأردن:

ازدادت علاقات الأردن الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الدخول في اتفاقية التجارة الأردنية الأمريكية الحرة عام 2000، بهدف تعزيز أواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية والتعاون بينهما، بما يُحقق رفع مستوى المعيشة، وتشجيع النمو الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار، وتوظيف العمالة، ورفع القدرات الإنتاجية، وزيادة تنافسية السلع والخدمات لكل من البلدين على المستوى الدولي، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2001م. وتعتبر هذه الاتفاقية ذات أهمية خاصة للأردن كونها تمثل محورا مهما للتجارة الخارجية الأردنية، خاصة أن الأردن يعتبر من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط (الخصيب، 2007).

نفذ البرنامج الأمريكي للمزايا المعمم عام (1970)، وأقر في قانون التجارة لعام (1974)، ومدد إلى (31- ديسمبر- 2017)، وبه إعفاء شامل من التعريفة الجمركية على جميع المنتجات المصدرة من البلدان المستفيدة، ويقوم البرنامج الأمريكي للمزايا المعمم بمنح إعفاء جمركي كامل لعدد كبير من البنود الجمركية، وشمل مختلف السلع الزراعية والصناعية، وذلك عند تصديرها من الدول النامية -ومن بينها الأردن- إلى السوق الأمريكي على أن يتم ذلك وفقا لمعايير خاصة بقواعد المنشأ وشروط الشحن. إن البرنامج الأمريكي يعتبر من أفضل الأنظمة التفضيلية، وذلك لكونه مزدوج الخاصية من حيث الدولة والمنتج، ويهتم بالمنتجات المدرجة في النظام، وكذلك موقف واردات كل دولة من الدول المستفيدة من هذه القائمة بحيث يفترض أن خلق فرص للتجارة في الدول النامية من أكفاء السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية ومحفز رئيسي للتحرير الاقتصادي .(Hoekman and Ozden, 2005**)**

يعمل برنامج المزايا الأمريكي على منح الدول النامية والدول الأقل نموًا امتيازات جمركية على صادراتها من السلع الزراعية والزراعية المصنعة والصناعية، وفقا لقدرة هذه الدول على التصدير من هذه السلع، وكذلك درجه حساسية هذه السلع بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي. كما أنه تتضمن قائمة السلع المدرجة في النظام التي تتمتع بالإعفاء الكامل عددًا من السلع الهامة بالنسبة للدول النامية، وهى: المنتجات النسيجية والملابس الجاهزة، والساعات، والأحذية، وشنط اليد، وشنط السفر، وملابس جلدية، والزجاج والإلكترونيات باستثناء ستة بنود جمركية، وهي المصنوعات اليدوية من صنف المنسوجات والملابس الجاهزة التي تمنحها الولايات المتحدة لعدد بسيط من الدول؛ من بينها الأردن، وكولومبيا، ومصر والمغرب (جمعية المصدرين الأردنيين، 2013).

وللاستفادة من المزايا التفضيلية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية لصادرات الدولة النامية، يجب ألا تقل نسبة القيمة المضافة عن 35%، وذلك للسماح للمنتجات المدرجة في هذا النظام من الدخول إلى المنافذ الجمركية، وكما يجب أن تكون مشحونة شحناً مباشراً من دولة المنشأ (Brenton & Manchin, 2003).

ويتم مراجعة السلع والدول المشمولة بالبرنامج الأمريكي للمزايا التفضيلية سنويًا ويتخذ القرار إما بإضافة سلع جديدة لقوائم البرنامج وفقًا للطلبات المقدمة من الدول المستفيدة، حيث يتم في هذا الجانب التركيز على قدرة هذه الدول على التصنيع ودرجة حساسية هذه السلع بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، أو إلغاء المزايا الممنوحة لسلعة ما إذا تجاوز صادرات الدول المستفيدة من السلع المشمولة بنظام الأفضليات المعمم عن (50%) من مستوردات الدولة المانحة. ويطبق ذلك فقط على الدول المتجاوزة دون تأثر بقية السلع المستفيدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة تقييم الدول المستفيدة وفقًا للشروط التي نصت عليها اللجنة الفرعية لنظام المزايا المعمم ومن هذه الشروط متوسط دخل الفرد السنوي، أو إذا بلغت الدولة المستفيدة مستوى معينا من التنمية الاقتصادية والمنافسة التجارية يتم إلغاء الانتفاع من مزايا النظام تدريجيا خلال عامين، وذلك وفقًا لتصنيف البنك الدولي **(**Hoekman and Ozden, 2005).

2-9-3 البرنامج الكندي للمزايا:

تأسس نظام كندا للتعريفة التفضيلية العامة (GPT) في 1974/7/1، وقد تم مراجعة هذا النظام في العامين 1984 و 1994. وفي عام (2000) قامت كندا بإضافة (570) بندًا جمركيا إضافيا للدول النامية والأقل نموا، والتي تضم العديد من السلع الزراعية والأسماك والعديد من السلع الصناعية مثل الحديد، والمنتجات الكيماوية، ولعب الأطفال؛ وذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات الزراعية والصناعية ذات الميزة التنافسية للدول النامية (مع استثناء سلعًا معينة، وذلك نظرًا لأهمية هذه السلع بالنسبة للاقتصاد الكندي)، وتشمل هذه السلع: المنسوجات والأحذية والمواد الكيماوية والبلاستيك. (Hakobyan, 2015).

تقوم كندا بمنح معاملة جمركية تفضيلية تتراوح ما بين التخفيض إلى الإعفاء الجمركي الكامل على مستورداتها من الدول النامية -ومن بينها الأردن- لعدد كبير من البنود الجمركية، حيث تشمل (240 سلعة زراعية، و1240 سلعة صناعية)، وذلك وفقا للشروط الكندية الخاصة بقواعد المنشأ وشروط الشحن (Clausing, 2001**)**.

وفي حالة ورود شكوى بتضرر الصناعة المحلية الكندية من إحدى مستوردات كندا من سلعة ما تحت مظلة النظام التعريفة التفضيلية المعمم (G.S.T) يتم على أساس هذه الشكوى دراسة الضرر الواقع على الصناعة الكندية، وذلك وفقا للقواعد المعمول بها في اتفاقية مكافحة الدعم والإغراق

والوقاية من الضرر (الجات 1994)، وفي حالة إثبات هذا الضرر يحق للسلطات الكندية سحب الامتيازات المقدمة لهذه السلع أو وضع حصص استيرادية لها (Hakobyan, 2015).

ركز نظام الأفضليات المعمم على الدول النامية، واستثنى عددًا من الدول التي لا تتطلب مزايا تفضيلية كونها قادرة على المنافسة، وهي الدول التي لديها إمكانية أخرى للوصول إلى أسواق الدول المانحة؛ مثل اتفاقية تجارية حرة، أو اتفاقية تجارية ثنائية، أو من جهة أخرى الدول التي حققت إيرادات عالية، وكان متوسط دخل الفرد فيها مرتفعا خلال ثلاث سنوات متتالية وفقًا لتصنيف البنك الدولي (Grossman & Sykes, 2005).

10-3 الشروط الواجب توفرها للاستفادة من المزايا التفضيلية:

إن الدول المانحة للمزايا التفضيلية الى الدول النامية تشترط تحقيق عدد من الشروط الخاصة حتى تصبح منتجات الدول المستفيدة مؤهلة للدخول إلى أسواق الدول المانحة بالتعريفة التفضيلية ومنها (Brenton & Manchin, 2003):

أ- **قواعد المنشأ:** هي الآلية المستخدمة لتحديد جنسية المنتج، لتتمكن السلع المصدرة من الدخول إلى أسواق الدول المانحة، وهي أداة مهمة في السياسات التجارية للحكومات، وتفسر على أنها مجموعة من القواعد التي تتضمنها الاتفاقيات التجارية بهدف تسهيل تحديد بلد المنشأ الذي قد يستفيد في الحصول على مزايا على شكل إعفاءات جمركية تفضيلية منصوص عليها في اتفاقيات التجارة الحرة. تحتوي قواعد المنشأ لجميع الجهات المانحة على عناصر أساسية، هي:

- **معايير المنشأ:** وتشير إلى أنه يجب أن يكون المنتج متحصلا عليه بالكامل أو خضع لعمليات تصنيعية كافية في حال وجود مدخلات إنتاج مستوردة. وهنالك اختلاف فيما يتعلق بتطبيق قواعد المنشأ بين الدول أو الاتفاقيات، حيث تعتمد بعض الدول على احتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة. وفي الجانب الآخر يتم معالجة قواعد المنشأ من خلال الموارد المتاحة محليًا والمواد الأولية التي تم استيرادها لاستخدامها في الإنتاج، والتي تعتبر من المعيقات التي تواجه الترتيبات التفضيلية كونه تتعلق بمنشأ السلع التي سوف تكون موقع المعاملة التفضيلية في التجارة الدولية، بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وضعف الهيكل الإنتاجي للدول النامية. ومعظم الدول النامية توسعت في اتفاقياتها مع الدول المتقدمة والصناعية، الأمر الذي أدى لتشابك قواعد المنشأ.
- **شروط الشحن المباشر:** ليتم منح المعاملة التفضيلية لمنتجات الدول المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم، فإنه يتعين شحن هذه البضاعة مباشرة من بلد التصدير إلى البلد المانح للمعاملة التفضيلية، وفي حال تم الشحن خلال بلد ثالث فانه لا يجب أن تخضع شحنة البضائع للتفريغ أو إعادة الشحن، إلى جانب الإبقاء على الشحنة تحت رقابة السلطة الجمركية في البلد الثالث.

ب- أن يكون المنتج مدرجًا على قائمة السلع المؤهلة وفقًا لنظام الأفضليات المعمم.

ج- أن تستورد السلع مباشرة من الدول المتقدمة المانحة.

د- أن تكون الدول المصدرة مؤهلة للاستفادة من نظام الأفضليات المعمم.

هـ- أن يطالب المصدر بالاستفادة من التعريفة التفضيلية.

3- 11 آثار نظام المزايا الأمريكي والكندي المعمم على الصادرات والمستوردات:

يتوقف الأثر النهائي لبرنامج المزايا الأمريكي والكندي على محصلة ارتفاع الصادرات وتنوعها والارتقاء في الإنتاج الوطني، وذلك بهدف زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ولا سيما أسواق الدول الصناعية. من الجدير بالذكر، أن النظام الأمريكي والكندي المعمم عمل على إضافة سلع جديد في الهيكل الإنتاجي بنسب متفاوتة. وعلى الرغم من ذلك إلا أنه أثير عدد من الانتقادات لنظام الأفضليات المعمم كما يلي:

- في الدول النامية، تم تطبيقه على كافة المنتجات، وقد تكون منتجات ليس لها أهمية للدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي تفتقر إلى العديد من الموارد الطبيعية وتتفاوت فيها الدول النامية من حيث الميزة النسبية، الأمر الذي يزيد من حد بقاء بعض منتجات الدول النامية في الأسواق.
- وفي الولايات المتحدة والعديد من الدول المتقدمة، تم تطبيقه على المنتجات المحلية، والسلع الصناعية، مثل: المنسوجات والمنتجات الجلدية، والسيراميك والزجاج والفولاذ، وقد لا تستورد بكميات كبيرة، لذا تم استبعادها من نظام الأفضليات المعمم، كما يرتبط النجاح الاقتصادي في البلدان النامية بعدد من العوامل (Jeanne, Rancière, 2011):

أ- **عوامل داخلية:** مثل الحكم، والاستقرار، وقرارات السياسة الحكيمة، إضافة إلى توافر البنية التحتية لتعزيز الصناعة وكل الأطر القانونية والمالية التي تشجع الاستثمار الأجنبي، والارتقاء بالإنتاج الوطني.

ب- **عوامل خارجية:** مثل النمو الاقتصادي العالمي، وأسعار الصرف، والوصول الى الأسواق العالمية.

الفصل الرابع

قطاع التجارة الخارجية للأردن مع العالم والولايات المتحدة وكندا

الفصل الرابع

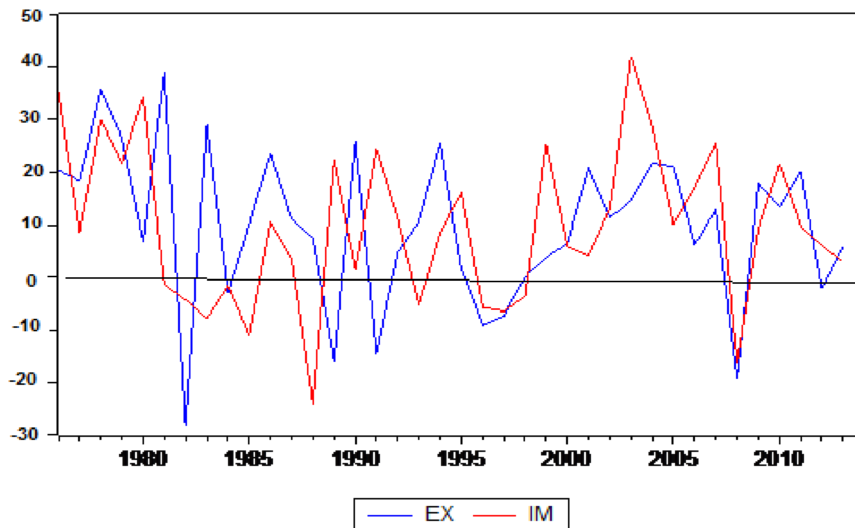
قطاع التجارة الخارجية للأردن مع العالم والولايات المتحدة وكندا

1-4مقدمة:

يستعرض هذا الفصل قطاع التجارة الخارجية في الأردن، من حيث التطور التاريخي للصادرات والمستوردات والتركيب السلعي للصادرات حسب التوزيع الجغرافي، وبالأخص لكل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى استعراض التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع التصديري في الأردن، وعرض لسياسة تشجيع الصادرات وإحلال المستوردات. وتعود أهمية الصادرات بالنسبة للاقتصاد الأردني إلى طبيعة هذا الاقتصاد الصغير، وآثارها الديناميكية، كونها تشجع تأسيس منشآت ذات حجم اقتصادي تنافسي، والتي بدورها تصطدم بعقبة السوق الصغيرة، وبالتالي لا بد من الوصول إلى أسواق الدول الأخرى من خلال التصدير لهذه الأسواق.

2-4 تطور التجارة الخارجية الأردنية:

يلاحظ من الشكل رقم (1.4)، والذي يمثل معدلات نموا الصادرات والمستوردات الأردنية خلال الفترة 1976-2014، أن هنالك تطوراً مضطرداً للتجارة الخارجية خلال العقود الاربعة الماضية، فقد بلغ معدل نمو الصادرات الكلية (8.8%) والمستوردات (6.9%). والملاحظ أن نمو التجارة شهد تذبذبات متفاوتة ولكن في الأغلب كان هنالك زيادة في حجم التجارة، وفيما يلي شرح موجز لتطور كل من الصادرات والمستوردات خلال فترة الدراسة:



الشكل رقم (1.4): معدل نمو الصادرات والمستوردات الأردنية (%)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

أ- الصادرات الأردنية:

حققت الصادرات الأردنية خلال الفترة (1976-1985) معدلات نمو مرتفعة بلغت (36%)، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية، بالإضافة لإرتفاع قيمة الصادرات من الفوسفات، على الرغم من الإنخفاض الملحوظ للصادرات لعام (1982)، كنتيجة طبيعية لبداية حالة الركود التي شهدها الاقتصاد العالمي والإقليمي خلال هذه الفترة. كذلك شهدت الصادرات في الفترة (1986-1995) تذبذبات ملحوظة، إذ بلغ معدل نموا الصادرات الأردنية (18%)، ويعزى ذلك إلى أسباب أهمها ارتفاع تكلفة إنتاج السلع التصديرية، وارتفاع تكاليف الشحن على البضائع، الأمر الذي أدى إلى تدني نوعية السلع مقارنة بالأسعار وخصوصًا بوجود المنافسة الأجنبية، وكانت النتيجة انخفاض القيمة والكمية التصديرية، ذلك بالإضافة إلى ما تضمنته فترة (1988-1989) من الانكماش الاقتصادي. ساهم هبوط أسعار النفط العالمية في انخفاض التحويلات والمعونات الخليجية، حيث يلاحظ أن الصادرات انخفضت بشكل ملموس خلال الفترة (1989-1995)؛ كنتيجة لحرب العراق وأزمة الكويت وما ترتب عليها من تقلص المساعدات الدولية مما أثر على قطاع الصادرات بشكل سلبي.

حققت الصادرات الأردنية خلال الفترة (2000-2013) نموا مضطردًا، لما تضمنته من أحداث مهمة ومؤثرة في قطاع الصادرات، ومن أهمها عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية، وتأسيس المناطق التنموية لجذب الاستثمارات الأجنبية وإنشاء الصناعات الجديدة. كما أن الصادرات الوطنية خلال الفترة (2007-2009) تاثرت بشكل سلبي كنتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، بينما كانت الفترة التالية (2011-2013) إيجابية على قطاع الصادرات بشقيها من السلع غير التقليدية والسلع التقليدية مثل (البوتاس والفوسفات والأسمدة)، إذ حققت ارتفاعات متتالية؛ كنتيجة لأرتفاع اسعار هذه السلع.

لا بد من الإشارة إلا أن حركة الصادرات الكلية عام 2015 شهدت إنخفاضًا، بسبب حالات عدم الاستقرار في المنطقة والإغلاق شبه التام للحدود مع سوريا والعراق، إلا أن الصادرات إلى الدول الأخرى ارتفعت بنسبة 6%، وقد جاء هذا النمو بشكل رئيس نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية المتجهة إلى دول الخليج العربي.

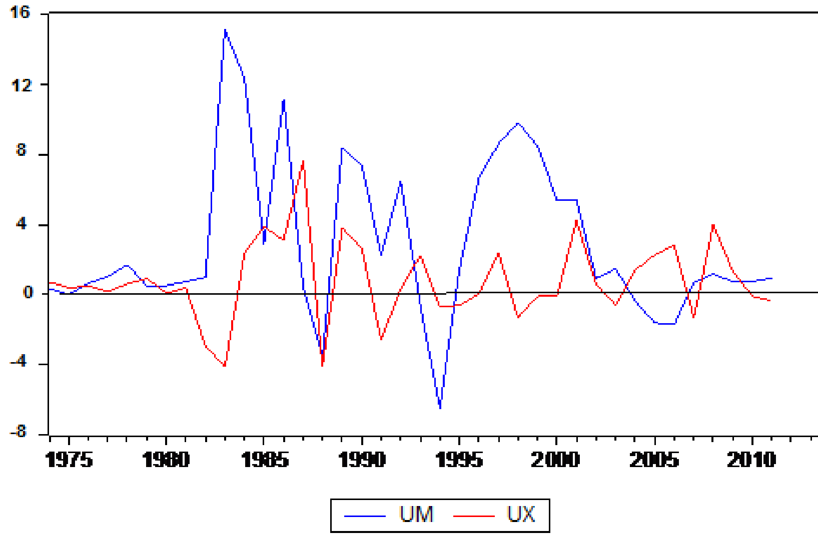
ب- المستوردات الأردنية:

يلاحظ من الشكل رقم (1.4) خلال الفترة (1976-2014) تزايد ملحوظ في معدلات نمو المستوردات الأردنية بشكل عام، إلا أن الاتجاه العام للمستوردات في حالة عدم استقرار. حققت المستوردات الأردنية خلال الفترة (1975-2000) نموًا بطيئًا فلم يتخطى نسبة (4%). في الجانب الأخر شهدت المستوردات الأردنية خلال الفترة (2001-2014) نموًا كبيرًا خصوصًا عام 2004 إذ سجلت خلال تلك الفترة اعلى نسبة نمو بلغت (42%)، ويعود ذلك للعديد من الأسباب؛ مثل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية. ومن الجدير بالذكر أن المستوردات الأردنية انخفضت بنسبة (16%) عام 2009، كنتيجة طبيعية لتداعيات الأزمة المالية العالمية.

أما في عام 2014 فقد شهدت المستوردات الأردنية ارتفاعًا بلغ نسبة (6%) بسبب ارتفاع فاتورة المستوردات الأردنية من الطاقة. ولا بد من الإشارة أن المستوردات الأردنية لعام 2015 استمرت بالإنخفاض، نتيجة انخفاض مستوردات الأردن من منتجات الطاقة والمشتقات النفطية، وذلك بسبب أحلال الغاز المسال بدلاً من المشتقات النفطية في توليد الطاقة الكهربائية وانخفاض اسعار النفط (البنك المركزي الأردني، التقارير الاقتصادية السنوية (2009-2011-2013-2015)).

3-4 التجارة الخارجية للاردن مع الولايات المتحدة الأمريكية:

يتضح من الشكل (2.4) والذي يمثل حركة التجارة الخارجية الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية أن هنالك تذبذباً كبير في الصادرات والمستوردات، وذلك خلال الفترة (1976-2014)، إذ بلغ معدل نمو الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط (35.5%)، أما المستوردات فقد بلغت (5.3%)، وفيما يلي شرح موجز لكل من الصادرات والمستوردات مع الولايات المتحدة الأمريكية:



الشكل (2.4): معدل نمو الصادرات والمستوردات الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية(%)
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

أ- الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

شهدت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1976-1983) معدلات نمو كادت تكون شبه ثابتة بنسبة لا تتجاوز (7%)، على الرغم من هذا النمو الضئيل، إنخفضت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملموس عام 1983 بنسبة (4%).

شهدت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1984-1991) تذبذبًا ملحوظاً، وقد بلغ معدل نمو الصادرات إلى الولايات المتحدة في المتوسط (0.76%)، وكانت أعلى نسبة نمو عام (1987)، على الرغم من تأثر الفترة بإنخفاض الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام (1988) بنسبة (3%)، كما تعرضت الصادرات الأردنية أيضاً إلى انتكاس طفيف حيث إنخفضت بنسبة (2%) عام 1991.

يلاحظ ارتفاع الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 حيث بلغ معدل نموا (3%)، نتيجة استفادة المصدرين الأردنيين من اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية بالإضافة الى تطبيق اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة. بينما انخفضت عام 2008 بنسبة (1%) تقريبًا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، أما في السنوات التالية ولغاية عام 2014 سجلت الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعات متتالية إذ بلغ معدل النمو في المتوسط (4%)، هذا وقد بلغت نسبة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الصادرات (20%) خلال الفترة (1976-2014).

ب- المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية:

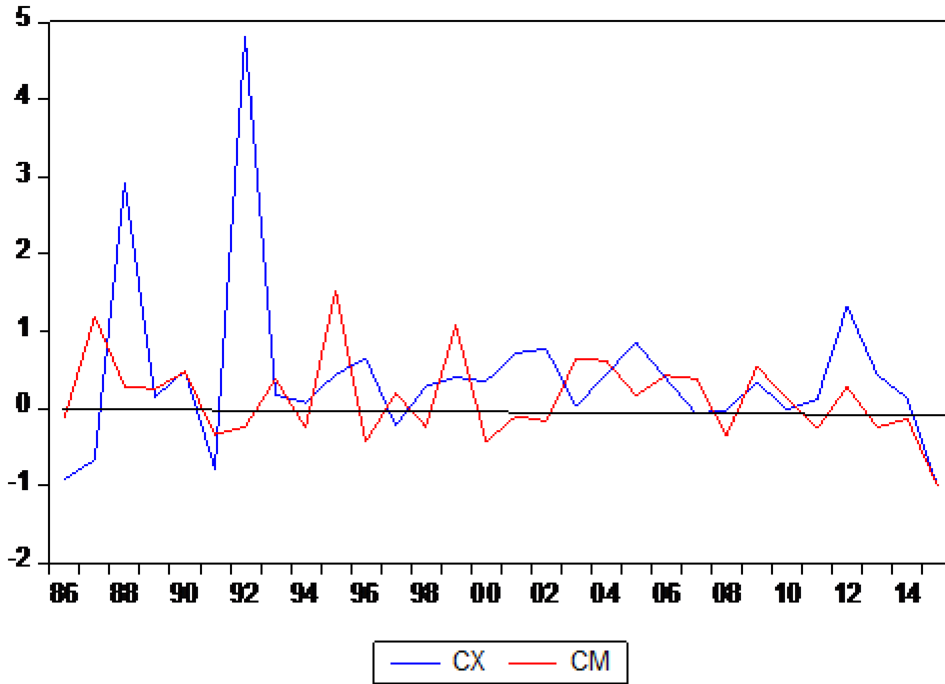
شهدت المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية تذبذبًا ونموًا مضطرداً بلغ في المتوسط خلال الفترة (1976-2014) ما نسبته (5.3%). ويلاحظ أن المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1976-1982) شهدت ثباتاً بشكل ملحوظ بنسبة لا تتجاوز (1%). إلا أنه عام (1984) حققت المستوردات الأردنية فقزة كبيرة كادت تتجاوز ما نسبته (12%). كما شهدت الفترة (1990-1998) ارتفاعات متتالية للمستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الإنخفاض الحاد في حجم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية عام (1994) بنسبة (4%).

كما يلاحظ أيضًا أن المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية شهدت عدة إنتكاسات خلال الفترة (2000-2005)، حيث انخفضت الصادرات عام 2005 بنسبة (2%)، إلا أنه خلال الفترة (2008-2014) عادت المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية بالنمو

لتتجاوز (8%)، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت (6%) من إجمالي المستوردات الأردنية، وفي المقابل لم تزداد نسبة تغطية الصادرات للمستوردات خلال الفترة (1976-2014) عن (6%).

4 -4 التجارة الخارجية للاردن مع كندا:

شهدت الصادرات الأردنية إلى كندا معدل نمو (10.4%) خلال خلال الفترة (1976-2014)، بينما كان معدل نمو المستوردات الأردنية من كندا (16.6%) خلال نفس الفترة، والشكل رقم (3.4) يمثل معدلات نمو الصادرات والمستوردات الأردنية مع كندا.



الشكل(3.4): معدل نمو الصادرات والمستوردات الأردنية مع كندا (%)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الإحصاءات العامة

أ- الصادرات الأردنية إلى كندا:

شهدت الصادرات الأردنية إلى كندا معدلات نموا ايجابية معتدلة خلال الفترة (1976-2014) فيما عدا بعض السنوات التي شهدت انخفاضا بسيطاً يعزى ذلك إلى تذبذب الأسعار العالمية والظروف السياسية التي جرت بها منطقة الشرق الأوسط. على الرغم من أن الصادرات الأردنية إلى كندا ارتفعت بشكل ملحوظ للعامين (1988) و (1993) وسجل معدل النمو (3%) و (5%) على التوالي. تجدر الإشارة إلى إن نسبة الصادرات الأردنية إلى كندا من إجمالي الصادرات بلغت (0.25%) خلال الفترة (1976-2014).

ب- المستوردات الأردنية من كندا:

شهدت المستوردات الأردنية من كندا معدلات نموا ايجابية معتدلة خلال الفترة (1976-2014)، على الرغم من إنخفاض هذه المعدلات بنسب بسيطة ايضاً. إلا أنها استمرت بإتخاذ التذبذب سلوكا ملحوظاً في حركتها. تجدر الإشارة ايضاً أن المستوردات الأردنية من كندا نسبة إلى إجمالي المستوردات الأردنية قد بلغت (0.8%) خلال الفترة (1976-2014).

4- 5 التركيب السلعي للصادرات الأردنية مع الولايات المتحدة وكندا:

إن التركيب السلعي للصادرات أو المستوردات الوطنية وفقًا للأغراض الاقتصادية تصنف في ثلاث مجموعات رئيسية؛ وهي: السلع الاستهلاكية، وسلع المواد الخام والسلع الرأسمالية. ولكن عندما تقوم دولة بإنتاج سلعة أو مجموعة من السلع فلا بد من معرفة اتجاهات الصادرات وطبيعة الأسواق الخارجية التي تستوعب هذه السلع المصدرة. أي بمعنى، تحديد النطاق الجغرافي لكل سلعة تم إنتاجها بهدف التصدير، وهذا ما يقصد به التوزيع الجغرافي للصادرات، والذي يعكس درجة المخاطرة التي تهدد الصادرات، فكلما تنوعت الصادرات تنوعت الأسواق الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر التي قد تصيب الصادرات، كما أن معرفة الأهمية النسبية للأسواق المختلفة يعطي دلالة على التغير الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وكلما كان الهيكل الإنتاجي متنوعًا تنوعت السلع المصدرة، وبهذا التنوع تقل المخاطر الاقتصادية التي تواجه قطاع التصدير وهذا ما يعرف بالهيكل السلعي للصادرات والمستوردات، والذي يعطي أي دولة مؤشرًا عن مستوى تطور الهيكل الاقتصادي لتلك الدولة (الرباعي، 1988).

4-5-1 التركيب السلعي للصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية:

بتفحص أهم السلع الأردنية المصدرة الى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، يلاحظ من الجدول (1.4) أن المواد النسيجية ومصنوعاتها احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994 وبنسبة (66%) من إجمالي السلع المصدرة. وذلك لكون المنتجات النسيجية والملابس من الأصناف المشمولة بمزايا البرنامج الأمريكي بموجب نظام الأفضليات المعمم. ومن ثم تلتها الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة بنسبة (16%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت منتجات الصناعات الكيماوية في المرتبة الثالثة من أهم السلع المصدرة بنسبة (9.4%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المرتبة الرابعة جاءت الجلود المدبوغة لتشكل ما نسبته (6.5%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى للولايات المتحدة الأمريكية عام 1994؛ حيث إن الجلود تخضع للفصل (42)

من جداول النظام المنسق والتي تضم ألبسة ولوازمها من جلد طبيعي أو مجدد وشنط اليد وشنط السفر، وهي أيضًا من الأصناف المشمولة بنظام الأفضليات المعمم والمستفيدة من مزايا البرنامج الأمريكي، ولتشكل هذه الفئات مجتمعه ما نسبته (92%) من إجمالي الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول (1.4): الأهمية النسبية للسلع المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

اهم السلع المصدرة

	الولايات المتحدة الامريكية					
السنوات	1994		2004		2014	
السلعة	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية
منتجات المملكة النباتية	74070	0.008	218488	0.003	1416382	0.014
سلع ومنتجات مختلفة	68358	0.008	15156.3	0.000	362757	0.004
مواد نسيجية ومصنوعاتها	5927744	0.665	6176021	0.083	8349410.24	0.081
لؤلؤ طبيعي او مستنبت، احجار كريمة او شبه كريمة	1470589	0.165	61783652	0.832	63026799	0.615
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	25166	0.003	2443.98	0.000	774301	0.008
منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها	840778	0.094	1759484	0.024	14930960	0.146
معادن عادية ومصنوعاتها	132165	0.015	2043	0.000	103035	0.001
تحف فنية، وقطع للمجموعات وقطع اثرية	27500	0.003	993	0.000	99672	0.001
عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سليلوزية،	53260	0.006	382705	0.005	99382	0.001
منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية	154903	0.017	1075901	0.014	9177615	0.090
آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل	15363	0.002	2264428	0.030	3123920	0.030
شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية منتجات تفككها،	3553	0.000	248828	0.003	314593	0.003
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	68721	0.008	189977	0.003	496194	0.005
منتجات معدنية	43780	0.005	123175	0.002	119478	0.001
جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه	5818	0.001	0	0.000	11842	0.000
خشب ومصنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته،	4150	0.000	54905	0.001	93619	0.001
المجموع	8915918	1.000	74298200.3	1.000	102499959.2	1.000

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية- دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

حققت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من صنف الأحجار الكريمة نموًا ملحوظًا بنسبة تتجاوز (95%) عام 2004 مقارنة بعام 1994، حيث شكلت ما نسبته (83%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لتحتل بذلك المرتبة الأولى من أهم السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2004، ومن ثم تلتها المواد النسيجية إذ شكلت ما نسبته (8.3%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإنخفاض ملموس بنسبة (47%) مقارنة بعام 1994، لتشكل مجتمعة ما نسبته (94%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2004.

شهد عام 2014 تنوعًا كبيرًا في السلع التي تم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من الانخفاض الكبير في قيمها، وشكلت اصناف الأحجار الكريمة ما نسبته (60%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2014، لتحتل المرتبة الأولى من أهم السلع المصدرة الى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تلتها منتجات الصناعات الكيماوية لتشكل ما نسبته (14%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام

2014، على الرغم من انخفاضها بنسبة (35%) عن عام 2004، لتشكل مجتمعة ما نسبته (11%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعكس التنوع في السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمشمولة بنظام الأفضليات المعمم، على الرغم من أن قيمها ما تزال ضئيلة جدًا وبالأخص صنف الزجاج الذي لم يطرأ على صادراته أي تحسن على الرغم من شموله بنظام الأفضليات المعمم، علمًا أن هذه السلع جميعها مشمولة في برنامج المزايا.

2-5-4التركيب السلعي للصادرات الأردنية إلى كندا:

بتفحص التركيب السلعي الخاص بالصادرات الأردنية إلى كندا من خلال الجدول (2.4)، تبين أن المنتجات من المملكة النباتية تحتل المرتبة الأولى لعام 1994، حيث بلغت قيمتها (79666) دينارًا وشكلت ما نسبته (52%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا. وهذا يعكس أثر استفادة الأردن من برنامج المزايا الكندي حيث أن السلع الزراعية من السلع المشمولة بجداول نظام الأفضليات المعمم. وتليها مجموعة من سلع ومنتجات مختلفة وبقيمة (27600) دينار وشكلت (18%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا، والتي يقصد بها بشكل عام الأثاث والعاب الأطفال وأصناف التسلية والترفيه حسب جداول اتفاقية النظام المنسق. وتجدر الإشارة الى أن لعب الأطفال تخضع للفصل (95) من القسم العشرون تحت عنوان سلع ومنتجات متنوعة، وهي مشمولة بنظام المزايا الكندي الممنوح للأردن، ليأتي بعدها الصادرات من المواد النسيجية ومصنوعاتها والتي كانت قيمتها (18500) دينار وبنسبة (12%) ومن ثم تلتها الأحجار الكريمة واللدائن لتشكل ما نسبته من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا (6%) و(4%) على التوالي وبذلك لتشكل هذه السلع أهم السلع الأردنية المصدرة لكندا ونسبتها (93%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا عام 1994. وفي المقابل كانت الصادرات لكندا من المواد النسيجية ومصنوعاتها تحتل المرتبة الأولى عام 2004، إذ بلغت قيمتها (1707963) دينارًا والتي شكلت ما نسبته (81%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا، ليأتي بعدها منتجات الصناعات الكيماوية بقيمة (146883) دينارًا وشكلت ما نسبته (7%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا، وذلك بسبب إضافة (570) بند تعريفة عام 2000 ليشمل المنتجات الكيماوية كإحدى السلع المستفيدة من برنامج المزايا الممنوح للدول النامية. واحتلت المرتبة الثالثة منتجات صناعة الأغذية بنسبة (6%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا، حيث كانت هذه السلع من أهم السلع الأردنية التي تم تصديرها لكندا، وشكلت نسبتها (94.7%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا عام 2004 حيث بلغت قيمتها (2088537) دينارًا، ولكن يلاحظ تراجع الصادرات الأردنية لكندا من منتجات المملكة النباتية بنسبة (48%) مقارنة مع عام 1994.

شهدت الصادرات الأردنية لكندا عام 2014 تحسنا ضئيلا، على الرغم من التحسن الملموس في الصادرات الأردنية من صنف المواد النسيجية ومصنوعاتها بنسبه (79%) مقارنة بعام 2004، والتي شكلت ما نسبته (90%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا، والتي بقيت محتلة المرتبة الأولى، ومن ثم تلتها الصادرات من الأحجار الكريمة أو المعادن الثمينة التي شكلت ما نسبته (4.7%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا، لتشكل مجتمعة ما نسبته (95%) من إجمالي الصادرات الأردنية لكندا. وتجدر الإشارة بأن هنالك سلعًا مستفيدة من مزايا البرنامج الكندي، مثل الحديد والأسماك، ولكنها لما تشهد تطورًا مذكورًا في صادراتها.

الجدول (2.4): الاهمية النسبية للسلع المصدرة إلى كندا

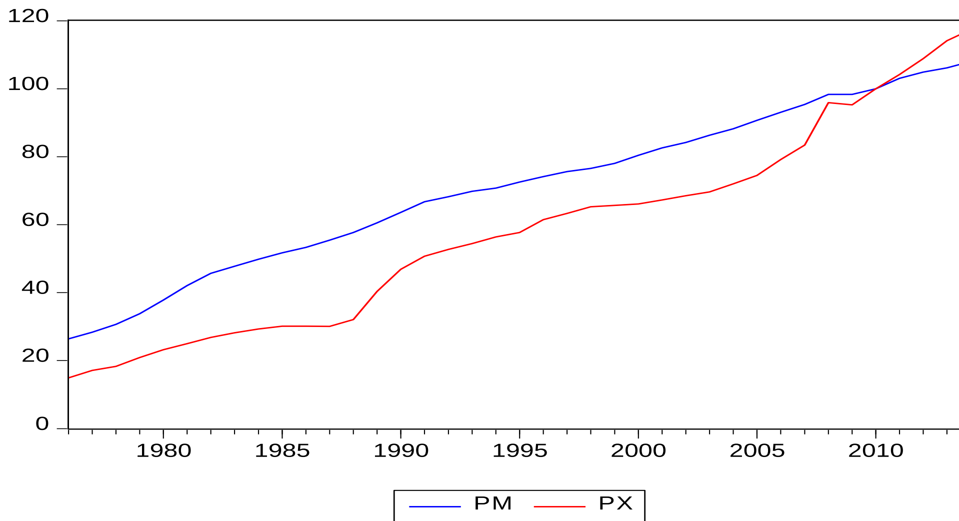
السنوات	كندا					
	1994		2004		2014	
السلعة	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية	القيمة	الاهمية النسبية
منتجات المملكة النباتية	79666	0.526	41327	0.020	605268	0.018
سلع ومنتجات مختلفة	27600	0.182	20280	0.010	62034	0.002
مواد نسيجية ومصنوعاتها	18500	0.122	1707963	0.818	30,594,442	0.902
لؤلؤ طبيعي او مستنبت، احجار كريمة او شبه كريمة	10200	0.067	0	0.000	1608204	0.047
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	7000	0.046	1908	0.001	0	0.000
منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها	2500	0.017	146883	0.070	529211	0.016
معادن عادية ومصنوعاتها	2000	0.013	4383	0.002	0	0.000
تحف فنية، وقطع للمجموعات وقطع اثرية	2000	0.013	319	0.000153	3175	0.000
عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سليلوزية،	1050	0.007	2458	0.001	0	0.000
منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية	500	0.003	124492	0.060	451122	0.013
آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل	250	0.002	0	0.000	0	0.000
شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية منتجات تفككها،	0	0.000	7200	0.003	14998	0.000
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	0	0.000	0	0.000	50655	0.002
منتجات معدنية	100	0.001	30006	0.014	0	0.000
جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه	0	0.000	0	0.000	0	0.000
خشب ومصنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته،	0	0.000	0	0.000	0	0.000
المجموع	151366	1.000	2087219	1.000	33919109	1.000

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية- دائرة الإحصاءات العامة- الأردن

6-4 تطور شروط التجارة في الأردن:

يعرف شرط التجارة على أنه نسبة سعر السلعة المصدرة من دولة ما إلى سعر السلعة التي تستوردها هذه الدولة (P_x/P_m)، في عالم مكون من دولتين، فإن مستوردات دولة ما هي صادرات دولة أخرى، ويتحدد معدل التبادل الدولي بتفاعل منحنيات الطلب التي تعرف بأنها شكل بياني يظهر الكميات التي تطلبها كل دولة من سلعة ما (تستوردها) مقابل عرض كميات من سلعة أخرى (تصدرها)، والتي تعرف بمنحنيات العرض، وذلك عند معدلات تبادل دولية مختلفة، وبما أنه يعرض كل من الطلب والعرض فإنه يسمى منحنى عرض المبادلة، وعند تقاطع هذه المنحنيات يكون هنالك توازن بشروط التجارة لهذه الدولة أو معدلات التبادل التجاري (البنك المركزي، 2015).

إن شروط التجارة تمثل فعليًا الرقم القياسي لسعر الصادرات مقسومًا على الرقم القياسي لسعر المستوردات مضروبًا في (100). وكلما ارتفع هذا المؤشر كان أثره إيجابيًا على اعتبار أن أسعار الصادرات تحسنت أكثر من أسعار المستوردات، ولكن ذلك يكون له أثر سلبي على الكمية المصدرة، كون الأسعار المحلية أعلى من أسعار المستوردات.



الشكل(4.4): تطور الرقم القياسي الأسعار الصادرات والمستوردات

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات البنك المركزي الأردني

يلاحظ من الشكل (4.4) أن الرقم القياسي لأسعار الصادرات حقق خلال الفترة (1980-2013) معدل نموا بلغ في المتوسط (19%)، أما فيما يتعلق بأسعار المستوردات فقد حققت معدل نمو سنوي خلال الفترة نفسها بلغ في المتوسط (25%)؛ الأمر الذي يدل على تحسن أسعار المستوردات بشكل أفضل من أسعار الصادرات، مما يعكس الأثر الإيجابي على الكمية المصدرة.

الجدول (3.4): شروط التبادل التجاري السلعي 2008-2015 (100=1994)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
شروط التبادل التجاري السعري	104.4	110	75.8	69.7	74	68.9	63.3	70.1
شروط التبادل التجاري الكمي	94.5	103.1	67.4	65.3	77.3	73.3	67	69.3
القدرة على الاستيراد	211.2	196	183.1	170.9	166.6	170.8	168.6	178.6

المصدر: البنك المركزي، التقارير الاقتصادية السنوية

يلاحظ من الجدول (3.4) والذي يمثل مؤشر شروط التبادل التجاري السعري، والذي شهد تراجعًا خلال عام 2014 بنسبة 8.1% ليصل إلى 63.3 نقطة، مقارنة مع 68.9 نقطة خلال عام 2013، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات بنسبة 0.8% وارتفاع الرقم القياسي الأسعار المستوردات بنسبة 7.9%، كما سجل مؤشر التبادل التجاري الكمي (الرقم القياسي لكمية المستوردات منسوبًا إلى الرقم القياسي لكميات الصادرات) انخفاضًا بنسبة 8.6% خلال عام 2014 وذلك نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لكميات المستوردات بنسبة 1.9% وارتفاع الرقم القياسي لكميات الصادرات بنسبة 7.4%. ارتفع مؤشر شروط التبادل التجاري السعري خلال عام 2015 بنسبة 5.9%، بسبب انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات بنسبة 4.4% وانخفاض الرقم القياسي لأسعار المستوردات بنسبة 9.8% مما يدل على تحسن تنافسية الصادرات الوطنية.

كما سجل مؤشر شروط التبادل التجاري الكمي انخفاضًا بنسبة 1.2% خلال عام 2015، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لكميات المستوردات بنسبة 3.7% وانخفاض الرقم القياسي لكميات الصادرات بنسبة 2.5%، و شهد مؤشر المقدرة على الاستيراد ارتفاعًا نسبته 3.3% ليصل إلى 178.6 نقطة عام 2015. البنك المركزي الأردني، التقارير الاقتصادية السنوية (2009-2011-2013-2015).

1-6-4 المقدرة على الاستيراد:

يمثل هذا المؤشر شروط التبادل التجاري السعري مضروبًا بالرقم القياسي لكمية الصادرات مقسومًا على (100)، وفي حال ارتفاع هذا المؤشر فإنه يدل على تحسن القطاع التجاري. وذلك على اعتبار أن القيمة الكلية للصادرات تحسنت في جانبها السعري والكمي بشكل اكبر من المستوردات، كما أنه يعكس القوة الشرائية لقيمة الصادرات مقاسة بأسعار المستوردات.

شهد مؤشر المقدرة على الاستيراد انخفاضا ملموسا خلال الفترة (2008-2012) بنسبة 21% ليصل عام 2012 إلى (166.6) نقطة مقارنة بـ(211.2) نقطة عام 2008، بينما حقق ارتفاعًا عام 2013 ليصل إلى (170.8) نقطة مما يدل على تحسن قطاع التجارة، وفي عام 2014 شهد هذا المؤشر انخفاضا بنسبة 1.3% ليصل إلى 168.6 نقطة، في حين حقق نموًا بنسبة 6% عام 2015 ليصل إلى 178.6 نقطة.

7-4 التحديات والمعوقات التي تواجه المنتجات الأردنية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة:

إن انضمام الأردن للعديد من الاتفاقيات التجارية والالتزام بها جعل الأسواق الأردنية مليئة بالمنتجات والسلع الأجنبية المنافسة للصناعة المحلية، ولا سيما بدخولها السوق الأردني بدون الرسوم الجمركية، الأمر الذي يوحدها بالإنتاج الوطني، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية في مواجهة الصناعة الأجنبية. ولتحقيق النهوض في مستوى الصادرات كان لا بد من توفير البنية التحتية الأساسية التي تدعم الصناعة المحلية والإنتاج الوطني؛ وذلك لتوفير متطلبات الوصول إلى الأسواق العالمية، خصوصًا أن الصادرات الوطنية الأردنية هي سلع محددة مركزة في أسواق معينة، مع أنها في الأغلب مواد خام أو سلع زراعية تتجه إلى أسواق الدول المتقدمة ذات البعد الجغرافي بالنسبة للأردن، الأمر الذي يعمل على رفع التكاليف ويقلل من قدرة هذه السلع على مواجهة البدائل من السلع الأجنبية والمصدرة من دول قريبة للدولة المستوردة، ومع قصور التكنولوجيا المحلية في استخدام المواد وتطويرها تكمن الصعوبة في توفير متطلبات الوصول إلى أسواق الدول العالمية فيما يتعلق بتحقيق اللوائح الفنية ومعايير السلامة الصحية، بالإضافة إلى الشروط الإضافية على صادرات الدول النامية التي تفرضها الدول المتقدمة، مثل ضرورة التسجيل لدى مؤسسة الغذاء والدواء الأمريكية والإبلاغ المسبق عن البضاعة المنوي تصديرها، وما يصاحبه من ضعف مستوى وعي المصدرين بالإجراءات المتبعة لدخول منتجاتهم الأسواق الأمريكية التي تضيف تكاليفاً وجهدًا إضافيا آخراً بالإضافة إلى عامل بعد المسافة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

الفصل الخامس

التحليل القياسي لأثر نظام الأفضليات المعمم من برنامج المزايا الأمريكي والكندي على قطاع التجارة الخارجية في الأردن

الفصل الخامس

التحليل القياسي لأثر نظام الأفضليات المعمم من برنامج المزايا الأمريكي والكندي على قطاع التجارة الخارجية في الأردن

5-1مقدمة:

أعطى الفكر الاقتصادي الحديث الصادرات دورًا عمليًا في محاولة تحقيق النمو الاقتصادي، والذي بدأ بالاعتماد عليه كمحرك رئيس في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ولتفعيل هذا الدور فإنه من الضروري وضع خطة تمكنه من تحقيق أهدافه وفقًا لما يترتب عليها من آثار، ولا يتعارض مع مفهوم الرفاهية، بحيث تصبح الصادرات بمثابة سياسة جديدة من السياسات الاقتصادية التي يمكن التحكم بها للتأثير على النمو الاقتصادي.

العديد من الدراسات السابقة تناولت أثر الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف ولا سيما الاتفاقيات الإقليمية على اقتصاديات الدولة المتعاقدة. أما في هذه الدراسة سوف نتناول بالإضافة إلى ما سبق أثر برنامج المزايا الأمريكي والكندي في ظل وجود منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث لا بد من الإشارة إلا أنه تم اختصار النموذج على دولتين مانحتين للمزايا التفضيلية للأردن؛ وذلك لتسهيل عملية التحليل، حيث تم اختيار دالة الطلب على الصادرات الأردنية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالاضافة الى دالة الطلب على الصادرات للعالم الخارجي ككل، وفي الجانب الآخر تم اختيار دالة الطلب على المستوردات لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى دالة الطلب على المستوردات مع العالم الخارجي ككل.

بحثت الدراسات السابقة المتعلقة بتحليل تدفق التجارة في ظل الاتفاقيات التجارية من خلال تحليل دوال الطلب على الصادرات والمستوردات، وفي هذه الدراسة تم استخدام نموذج مقترح من قبل (Phillips and Hansen,1990) وتم تطبيقه من قبل (Stephen, 2010) وآخرين.

اقتصرت دوال الطلب على الصادرات والمستوردات في هذه الدراسة على عدد محدد من المتغيرات؛ وهي الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة والأسعار النسبية، بالإضافة إلى متغير وهمي يمثل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والتي يرمز لها بـ(WTO)، وإجمالي الصادرات الأردنية، والصادرات إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى إجمالي المستوردات الأردنية، والمستوردات الأردنية من كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

2-5 دوال الطلب على الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا والعالم الخارجي على التوالي:

$$LUX_t = B_0 + B_1 L\,(UGDP)_t + B_2\,(P_X/P_m)_t + B_3\,(wto) + U_t \quad ......(1).$$

$$LCX_t = B_4 + B_5 L\,(CGDP)_t + B_6\,(P_X/P_m)_t + B_7\,(wto) + U_t \quad ......(2).$$

$$LEX_t = B_8 + B_9 L\,(WGDP)_t + B_{10}\,(P_X/P_m)_t + B_{11}(wto) + U_t \quad ......(3).$$

يلاحظ من هذه المعادلات أنها تفسر تدفق الصادرات والتي هي المتغير التابع، وهنا اعتمد على عدد من المتغيرات المستقلة حيث إن:

(LUX) : الوغاريتم الطبيعي لصادرات الأردن إلى الولايات المتحدة.

(LCX) : الوغاريتم الطبيعي لصادرات الأردن إلى كندا.

(LEX) : الوغاريتم الطبيعي لصادرات الأردن إلى العالم.

(LUGDP) : الوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولة المستوردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

(Px/Pm): الأسعار النسبية، وهو عبارة عن الرقم القياسي لسعر الصادرات مقسومًا على الرقم القياسي لسعر المستوردات.

WTO: هو عبارة عن متغير وهمي يأخذ القيمة (1) بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويأخذ القيمة (0) قبل الانضمام.

(LCGDP) : الوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي لكندا.

(LWGDP) : الوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي للعالم.

3-5 دوال الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والعالم الخارجي على التوالي:

$$LUM_t = B_{13} + B_{14} L\,(JGDP)_t + B_{15}\,(Px/Pm)_t + B_{16}(wto) + U_t \quad ......(4).$$

$$LCM_t = B_{17} + B_{18} L\,(JGDP)_t + B_{19}\,(Px/Pm)_t + B_{20}\,(wto) + U_t \quad ......(5).$$

$$LIM_t = B_{21} + B_{22} L\,(JGDP)_t + B_{23}\,(Px/Pm)_t + B_{24}\,(wto) + U_t \quad ......(6).$$

حيث إن:

(LUM) : الوغاريتم الطبيعي لإجمالي مستوردات الأردن من الولايات المتحدة.

(LCM) : الوغاريتم الطبيعي لإجمالي مستوردات الأردن من كندا.

(LIM) : الوغاريتم الطبيعي لإجمالي مستوردات الأردن من العالم.

(LJGDP) : الوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي للأردن.

U_{it}: حد الخطأ العشوائي.

(β): يمثل المعلمات في النموذج وتعتبر كمقياس لمرونة المتغيرات. بينت العديد من الأدبيات التطبيقية أن الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري يعبر عن الحجم الاقتصادي، وأن له أثرا إيجابيا على الصادرات؛ لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين. وتشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات لدولة ما والناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة؛ لأن زيادة الناتج لهذه الدول سوف ينعكس بزيادة قدرتهم الشرائية والتي تظهر في استيرادهم للسلع، وأن هنالك علاقة عكسية بين الأسعار النسبية وكمية الصادرات، حيث إن زيادة الأسعار النسبية (P_x/P_m) تعني أن الأسعار المحلية أعلى من الأسعار العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات؛ أي أن العلاقة بينهما عكسية (الوكيل، 2014).

أما فيما يتعلق بدوال الطلب على المستوردات فإن النظرية الاقتصادية تتوقع أن زيادة الأسعار النسبية تعمل على زيادة الكمية المستوردة، أي أن العلاقة بينهما إيجابية، أما العلاقة بين الناتج المحلي للدولة المستوردة وكمية المستوردات فهي علاقة طردية؛ لأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة المشتريات ومن ضمنها السلع المستوردة (الطيب، 2008).

إذا قامت صناعات ذات التوجه التصديري بالاعتماد على السلع الوسيطة ومواد خام مستوردة، وهو ما يعرف بالاستيراد من أجل التصدير، والذي يحدث في الدول التي توصف بالندرة الاقتصادية، فإن هذا يؤدي إلى زيادة المستوردات (الوكيل، 2014).

وتم تضمين الدوال السابقة لمتغير وهمي يمثل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والتي تزامن معها فرض العديد من العقبات الإضافية التي وقفت كحاجز أمام قطاع الصادرات في الدول النامية، وتدفق السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية ومنها أسواق الدول المتقدمة المانحة لنظام الأفضليات والمتمثلة باللوائح الفنية وفرض التدابير الصحية ومعايير الصحة النباتية، التي تفرضها على السلع التي تستوردها كشرط للدخول إلى أسواق مستهلكيها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القدرة التصديرية والكميات المصدرة. وإنه من المتوقع أن تشهد الدول النامية المزيد من التراجع في صادراتها، في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (أغا، 2004)، كنتيجة لارتفاع أسعار منتجات الدول النامية لزيادة التكاليف المرتبطة بتلبية اللوائح والتدابير خصوصاً في ظل وجود المنافسة الدولية في الأسواق العالمية، أو عدم القدرة لتطبيق مثل هذه التدابير.

4-5 بيانات الدراسة:

تم اختيار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك لاستفادة الأردن من البرنامج الأمريكي والكندي للمزايا التفضيلية المعمم، حيث يمكن أن يكون له أثر على تدفقات التجارة، وكون الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الحصة الكبرى من الصادرات الأردنية. تغطي الدراسة سلسلة زمنية للفترة (1976-2014). وتم الحصول على البيانات الخاصة بالحجم الاقتصادي للدول والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي (GDP)، وإجمالي الصادرات والمستوردات للعالم وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة للأسعار النسبية من قاعدة بيانات البنك الدولي والبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة، وتم الأستعانة بتقرير صندوق النقد الدولي (IMF-2014) الخاص بالإحصاءات المالية الدولية (IFS).

5-5 التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات:

سوف يتم عرض بعض المتغيرات الرئيسة لقطاع التجارة الخارجية في الأردن، موضع الدراسة، والتي يمكن ذكرها بـ(الصادرات والمستوردات والناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لسعر الصادرات والمستوردات)، وذلك خلال الفترة (1976-2014).

نلاحظ من الجدول رقم (1.5) أن الوسط الحسابي للوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (LUGDP) بلغ (30.14)، وكان المدى يتراوح بين (28.38-31.41) وأعلى قيمة للانحراف المعياري كانت (0.92)، وبلغ المتوسط الحسابي للوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للأردن (22.86) وكان المدى يتراوح بين (21.46-24.34)، أما فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي للناتج المحلي الأجمالي لكندا فقد بلغ (27.75)، كما بلغ متوسط للوغاريتم للناتج العالمي (43.35).

الجدول (1.5): تحليل الوصف الإحصائي للناتج المحلي الإجمالي

	LWGDP	LJGDP	LUGDP	LCGDP
Mean	43.35249	22.86936	30.14096	27.75579
Median	43.56404	22.65889	30.17025	27.72885
Maximum	44.32013	24.34807	31.41026	28.20397
Minimum	41.75416	21.46357	28.38677	27.2527
Std. Dev.	0.748816	0.76974	0.928367	0.291957
Kurtosis	2.493298	2.298168	1.960851	1.700977
Jarque-Bera	4.497013	2.381385	3.252864	2.7611
Probability	0.105557	0.304011	0.19663	0.25144
Sum	1690.747	891.905	1175.498	1082.476
Sum Sq. Dev.	21.30755	22.51499	32.75089	3.239087
Observations	39	39	39	39

فيما يتعلق بالجدول رقم (2.5) الذي يعبر عن متغيرات الصادرات، بلغ المتوسط الحسابي للوغاريتم الصادرات الأردنية للعالم (LEX) (21.13)، وكان للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (15.68)، في حين بلغت (LCX) ما يعادل (12.95)، كما تراوح المدى للصادرات الأردنية للعالم (19.1 -22.84).

الجدول (2.5): تحليل الوصف الاحصائي للصادرات

	LEX	LCX	LUX
Mean	21.13638	12.95292	15.68977
Median	20.93611	12.28988	15.79859
Maximum	22.84903	17.33986	20.65063
Minimum	19.14862	9.566475	9.455167
Std. Dev.	1.034324	2.150672	4.170598
Kurtosis	2.065774	1.985808	1.66153
Jarque-Bera	1.517726	3.325583	3.329218
Probability	0.468198	0.189609	0.189265
Sum	824.3189	505.1637	611.9011
Sum Sq. Dev.	40.65342	175.7648	660.9678
Observations	39	39	39

يلاحظ من الجدول (3.5) أن المتوسط الحسابي للوغاريتم الطبيعي للمستوردات الأردنية من العالم (22.26) وفي المقابل كان لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على التوالي (19.39) (16.01)، وتراوح المدى للمستوردات من العالم بين (20.74-23.84).

الجدول (3.5): تحليل الوصف الإحصائي للمستوردات

	LIM	LCM	LMU
Mean	22.26628	16.01983	19.39878
Median	22.02238	16.18877	19.37486
Maximum	23.84682	17.92206	20.70051
Minimum	20.74496	14.007	18.14003
Std. Dev.	0.836631	1.249067	0.660355
Kurtosis	2.25873	1.87885	2.484246
Jarque-Bera	2.72926	2.292565	1.479444
Probability	0.255475	0.317816	0.477247
Sum	868.3848	624.7735	756.5526
Sum Sq. Dev.	26.59817	59.28636	16.57059
Observations	39	39	39

للحصول على نتائج الدوال الطلب على الصادرات والمستوردات بعد تحويلها للنماذج الاقتصادية، تم الاستعانة بالرزمة الإحصائية (Eviews)؛ لإجراء التحليل القياسي، واختبار جذر الوحدة – الاستقرارية (Unit Root)، واختبار التكامل المشترك (cointegration)، واختبار فترات التباطؤ (Lag structure)، والتي تم الإعتماد عليها في تحديد طبيعية النموذج الذي يتطلبه تقدير هذه الدوال.

6-5 النموذج الأول: دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

1-6-5 اختبار استقرارية البيانات (Stationary Test) للنموذج الأول:

معظم السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي غير ساكنة، المشكلة مع البيانات غير الساكنة ان طريقة المربعات الصغرى العادية تؤدي الى نتائج غير صحيحة، أي أن النتائج التي نحصل عليها من هذا الإنحدار تكون زائفة، وفي هذه الحالة من الممكن الحصول على قيم مرتفعة من (R^2) و(t) الاحصائية.

مما يستوجب أخذ اللوغاريتمات للبيانات قبل اخضاعها لاي تحليل قياسي (Asteriou & Hall, 2011).

تم إجراء فحص استقرارية البيانات، من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Stationary Test). ولتجنب مشكلة عدم السكون في النموذج، تم استخدام صيغة الفرق الأول (First Difference) للنموذج الأول، للتحقق فيما إذا كانت السلاسل ساكنة أو غير ساكنة، لذلك تم إجراء اختبار (Augmented Dichky fuller-ADF) حيث تم التطبيق على جميع متغيرات الدراسة خلال الفترة (1976-2014) لكل من العالم والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث يشمل هذا الاختبار الحد الثابت والاتجاه عند المستويات 1%، 5%، 10%، ويبين الجدول (4.5) نتائج اختبار (Augmented Dickey Fuller) على أساس المستوى والفرق الأول لجميع متغيرات النموذج الأول، والذي يتضح أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج بدأت بالسكون بعد أخذ الفرق الأول، باستثناء المتغير (LUX) كان ساكن عند المستوى I(0) وبمستوى معنوية (5%).

الجدول (4.5): نتائج اختبار جذر الوحدة لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

Variable	Level		1st Difference		Results
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
	ADF Statistic				
L UGDP	-1.82	-2.12	-2.77	-3.1	I(1)
L UX	-2.97	-3.62	-3.75	-4.20	I(0)
PX/PM	0.13	-2.48	-4.19	-4.32	I(1)
Critical Values					
1%	-3.62	-4.25	-3.62	-4.25	
5%	-2.94	-3.55	-2.94	-3.55	
10%	-2.61	-3.21	-2.61	-3.21	

5-6-2 اختبار تحديد طول فترات التباطؤ الزمني (Lag Structure) للنموذج الأول:

تم تحديد طول فترات التباطؤ المناسبة، بالاعتماد على معياريين هما معيار اكايك (Akaike) وشوارتز (Schwarts) حيث تبين من الجدول (5.5) أن فترة تباطؤ المثلى للنموذج الأول هي فترة واحدة.

الجدول (5.5): نتائج تحديد فترة التباطؤ لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

Lag	AIC	SC
0	-6.0	-5.4
1	-6.716656*	-5.660977*
2	-6.51	-5.06

5-6-3 اختبار منهج الحدود (Bound Test) للتكامل المشترك للنموذج الأول:

يعتبر (Granger) أول من أسس اختبار التكامل المشترك، إذ عرفه على أنه علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات، إذ يطلق على السلسلة الزمنية أنها متكاملة من الدرجة (d) من الفروقات، وعليه فإن متغيرات النموذج ستكون متكاملة من الدرجة نفسها؛ أي بمعنى: يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل (Asteriou & Hall, 2011).

يلاحظ من اختبار جذر الوحدة السابق، أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الأول كانت غير ساكنة، وهنالك متغير واحد ساكن، ولكن أصبحت جميعها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول؛ أي أنها ذات اندماج من الرتبة (1)، مما يتطلب إجراء التحليل بواسطة متجه الأنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، بالاعتماد على اختبار منهج الحدود (Bound test)، للتأكد من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الامد) بين متغيرات هذا النموذج، حيث تم الأستعانة باختبار (Wald test)، الذي يعتمد على قيمة (F) في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).

يوضح الجدول (6.5) نتائج اختبار (Bound test) لدالة الطلب على صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يبين أن (F-Stats) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للنموذج، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم (لا يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لدالة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن الطريقة المثلى في التقدير هي (ARDL- Auto Regressive Distribution Lag).

الجدول (6.5): نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة المدى لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

الإصدار	F- Stats	الاحتمال
النموذج	**3.703**	**0.02**
القيم الحرجة عند مستوى معنوية	**الحد الأعلى**	**الحد الأدنى**
%1	**3.467**	**2.314**
%5	**3.628**	**2.066**
%10	**2.925**	**1.871**

4-6-5 تقدير دالة الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الأمريكية:

لا بد من الإشارة الى أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حسب نتائج اختبار منهج الحدود، وسوف نقوم بتقدير دالة الطلب للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على منهجية (ARDL) حسب فترة التباطؤ الموافقة لمعيار (Schwarz Bayesian criterion) و معيار (Akaike-AIC) . وتمتاز منهجية (ARDL) بإمكانية تقدير النموذج الذي يجمع بين السلاسل الزمنية التي يكون بعضها ساكناً على المستوى I(0)، بينما يوجد سلاسل أخرى أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول I(1)، كما أنها تعمل على إزالة المشاكل المتعقلة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، بالإضافة إلى أنها تقدر معامل تصحيح الخطأ (ECM) والذي يقيس سرعة العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل، بمعنى سرعة تكييف الاختلافات في الأجل القصير للتوازن في الأجل الطويل (Peseran, et al.,1999). يبين الجدول (7.5) مخرجات نتائج تقدير النموذج الأول لدالة الطلب على الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نموذج (ARDL):

الجدول (7.5): نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (طويل الأجل)

(LUX) = - 0.30 **(PX/PM)**+1.93 **(LUGDP)**+ 27+0.16 **(WTO)**				
Variable	PX/PM	LUGDP	C	WTO
Elasticity	-0.30	1.93	27	0.16
t- Stats.	-1.17	0.44	2.72	0.72

- يلاحظ من الجدول (7.5) نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المدى الطويل، عدم وجود أثر معنوي للإسعار النسبية والناتج المحلي الأجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمتغير الوهمي المتمثل بانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية، في حجم الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Thaver and Bova,2013) والتي اهتمت بتقدير الطلب على الصادرات الأمريكية إلى الإكوادور من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية وسعر الصرف)، وكانت النتيجة أنه ليس هنالك دلالة ذات معنوية إحصائية. بينما يلاحظ من قيمة الثابت (C) أن هنالك متغيرات أخرى غير مذكورة في النموذج تلعب دوراً ايجابيًا ومعنوياً في حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن التعبير عنها بالعلاقات السياسية الجيدة بين البلدين وطبيعة الاتفاقيات التجارية الثنائية بينها واستغلال برنامج المزايا.

الجدول (8.5): نتائج تقدير دالة الطلب الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (قصير الأجل)

(LUX)= -0.94 **(PX/PM(-1))**+3.10 **(LUGDP(-1))**+0.52 **(LUX(-1))**-0.19**Ect (-1)**				
Variable	PX/PM(-1)	LUGDP(-1)	LUX(-1)	Ect(-1)
Elasticity	-0.94	3.10	0.52	-0.19
t- Stats.	-1.19	0.65	2.98	-4.18
R^2 = 77%			**F-statistic**	
Adj R^2 = 71%			**43**	

- يمثل الجدول (8.5) نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات الأردنية في الأجل القصير، وجاءت نتائج هذا التقدير متوافقة لنتائج التقدير في الأجل الطويل، إذ يلاحظ عدم وجود أثر معنوي للأسعار النسبية، والناتج المحلي الإجمالي، بينما يلاحظ وجود أثر إيجابي معنوي للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعام الماضي ((LUX(-1)) في حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية الحالية (LUX)، وبلغ معدل المرونة (0.52)، والأمر الذي يمكن تفسيره بنوعية العلاقات السياسية والاقتصادية الجيدة مع الولايات المتحدة بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية الثنائية واستغلال مزايا البرنامج الأمريكي للأفضليات، والتي تعلب دوراً هامًا في حركة الصادرات والمستوردات بشكل عام مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- تجدر الإشارة أن معلمة حد تصحيح الخطأ ((Ect(-1) تساوي (-0.19) والذي يمثل سرعة التكييف والعودة للتوازن في المدى الطويل في حال حدوث خلل طارئ، وكان له معنوية إحصائية ويحمل الإشارة السالبة والتي تؤكد تقارب توازن المدى القصير الى التوازن في المدى الطويل.
- يتضح من قيمة معامل التحديد (R^2=77%) وقيمة (F=43)، أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير التغيرات في المتغير التابع بصورة جيدة، وأن النموذج يمكن اعتماده في التقدير.

7-5 النموذج الثاني: دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا:

1-7-5 اختبار استقرارية البيانات (Stationary Test) للنموذج الثاني:

يلاحظ من الجدول (9.5) أن جميع متغيرات النموذج الثاني والذي يمثل دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا، أنها كانت غير ساكنة عند المستوى I(0)، إلا أنها أخذت بالسكون بعد أخذ الفرق الأول (First difference).

الجدول (9.5): نتائج اختبار جذر الوحدة لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا

Variable	Level		1st Difference		Results
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
	ADF Statistic				
L CGDP	-0.75	-2.7	-4.57	-4.41	I(1)
L CX	1.15	2.77	-7.33	-7.76	I(1)
PX/PM	0.13	-2.48	-4.19	-4.32	I(1)
Critical Values					
1%	-3.62	-4.25	-3.62	-4.25	
5%	-2.94	-3.55	-2.94	-3.55	
10%	-2.61	-3.21	-2.61	-3.21	

2-7-5 اختبار تحديد طول فترات التباطؤ الزمني (Lag Structure) للنموذج الثاني:

تم تحديد طول فترات التباطؤ المناسبة بالاعتماد على معياريين هما معيار اكايك (Akaike-AIC) و شوارتز (Schwarts-SC) حيث تبين من الجدول (10.5) أن أفضل فترة تباطؤ لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا هي (1).

الجدول (10.5): نتائج تحديد فترة التباطؤ لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا

Lag	AIC	SC
0	-0.75739	-0.49347
1	-6.702635*	-6.042835*
2	-6.63375	-5.57807
3	-6.6796	-5.22804

3-7-5 اختبار جوهانسون (Johonsan Method) للتكامل المشترك للنموذج الثاني:

يتضح من الجدول (11.5) نتائج اختبار جوهانسون للإندماج المشترك لدالة الطلب على صادرات الأردن إلى كندا والذي يبين عدم المعنوية عندما تكون (r=0,1,2) مما يجعلنا نقبل فرضية العدم لاختبار الأثر (r=0) أي أنه لا يوجد إندماج مشترك بين متغيرات دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا (لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)، أي أن الطريقة المثلى في التقدير هي متجه الإنحدار الذاتي (VAR- Vector Auto Regresive).

الجدول (11.5): نتائج اختبار جوهانسون لوجود علاقة طويلة المدى لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.218031	15.2124	29.79707	0.7662
At most 1	0.151912	6.112592	15.49471	0.6822
At most 2	0.000434	0.016051	3.841466	0.899

4-7-5 تقدير دالة الصادرات الأردنية إلى كندا:

لا بد من الإشارة الى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا، وذلك حسب نتائج اختبار جوهانسون وجذر الوحدة، وسوف نقوم بتقدير دالة الطلب للصادرات الأردنية إلى كندا بالاعتماد على نموذج (Vector AutoRegression- VAR) حسب فترة التباطؤ الموافقة لمعيار (Schwarz Bayesian criterion) ومعيار (Akaike-AIC). يتضح من الجدول (12.5) مخرجات نتائج تقدير النموذج الثاني، دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا من خلال نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR)

الجدول (12.5): نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى كندا

(LCX) = 0.51 **LCX(-1)** + 0.004 **(lCGDP(-1)** -0.031 **(PX/PM(-1))** -0.0011**WTO** - 1.6					
Variable	**LCX(-1)**	**LCGDP(-1)**	**(PX/PM(-1)**	**WTO**	C
Elasticity	0.51	0.004	-0.031	-0.0011	-1.6
t- Stats.	3.40	0.28	-1.42	-0.094	-0.90
R^2 = 87% **Adj R^2 = 85%**			**F-statistic**		
			51		

- يلاحظ من الجدول (12.5) وجود أثر إيجابي للصادرات الأردنية لكندا للعام الماضي في حجم الصادرات الأردنية لكندا، وقد بلغ معامل المرونة (0.51)، الأمر الذي يشير إلى تأثر الصادرات الأردنية إلى كندا بالعلاقات السياسية والتجارية الجيدة بين البلدين بالاضافة إلى استغلال مزايا البرنامج الكندي للأفضليات، والاتفاقية التجارية الثنائية بين البلدين.
- عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للناتج المحلي الإجمالي لكندا (LCGDP) للعام الماضي ومستويات الأسعار النسبية (Px/Pm) في حجم الصادرات الأردنية لكندا الحالية.
- وكان أثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في حجم الصادرات الأردنية إلى كندا (LCX)، غير معنوي.
- يلاحظ من قيمة الثابت (c) أن العوامل الأخرى المؤثرة في الصادرات الأردنية لكندا غير معنوية، كونه لم ترتبط الأردن مع كندا باتفاقيات ثنائية قبل عام 2010، وكما تعبر الإشارة السالبة عن المسافة بتمثلها لتكاليف النقل والقيود الجمركية المفروضة قبل وجود اتفاقيات بين البلدين. إلا انها غير معنوية في الصادرات الأردنية.
- يتضح من قيمة معامل التحديد (R^2=87%) و (F=51)، أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير التغيرات في المتغير التابع بصورة جيد، وان النموذج يمكن اعتماده في التقدير.

8-5 النموذج الثالث: دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم:

1-8-5 اختبار استقرارية البيانات (Stationary Test) للنموذج الثالث:

يلاحظ من الجدول (13.5) أن جميع متغيرات النموذج الثالث والذي يمثل دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم، أنها كانت غير ساكنة عند المستوى I(0)، إلا أنها أخذت بالسكون بعد أخذ الفرق الأول (First difference).

الجدول (13.5): نتائج اختبار جذر الوحدة لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم

Variable	Level		1st Difference		Results
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
	ADF Statistic				
L WGDP	-1.6	-2.82	-1.92	-3.35	I(1)
L EX	-1.14	-2.49	-6.82	-6.75	I(1)
PX/PM	0.13	-2.48	-4.19	-4.32	I(1)
Critical Values					
1%	-3.62	-4.25	-3.62	-4.25	
5%	-2.94	-3.55	-2.94	-3.55	
10%	-2.61	-3.21	-2.61	-3.21	

5-8-2 اختبار تحديد طول فترات التباطؤ الزمني (Lag Structure) للنموذج الثالث:

تم تحديد طول فترات التباطؤ المناسبة بالاعتماد على معياريين هما معيار اكايك (Akaike-AIC) وشوارتز (Schwarts-SC) حيث تبين من الجدول (14.5) أن أفضل فترة تباطؤ لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم هي (1)، حيث تم اختيار طول الفترة الأدنى.

الجدول (14.5): نتائج تحديد فترة التباطؤ لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم

Lag	AIC	SC
0	-0.71699	-0.45307
1	-7.67154	-7.011738*
2	-7.839106*	-6.78343
3	-7.57759	-6.12603

5-8-3 اختبار جوهانسون (Johonsan Method) للتكامل المشترك للنموذج الثالث:

يتضح من الجدول (15.5) نتائج اختبار جوهانسون للإندماج المشترك لدالة الطلب على صادرات الأردن إلى العالم، والذي يبين عدم المعنوية عندما تكون (r=0,1,2) مما يجعلنا نقبل فرضية العدم لاختبار الأثر (r=0) أي أنه لا يوجد إندماج مشترك بين متغيرات دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم (لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)، أي أن الطريقة المثلى في التقدير هي متجه الإنحدار الذاتي (VAR- Vector Auto Regresive)، كما يتضح من الجدول (15.5) أدناه.

الجدول (15.5): نتائج اختبار جوهانسون لوجود علاقة طويلة المدى لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.254844	20.20909	29.79707	0.4088
At most 1	0.201567	9.325096	15.49471	0.3362
At most 2	0.026566	0.996237	3.841466	0.3182

4-8-5 تقدير دالة الصادرات الأردنية إلى العالم:

لا بد من الإشارة الى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لدالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم، وذلك حسب نتائج اختبار جوهانسون وجذر الوحدة، لذلك سوف نقوم بتقدير دالة الطلب على لصادرات الأردنية إلى العالم بالاعتماد على نموذج (VAR) حسب فترة التباطؤ الموافقة لمعيار (Schwarz Bayesian criterion). يبين الجدول (16.5) مخرجات نتائج تقدير نموذج دالة الطلب على الصادرات الأردنية إلى العالم من خلال نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR):

الجدول (16.5): نتائج تقدير دالة الطلب على الصادرات الأردنية الى العالم

(LEX) = 0.27 **LEX(-1)**+ 0.48 **(LWGDP(-1))** -0.08 **(PX/PM(-1))**-0.05**WTO**+18					
Variable	**LEX(-1)**	**(LWGDP(-1))**	**(PX/PM(-1))**	**WTO**	C
Elasticity	0.27	0.48	-0.08	-0.05	18
t- Stats.	3.48	6.82	-1.23	-0.85	2.33
R^2 = 97%			**F-statistic**		
Adj R^2 = 97%			**317**		

- يلاحظ من الجدول (16.5) وجود أثر إيجابي للصادرات الأردنية للعام الماضي ((LEX(-1) في حجم الصادرات الأردنية الحالية للعالم (LEX)، فقد بلغ معامل المرونة (0.27)، مما يشير إلى أهمية ارتباط الأردن باتفاقيات ثنائية مع مختلف دول العالم، والمحافظة على العلاقات الاقتصادية، كما أن قيمة الثابت (C)، تشير إلى أن هنالك عوامل أخرى تؤثر في حجم الصادرات الأردنية إلى العالم، والتي يمكن التعبير عنها بالاتفاقيات الثنائية التي تربط الأردن مع دول العالم الأخرى.

- وجود أثر ايجابي ومعنوي للناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام الماضي ((LWGDP(-1 في حجم صادرات الأردن الحالية إلى العالم (LEX)، وهذا يتوافق مع النظرية الأقتصادية، وكان معامل المرونة (0.48) .
- وجود أثر ايجابي، غير معنوي للأسعار النسبية ((PX/PM(-1 للعام الماضي في حجم (LEX) الحالية، وذلك للبعد الجغرافي بين الدول المتقدمة والأردن والتي تنعكس على تكاليف الشحن، حيث أن أغلب صادرات الأردن مواد خام ومنتجات زراعية غير مصنعة تتجه إلى الدول الصناعية.
- وجود أثر سلبي، غير معنوي للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في حجم الصادرات الأردنية إلى للعالم، كون الأردن يرتبط باتفاقيات ثنائية التي تلعب الدور الإيجابي في تقوية العلاقات الاقتصادية، بالإضافة للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

يتضح من خلال تقدير هذا النموذج أن معامل التحديد مرتفع (R^2=97%)، أي أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (97%) من التغيرات في المتغير التابع، وكانت قيمة (F-Statistic) تساوي (317)، والتي تشير إلى كفاءة النموذج في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

9-5 النموذج الرابع: دالة الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية:

1-9-5 اختبار استقرارية البيانات (Stationary Test) للنموذج الرابع:

يلاحظ من الجدول (17.5) والذي يمثل اختبار جذر الوحدة لمتغيرات دالة الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية، أن المتغير (LUM) كان ساكنا عند المستوى I(0)، بينما (LJGDP,PX/PM) أصبحا ساكنين بعد أخذ الفرق الأول (First difference).

الجدول (17.5): نتائج اختبار جذر الوحدة لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية

Variable	Level		1st Difference		Results
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
	ADF Statistic				
Ln JGDP	-1.14	-2.49	-6.82	-6.75	I(1)
Ln UM	-2.64	-3.29	-6.49	-6.49	I(0)
PX/PM	0.13	-2.48	-4.19	-4.32	I(1)
Critical Values					
1%	-3.62	-4.25	-3.62	-4.25	
5%	-2.94	-3.55	-2.94	-3.55	
10%	-2.61	-3.21	-2.61	-3.21	

5-9-2 اختبار تحديد طول فترات التباطؤ الزمني (Lag Structure) للنموذج الرابع:

تم تحديد طول فترات التباطؤ المناسبة بالاعتماد على معياريين هما معيار اكايك (Akaike-AIC) وشوارتز (Schwarts-SC) حيث تبين من الجدول (18.5) أن أفضل فترة تباطؤ لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية هي (1).

الجدول (18.5): نتائج تحديد فترة التباطؤ لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية

Lag	AIC	SC
0	-6.35186	-5.692060*
1	-6.623081*	-5.5674
2	-6.48472	-5.03316

5-9-3 اختبار منهج الحدود (Bound Test) للتكامل المشترك للنموذج الرابع:

يوضح الجدول (19.5) نتائج اختبار منهج الحدود (Bound test) للتكامل المشترك لدالة الطلب على مستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يبين أن (F-Stats) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للنموذج، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم (لا يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لدالة الطلب على المستوردات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن الطريقة المثلى في التقدير هي (ARDL- Auto Regressive Distribution Lag).

الجدول (19.5): نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة المدى لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية

الإصدار	F- Stats	الاحتمال
النموذج	3.441	0.03
القيم الحرجة عند مستوى معنوية	الحد الأعلى	الحد الأدنى
%1	3.120	2.042
%5	3.422	2.320
%10	2.612	1.312

4-9-5 تقدير دالة المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية:

لا بد من الإشارة الى أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حسب نتائج اختبار منهج الحدود، وكون متغيرات هذا النموذج كان بعضها ساكن عند المستوى I(0) وبعضها الأخر أخذ بالسكون عند الفرق الأولI(1) حسب نتائج اختبار جذر الوحدة، سوف نقوم بتقدير دالة الطلب للمستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على نموذج (ARDL) حسب فترة التباطؤ الموافقة لمعيار (Akaike-AIC) والتي تم تحديدها بفترة واحدة. يبين الجدول (20.5) مخرجات نتائج تقدير نموذج دالة الطلب على المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نموذج متجه الإنحدار الذاتي (ARDL):

الجدول (20.5): نتائج تقدير دالة الطلب المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية (الأجل الطويل)

(LUM) = 1.56 **(PX/PM)** + 0.44 **(LJGDP)** + 18 +0.16**WTO**				
Variable	PX/PM	LJGDP	C	WTO
Elasticity	1.56	0.44	18	0.16
t- Stats.	1.17	1.022	2.9	1.30

- يلاحظ من الجدول (20.5) وجود أثر إيجابي، ولكن غير معنوي، لكل من لأسعار النسبية (PX/PM) والناتج المحلي الإجمالي (LJGDP) في حجم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية الحالية (LUM)، وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة مع مستويات الأسعار العالمية، لا يؤثر في حجم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب البعد الجغرافي للأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنعكس على تكاليف الشحن، بالإضافة إلى ارتباط الأردن بالعديد من الاتفاقيات التجارية مع دول المنطقة، وكون الصادرات الأردنية للولايات المتحدة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الناتج المحلي للولايات المتحدة.
- وجود أثر سلبي، غير معنوي في المدى الطويل للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في حجم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الامريكية (LUM)، وكانت هذ النتيجة متوافقة مع دراسة (شخاترة،1997) حيث أنه قام باستقصاء الأثار المتوقعه للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة على القطاع الصناعي في الأردن، وتبين أن الاتفاقية لم يكن لها أثر على المستوردات.
- كما لابد من الإشارة إلى وجود عوامل أخرى، غير تلك المذكورة في النموذج تلعب دورًا معنويا في حجم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت قيمة الثابت (c) معنوية وتحمل الإشارة الموجبة.

الجدول (21.5): نتائج تقدير دالة الطلب لمستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية (قصير الأجل)

(LUM) = 0.032 (PX/PM (-1))+0.175 (LJGDP (-1))+0.67 (LUM (-1)) -1.04Ect (-1)				
Variable	PX/PM(-1)	LJGDP(-1)	LUM(-1)	Ect(-1)
Elasticity	0.032	0.175	0.67	-1.04
t- Stats.	1.036	1.54	4.64	-3.71
R^2 = 90%			**F-statistic**	
Adj R^2 = 88%			**49.85**	

- يشير الجدول (21.5) إلى نتائج تقدير دالة الطلب على المستوردات الاردنية في الأجل القصير، كانت نتائج هذا النموذج متوافقة مع نتائج تقدير في الأجل الطويل، حيث يلاحظ وجود أثر إيجابي غير معنوي للناتج المحلي الإجمالي للأردن للعام الماضي ((LJGDP(-1)) والأسعار النسبية ((PX/PM(-1)) في حجم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية الحالية، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة (الشعلان،2011) والتي بينت ضعف قدرة الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب على السلع والخدمات الوطنية، بسبب المنافسة غير المتكافئة. بينما لوحظ وجود أثر إيجابي معنوي للمستوردات الأردنية للعام الماضي ((LUM(-1)) في حجم المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية الحالية (LUM)، وقد بلغ معامل المرونة (0.67)، وذلك بسبب ارتباط الأردن مع الولايات المتحدة بالاتفاقيات الثنائية والتي تعزز العلاقات الأقتصادية. وتجدر الإشارة أن معلمة حد تصحيح الخطأ ((Ect(-1)) تساوي (1.04-)، والتي تمثل سرعة التكييف والعودة للتوازن في المدى الطويل في حال حدوث خلال طارئ، كان لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة والتي تؤكد تقارب توازن المدى القصير الى التوازن في المدى الطويل.
- يتضح من قيمة معامل التحديد (R^2=90%) و (F=49.85) أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير التغيرات في المتغير التابع بصورة جيدة، وأن النموذج يمكن اعتماده في التقدير.

10-5 النموذج الخامس: دالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا:

1-10-5 اختبار استقرارية البيانات (Stationary Test) للنموذج الخامس:

يلاحظ من الجدول (22.5) أن جميع متغيرات النموذج الخامس، أنها كانت غير ساكنة عند المستوى I(0)، إلا أنها أخذت بالسكون بعد أخذ الفرق الأول (First difference).

الجدول (22.5): نتائج اختبار جذر الوحدة لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا

Variable	Level		1st Difference		Results
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
	ADF Statistic				
Ln JGDP	-1.14	-2.49	-6.82	-6.75	I(1)
Ln CM	-1.06	-3.07	-8.83	-8.74	I(1)
PX/PM	-0.13	-2.48	-4.19	-4.32	I(1)
Critical Values					
1%	-3.62	-4.25	-3.62	-4.25	
5%	-2.94	-3.55	-2.94	-3.55	
10%	-2.61	-3.21	-2.61	-3.21	

2-10-5 اختبار تحديد طول فترات التباطؤ الزمني (Lag Structure) للنموذج الخامس:

تم تحديد طول فترات التباطؤ المناسبة بالاعتماد على معياريين هما معيار اكايك (Akaike-AIC) وشوارتز (Schwarts-SC) حيث تبين من الجدول (23.5) أن أفضل فترة تباطؤ لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا هي (1).

الجدول (23.5): نتائج تحديد فترة التباطؤ لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا

Lag	AIC	SC
0	0.116218	0.38014
1	-5.17867	-4.518871*
2	-5.182582*	-4.1269
3	-4.99959	-3.548

3-10-5 اختبار جوهانسون (Johonsan Method) للتكامل المشترك للنموذج الخامس:

يتضح من الجدول (24.5) نتائج اختبار جوهانسون للإندماج المشترك لدالة الطلب المستوردات الأردنية من كندا والذي يبين عدم المعنوية عندما تكون (r = 0,1,2) مما يجعلنا نقبل فرضية العدم لاختبار الأثر (r = 0) أي أنه لا يوجد إندماج مشترك بين متغيرات دالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا (لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)، أي أن الطريقة المثلى في التقدير هي متجه الإنحدار الذاتي (VAR- Vector Auto Regresive).

الجدول (24.5): نتائج اختبار جوهانسون لوجود علاقة طويلة المدى لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.303397	15.841	29.79707	0.7234
At most 1	0.064131	2.464052	15.49471	0.9859
At most 2	0.000317	0.011718	3.841466	0.9136

4-10-5 تقدير دالة المستوردات الأردنية من كندا:

لا بد من الإشارة الى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا، وذلك حسب نتائج اختبار جوهانسون وجذر الوحدة، وسوف نقوم بتقدير دوال الطلب للمستوردات الأردنية من كندا بالاعتماد على نموذج (VAR) حسب فترة التباطؤ الموافقة لمعيار (Schwarz Bayesian criterion). يبين الجدول (25.5) مخرجات نتائج تقدير نموذج دالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا من خلال نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR):

الجدول (25.5): نتائج تقدير دالة الطلب على المستوردات الأردنية من كندا

(LCM) = 0. 42 **(LJGDP(-1))** +0.8519 **(PX/PM(-1))**+ 0.074**WTO+0.857 (LCM(-1))** – 3.906					
Variable	**(JGDP-1))**	**(PX/PM(-1))**	**WTO**	LCM(-1)	C
Elasticity	0.42	0.8519	0.074	0.857	-3.906
t- Stats.	1.58	0.66	0.29	6.30	-3.15
R^2 = 92%			**F-statistic**		
Adj R^2 = 91%			**96**		

- يلاحظ من الجدول (25.5) وجود أثر غير معنوي، لكل من الناتج المحلي الإجمالي للأردن (JGDP(-1)) للعام الماضي والأسعار النسبية (PX/PM) في حجم المستوردات الأردنية الحالية من كندا (LCM). وذلك بسبب بعد الجغرافي بين الأردن وكندا والتي تنعكس على تكاليف الشحن، بالإضافة إلى أن المستوردات من كندا لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من من الناتج المحلي الإجمالي.

- وجود أثر إيجابي، غير معنوي لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في حجم المستوردات الأردنية من كندا (LCM)، كون الأردن يرتبط باتفاقيات ثنائية التي تلعب الدور الإيجابي في تقوية العلاقات الاقتصادية، بالإضافة للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
- وجود أثر إيجابي، ومعنوي للمستوردات الأردنية من كندا للعام الماضي ((LCM(-1) في حجم المستوردات الأردنية الحالية لكندا، إذ بلغ معامل المرونة (0.857).
- يلاحظ من قيمة الثابت (c)، وجود عوامل أخرى غير تلك الموجوده في النموذج، تلعب دورًا سلبيًا في حجم المستوردات الأردنية من كندا، والمتمثلة في عامل المسافة، وما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة إلى القيود الجمركية التي كانت تفرض على مستوردات المملكة من كندا، حيث أنه قبل عام 2010 لم يكن هنالك اتفاقية ثنائية تربط الأردن مع كندا.

يتضح من قيمة معامل التحديد (R^2=92%) وقيمة (F-Statistic) تساوي (96)، أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (92%) من التغيرات في المتغير التابع، الأمر الذي يشير الى كفاءة النموذج في التقدير.

5-11 النموذج السادس: دالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم:

5-11-1 اختبار استقرارية البيانات (Stationary Test) للنموذج السادس:

يلاحظ من الجدول (26.5) أن جميع متغيرات النموذج السادس والذي يمثل دالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم، أنها كانت غير ساكنه عند المستوى I(0)، إلا أنها أخذت بالسكون بعد أخذ الفرق الأول (First difference).

الجدول (26.5): نتائج اختبار جذر الوحدة لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم

Variable	Level		1^{st} Difference		Results
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
	ADF Statistic				
Ln JGDP	-1.14	-2.49	-6.82	-6.75	I(1)
Ln IM	-0.39	-1.39	-5.41	-5.38	I(1)
PX/PM	-0.13	-2.48	-4.19	-4.32	I(1)
Critical Values					
1%	-3.62	-4.25	-3.62	-4.25	
5%	-2.94	-3.55	-2.94	-3.55	
10%	-2.61	-3.21	-2.61	-3.21	

5-11-2 اختبار تحديد طول فترات التباطؤ الزمني (Lag Structure) للنموذج السادس:

تم تحديد طول فترات التباطؤ المناسبة بالاعتماد على معياريين هما معيار اكايك (Akaike-AIC) و شوارتز (Schwarts-SC) حيث تبين من الجدول (28.5) أن أفضل فترة تباطؤ لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم هي فترة واحدة.

الجدول (27.5): نتائج اختبار تحديد فترة التباطؤ لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم

Lag	AIC	SC
0	-2.13304	-1.8691
1	-7.08504	-6.425236*
2	-7.315599*	-6.2599
3	-7.21105	-5.7595

5-11-3 اختبار جوهانسون (Johonsan Method) للتكامل المشترك للنموذج السادس:

يتضح من الجدول (28.5) نتائج اختبار جوهانسون للإندماج المشترك لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم، والذي يبين عدم المعنوية عندما تكون (r=0,1,2) مما يجعلنا نقبل فرضية العدم لاختبار الأثر (r=0) أي أنه لا يوجد إندماج مشترك بين متغيرات دالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم (لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)، أي أن الطريقة المثلى في التقدير هي متجه الإنحدار الذاتي (VAR- Vector Auto Regresive).

جدول (28.5): نتائج اختبار جوهانسون لوجود علاقة طويلة المدى لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.380989	23.75763	29.79707	0.2109
At most 1	0.149073	6.01124	15.49471	0.6942
At most 2	0.001036	0.038359	3.841466	0.8447

4-11-5 تقدير دالة المستوردات الأردنية من العالم:

لا بد من الإشارة الى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لدالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم، وذلك حسب نتائج اختبار جوهانسون وجذر الوحدة، وسوف نقوم بتقدير دالة الطلب للمستوردات الأردنية من العالم بالاعتماد على نموذج (VAR) حسب فترة التباطؤ الموافقة لمعيار (Schwarz Bayesian criterion). يبين الجدول (29.5) مخرجات نتائج تقدير نموذج دالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم من خلال نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR):

الجدول (29.5): نتائج تقدير دالة الطلب على المستوردات الأردنية من العالم

(LIM) = 0.26 **(LJGDP(-1))** + 0.224 **(PX/PM(-1)** + 0.030 **WTO**+0.7023 **(LIM(-1))**+ 0.538					
Variable	**(LJGDP)**	**(PX/PM)**	**WTO**	**(LIM(-1))**	**C**
Elasticity	0.26	0.224	0.03	0.7023	0.538
t- Stats.	1.47	0.94	0.327	4.34	3.01
R^2 = 97%	**F-statistic**				
Adj R^2 = 97%	**306**				

- يلاحظ من الجدول (29.5) وجود أثر إيجابي، غير معنوي للناتج المحلي الإجمالي للأردن للعام الماضي ((LJGDP(-1)، هذا يتفق مع ما توصلت إلية دراسة (الشعلان،2011) والتي بينت ضعف قدرة الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب على السلع والخدمات الوطنية، بسبب المنافسة غير المتكافئة. والأسعار النسبية (px/pm) في حجم المستوردات الأردنية الحالية من العالم (LIM) كانت غير معنوية .
- وجود أثر، غير معنوي لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في حجم المستوردات الأردنية من العالم (LIM).
- وجود أثر إيجابي، معنوي للمستوردات الأردنية للعام الماضي من العالم ((LIM(-1) في حجم المستوردات الأردنية الحالية من العالم، وقد بلغ معامل المرونة (0.70)، الأمر الذي يؤكد اهمية الانفتاح الاقتصادي للاردن مع دول العالم، والسعي لتحرير التجارة الدولية من خلال الدخول باتفاقيات ثنائية مع الشركاء التجاريين. كما أنه يلاحظ معنوية الثابت (C) التي تشير لوجود عوامل أخرى مؤثرة بشكل إيجابي في حجم المستوردات الأردنية من العالم.

يتضح من قيمة معامل التحديد (R^2=97%) وقيمة (F-Statistic) تساوي (306)، أي أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (97%) من التغيرات في المتغير التابع، مما يشير إلى كفاءة النموذج في التقدير.

الفصل السادس

النـــتائـــج والتوصـــيات

الفصل السادس

النـــتائـــج والتوصـــيات

1-6 النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات يمكن تلخيصها على شكل نقاط كما يلي:

1- شهد قطاع التجارة الخارجية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (1976-2014)، ولكن ما زالت هنالك فجوة كبيرة بين الصادرات والمستوردات. وتبين أن كلا من العوامل المؤثرة في التجارة كالدخل والأسعار واتفاقية التجارة الحرة (الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية) لم يكن لها تأثيراً معنوياً، ويعزى ذلك إلى أن حجم الصادرات الأردنية يشكل نسبة صغيرة بالمقارنة مع العالم ويتوقع في مثل هذه الظروف أن تكون مرونة الدخل والأسعار غير معنوية. أما من جانب المستودرات، فإن الأردن تعاني من ندرة في الموارد وبذلك تضطر إلى الاعتماد على المستوردات من السلع الوسيطة، لتغذي صناعات ذات التوجه التصديري. ومن هنا يمكن الاستنتاج أن أهم عامل يؤثر على التجارة ونميها هو العلاقات الاقتصادية والاتفاقات التجارية الثنائية للأردن مع دول العالم.

2- أظهرت النتائج أن العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات الثنائية للأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الاستفادة من برامج المزايا لعبت جميعها دوراً مهماً في تعزيز الصادرات الأردنية. بينما لم يكن للاسعار النسبية والدخل تأثيراً معنوياً، مما يفسر عدم مرونة هذه العوامل بسبب كبر حجم الاقتصاد الأمريكي مقارنة بحجم الصادرات الأردنية. وفيما يتعلق بجانب التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) للأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حققت معدل نمو (8%) خلال فترة الدراسة. ومما لاشك فيه أن هنالك تطورا مستمرا في جانب الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالأخص، حيث بلغ معدل النمو (35%) مقارنة بمعدل نمو المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية والذي سجل ما يقارب (5.25%). كما شهدت حركة التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) للأردن مع كندا، نموا خلال فترة (1976-2014) بمعدل (11%)، في حين سجلت الصادرات الأردنية لكندا خلال الفترة نفسها معدل نمو بلغ (16%) من جهة. ومن جهة أخرى حققت المستوردات الأردنية من كندا معدل نمو بلغ (10.4%) خلال الفترة نفسها.

3- لوحظ من خلال التحليل الوصفي ومن التركيب السلعي للصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للأعوام (1994، 2004، 2014)، أن برامج المزايا عملت على إحلال سلع مكان أخرى. بالإضافة إلى تركز الصادرات في سلع معينة على الرغم من شمول العديد من السلع بهذه البرامج التي هدفها تنوع الصادرات والارتقاء بالصناعات الوطنية لتحقيق النمو الاقتصادي.

4- مما لا شك فيه أن نظام الأفضليات المعمم عمل على خلق صناعات جديدة والارتقاء بالصادرات منها، خصوصًا لأسواق الدول المانحة، وذلك من خلال ظهور سلع مصنعة حديثة تم تصديرها. إلا أن هذا الدور بدأ يتلاشى تدريجيًا في ظل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والتي تشكلت في ظل منظمة التجارة العالمية، بسبب زيادة تعرض هذه السلع للمنافسة من السلع الأجنبية.

2-6 التوصيات:

1- جعل الاتفاقيات التجارية الثنائية السبيل في تحرير التجارة، ضمن قوائم لسلع مشمولة يتم مراجعتها سنويًا، حسب درجة حساسية هذه المنتجات بالنسبة للاقتصاد الأردني، من حيث الربط بين حماية الإنتاج الوطني من جهة، وتحرير القيود على تجارتها من جهة أخرى.

2- على الدول النامية، ومنها الأردن التوسع في المنتجات المشمولة في نظام الأفضليات المعمم التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية، ومن ثم التوسع في الأفضليات لتشمل جميع الدول المتقدمة، كحل بديل للاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف كون الصناعات الأردنية ما زالت بحاجة للدعم، لتحقيق التوسع في إمكانيات إنتاجها، لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية سعيًا إلى تطورها.

3- جعل المزايا الممنوحة للأردن بموجب النظام المعمم للأفضليات ملزمة من الناحية القانونية في منظمة التجارة العالمية، وإزالة القيود التي قد تفرض على الدول المستفيدة في حال تحقيق نمو أو زيادة المنتجات المصدرة للدول المانحة من الاصناف المشمولة، لإن الهدف من نظام الأفضليات تحقيق الأهداف المتمثلة بالنمو الاقتصادي بشكل مستدام، بالإضافة إلى تحسين القطاع التجاري والصناعات الوطنية وتنويع الصادرات منها.

4- إجراء المزيد من الدراسات لتقدير قيمة الترتيبات التفضيلية التي تحصل عليها البلدان المستفيدة بمزيد من الدقة، بحيث تكون دراسة تفصيلية عن البلدان المستفيدة ولمجموعة من السلع المشمولة لجميع الدول المانحة للدولة المستفيدة.

5- توفير السبل المتاحة في دعم النشاطات التصديرية لكندا، والبحث في سبب ضعف التجارة مع كندا على الرغم من استفادة الأردن من برنامج المزايا الكندي.

6- إجراء دراسات عن الخيارات الخاصة بالمساعدات، بما في ذلك الدعم القانوني الذي يساعد المصدرين في البلدان النامية على مراعاة المعايير التقنية التي تؤثر على التجارة، ومنها المعايير التي تنص عليها اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاقية العوائق الفنية على التجارة، خصوصا في الأسواق متزايدة الأهمية.

7- يمكن تطوير هذه الدراسة بادخال متغير يعكس اسعار السلع المدرجة ضمن برنامج المزايا، بدلاً من اعتماد الاسعار القياسية لجميع الصادرات.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

آغا، عقبة محمد (2004)، **أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية حالة دراسة مقارنة لدول نامية مختارة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

أمين، سمير وحافظ، زياد ولكريني، إدريس والسعيد، عبد الأمير (2001)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

البنك المركزي الأردني (2011-2016)، **تقارير النشرة الاقتصادية**، دائرة الأبحاث، عمان، الأردن.

تقرير جمعية المصدرين الأردنيين، (2013)، **فرص وتحديات التصدير في الشركات الصغيرة والمتوسطة**، عمان، الأردن.

الخصيب، صبري (2007)، **التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2007** مقارنة مع عام 2006، غرفة تجارة عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2016)، **تقرير إحصاءات التجارة الخارجية خلال شهر كانون الأول لعام 2016**، قسم التجارة الخارجية.

دياب، أريج والهنداوي، سهر (2006)، **دراسة اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة**،غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية.

الرباعي، عبد الرزاق متعب (1998)، **محددات الصادرات السلعية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الرشدان، عبد الفتاح (1998)، الأمم المتحدة والتطورات الجديدة في النظام الدولي، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، العدد الثالث.

السماوي، سعاد (1998)، **أثر الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة على الصادرات الزراعية الأردنية والمستوردات من السلع الغذائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

شخاترة، مأمون (1997)، **أثر الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة على القطاع الصناعي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشعلان، محمود (2011)، **تطورات التجارة الخارجية الأردنية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000- النصف الأول من عام 2011)**، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، عمان، الأردن.

الشكري، علي يوسف (2012)، **المنظمات الدولية**، ط1، مصر: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

الطيب، علي سعاد عبد السيد (2008)، **تقدير دالة الطلب على الصادرات في السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عفيفي، حاتم سامي (2004)، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية** ، القاهرة: دار النهضة العربية.

منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاتفاقيات التجارية، نيويورك وجنيف، 2003م، موقع الكتروني: **http://unctad.org/ar/docs/edmmisc232add11_ar.pdf**

وزارة الصناعة والتجارة في الأردن (2010-2014)، الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية، متاح على الموقع الإلكتروني: **http;//www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid**

الوكيل، نشأت نبيل (2014)، **محددات دالة الطلب على الصادرات**، النهضة المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، عمان: دار المنهل للنشر والتوزيع.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abdoulahi, M. (2005). **Progress report on regional integration efforts in Africa towards the promotion of intra-African trade. African Trade Centre**, Economic Commission for Africa.

Asteriou, Dimitros; Hall, Stephen G. (2011). **Applied Econometrics** (Second ed.). Palgrave MacMillan. pp. 109–147. ISBN 978-0-230-27182-1.

Baldwin, R. (1989). **The growth effects of Economic Policy**, 4(9), 247-281.

Bhandari, G. R. (2016). Has Generalized System of Preferences Scheme Influenced Nepalese Exports to the United States? An Empirical Analysis. **Economic Journal of Development Issues**, 17(1-2)

Brenton, p.,& Manchin,M., 2002. "Making Trade Agreements Work: The Role of Rules of Origin with GSP" **The World Economy**, Wiley Blackwell, vol. 26(5), pages 755-769, 05.

Clausing, K. A. (2001). Trade creation and trade diversion in the Canada–United States free trade agreement. **Canadian Journal of Economics**, Revue canadienne d'économique, 34(3), 677-696.

DeMaria, F., Drogué, S., & Matthews, A. (2008**). Agro-food preferences in the EU's GSP scheme**: an analysis of changes between 2004 and 2006. Development Policy Review, 26(6), 693-712.

DeRosa, D. A. (2007). **The trade effects of preferential arrangements**: New evidence from the Australia Productivity Commission.

DosSantos, N. B., Farias, R., & Cunha, R. (2005). **Generalized system of preferences in general agreement on tariffs and trade/World Trade Organization**: History and current issues. J. World Trade, 39, 637.

Francois, J., & Rombout, M. (2000). **Preferential Trade Arrangements, Induced Investment, and National Income in a Heckscher-Ohlin-Ramsey Model** (No. 00-061/2). Tinbergen Institute Discussion Paper.

Grossman, G. M., & Sykes, A. O. (2005**).** A preference for development: the law and economics of GSP. **World Trade Review**, 4(01), 41-67.

Hakobyan, S. (2015). Accounting for underutilization of trade preference programs: The generalized system of preferences. **Canadian Journal of Economics**, Revue canadienne d'économique, 48(2), 408-436.

Hoekman, B., & Ozden, C. (2005). **Trade preferences and differential treatment of developing countries**: a selective survey. World Bank policy research working paper, (3566).

Hossain, A. A. (2009). Structural change in the export demand function for Indonesia: Estimation, analysis and policy implications. **Journal of Policy Modeling**, 31(2), 260-271.

Hultman, M., Katsikeas, C. S., & Robson, M. J. (2011**).** Export promotion strategy and performance: the role of international experience. **Journal of International Marketing**, 19(4), 17-39.

Ibrahim, M. A. (2012). **Merchandise Export Demand Function For Egypt: A Panel Data Analysis. Applied Econometrics and International Development**, 12(1), 107-116.

Jayanthakumaran, K. (2000). Industrialisation**: Import substitution to export promotion**. university of Wollongong, faculty of Business, working paper.

Jeanne, O., & Rancière, R. (2011). The optimal level of international reserves for emerging market countries: a new formula and some applications. **The Economic Journal**, 121(555), 905-930.

Jones, V. C. (2006, September). **Generalized System of Preferences: Background and Renewal Debate**. library of congress washington dc congressional research service.

Krissoff, B., Neff, L., & Sharples, J. A. (1992). **Estimated impacts of a potential US-Mexico preferential trading Agreement for the Agricultural sector**(No. 51135).

Liu, L. (2011). **The EU and China's engagement in Africa**: the dilemma of socialisation (Vol. 93). European Union Institute for security studies.

Manchin, M., & Pelkmans-Balaoing, A. O. (2007). **Rules of origin and the web of East Asian free trade agreements**.

Muhammad, A., & Ngeleza, G. K. (2009). **European Union preferential trade agreements with developing countries and their impact on Colombian and Kenyan carnation exports to the United Kingdom** (No. 862). International Food Policy Research Institute (IFPRI).

Oktay, E., & Gözgör, G. (2013). **Estimation of disaggregated import demand functions for Turkey**. Economics Bulleting 33(1), 575-585.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. (1999). Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. **Journal of the American Statistical Association,** 94(446), 621-634.

Phillips, P. C., & Hansen, B. E. (1990). Statistical inference in instrumental variables regression with I (1) processes. **The Review of Economic Studies**, 57(1), 99-125. Volume 57, Issue 1, 1 January 1990, Pages 99–125.

Richard, Pomfret, (1986), The Theory of Preferential Trading Arrangements, Weltiwirtschatliches Archiv: **Review of World Economics**, 1986.

Saghaian, Y., Reed, M., & Saghain, S. (2014). **Export Demand Estimation for US Corn and Soybeans to Major Destinations**. In The Proceedings of the 2014 Southern Agricultural Economics Association (SAEA) Annual Meeting(pp. 1-4).

Salvatore, D. (2012). **International economics**. Wiley Global Education.

Schiff, M. W., & Winters, L. A. (2003). Regional **integration and development.** World Bank Publications.

Skripnitchenko, A., Beladi, H., & Koo, W. W. (2004). **Preferential trade arrangements: impacts on agricultural trade and income.** Center for Agricultural Policy and Trade Studies, Department of Agribusiness and Applied Economics, North Dakota State University.

Stephen, T (2010). **A method for calculating export supply and import demand elasticities.** IMF Working Papers, 1-40.

Thaver, R. L., & Bova, C. (2013, January). an estimation of ecuador's export demand function on trade with the US: 1965-2011. **In Global Conference on Business & Finance Proceedings** (Vol. 8, No. 1, p. 373). Institute for Business & Finance Research. ISSN 2168-0612 flash drive issn 1941-9589 online, 373.

الملاحق

ملحق رقم (1): تقسيمات الأصناف: النظام المنسق ونظام الترميز (H.S.)

السنوات: 1994 - 2015، بلد :كندا

وصف التصنيف	السنة	مستوردات: القيمة سيف بالدينار الأردني	صادرات وطنية: القيمة فوب بالدينار الأردني	معاد تصديره: القيمة فوب بالدينار الأردني	مجموع الصادرات: القيمة بالدينار الأردني
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	1994	42,790	0	0	0
	1995	58,655	0	0	0
	1996	25,462	0	0	0
	1997	259,860	0	0	0
	1998	501,712	0	58,500	58,500
	1999	175,741	0	115,000	115,000
	2000	154,415	0	0	0
	2001	73,343	5,000	0	5,000
	2002	411,108	5,000	0	5,000
	2003	73,350	3,000	0	3,000
	2004	97,368	0	0	0
	2005	56,637	9,200	0	9,200
	2006	108,481	7,976	0	7,976
	2007	52,763	4,418	0	4,418
	2008	289,982	7,744	0	7,744
	2009	668,952	11,127	0	11,127
	2010	1,138,138	4,284	0	4,284
	2011	1,286,763	0	0	0
	2012	1,129,493	0	0	0
	2013	2,073,819	0	0	0
	2014	1,077,954	50,655	0	50,655
	2015	581,901	0	0	0
منتجات المملكة النباتية	1994	1,436,709	79,666	0	79,666
	1995	498,645	46,918	55,000	101,918
	1996	9,068,458	79,374	0	79,374
	1997	468,798	87,520	0	87,520
	1998	1,971,467	20,550	10,157	30,707
	1999	3,169,293	73,000	0	73,000
	2000	7,151,759	57,360	40,000	97,360
	2001	2,985,353	46,493	4,535	51,028
	2002	2,609,870	23,079	0	23,079
	2003	703,177	7,316	10,900	18,216
	2004	994,266	41,327	0	41,327

87,888	1,305	86,583	1,790,851	2005	
240,134	269	239,865	5,664,839	2006	
472,275	12,974	459,301	7,402,131	2007	
439,707	10,802	428,905	8,348,265	2008	
662,160	5,952	656,208	8,941,729	2009	
351,709	17,990	333,719	9,960,533	2010	
561,971	0	561,971	20,732,136	2011	
1,080,888	0	1,080,888	5,095,606	2012	
1,000,011	136,979	863,032	5,330,558	2013	
614,479	9,211	605,268	6,313,725	2014	
692,251	14,003	678,248	7,554,762	2015	
0	0	0	738	1996	شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع من اصل حيواني او نباتي
597	0	597	1,537	1998	
20,148	0	20,148	431	1999	
10,990	0	10,990	870	2000	
0	0	0	365	2001	
36,255	0	36,255	0	2003	
7,200	0	7,200	0	2004	
794	794	0	50,000	2005	
794	0	794	6,149	2006	
13,113	0	13,113	1,769	2007	
29,419	0	29,419	7,384	2008	
0	0	0	279	2009	
4,958	0	4,958	90,747	2010	
0	0	0	78,613	2011	
6,649	0	6,649	42,061	2012	
7,179	0	7,179	5,965	2013	
14,998	0	14,998	18,718	2014	
0	0	0	48,650	2015	
500	0	500	479,335	1994	منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل، تبغ وابدال تبغ مصنعة
22,000	0	22,000	102,295	1995	
23,000	0	23,000	383,836	1996	
17,136	0	17,136	495,373	1997	
21,334	2,210	19,124	195,276	1998	
60,287	0	60,287	436,223	1999	
162,814	122	162,692	458,945	2000	
130,592	0	130,592	330,384	2001	
58,145	0	58,145	548,211	2002	

92,429	5,213	87,216	820,312	2003	
137,599	13,107	124,492	1,240,469	2004	
78,771	11,737	67,034	1,419,124	2005	
107,356	0	107,356	1,342,210	2006	
165,397	4,967	160,430	1,536,006	2007	
70,393	0	70,393	1,729,966	2008	
76,064	16,500	59,564	1,853,020	2009	
159,429	0	159,429	2,700,835	2010	
101,705	0	101,705	2,078,928	2011	
172,588	4,775	167,813	3,320,001	2012	
256,904	0	256,904	2,811,812	2013	
457,190	6,068	451,122	3,425,693	2014	
621,852	1,412	620,440	4,443,941	2015	
100	0	100	10,376	1995	منتجات معدنية
0	0	0	6,920	1996	
700	0	700	1,021	1997	
150,000	0	150,000	1,261,100	1998	
9,712	0	9,712	0	1999	
67,536	0	67,536	3,040	2000	
30,000	0	30,000	1,741	2001	
15,442	0	15,442	0	2002	
51,119	0	51,119	6,557	2003	
30,006	0	30,006	7,909	2004	
19,625	0	19,625	18,072	2005	
1,950	0	1,950	1,905	2006	
14,196	0	14,196	18,757	2007	
40,159	0	40,159	15,937	2008	
0	0	0	13,299	2009	
8,873	0	8,873	37,590	2010	
5,384	0	5,384	13,463	2011	
0	0	0	5,015	2012	
0	0	0	25,057	2013	
0	0	0	228,542	2014	
0	0	0	413,720	2015	
2,500	0	2,500	547,806	1994	منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها
7,700	0	7,700	699,926	1995	
5,000	0	5,000	576,257	1996	
15,700	0	15,700	868,033	1997	
5,250	2,250	3,000	827,398	1998	
30,780	0	30,780	742,243	1999	
48,547	0	48,547	753,404	2000	
70,978	13,325	57,653	795,212	2001	

49,085	0	49,085	938,941	2002	
130,016	4,467	125,549	1,084,679	2003	
230,454	83,571	146,883	1,301,360	2004	
287,032	159,245	127,787	1,469,138	2005	
579,447	0	579,447	1,962,930	2006	
500,680	0	500,680	2,316,814	2007	
1,592,916	0	1,592,916	2,218,806	2008	
309,718	3,312	306,406	2,241,641	2009	
1,078,431	13,128	1,065,303	2,998,090	2010	
1,197,174	0	1,197,174	3,421,406	2011	
1,073,652	3,275	1,070,377	2,577,409	2012	
424,677	5,263	419,414	2,982,084	2013	
529,211	0	529,211	3,386,750	2014	
82,224	7,516	74,708	3,775,106	2015	
7,000	0	7,000	195,072	1994	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته
5,000	5,000	0	256,266	1995	
0	0	0	462,250	1996	
0	0	0	511,435	1997	
0	0	0	198,495	1998	
3,000	0	3,000	347,537	1999	
1,379	0	1,379	375,081	2000	
12,875	0	12,875	102,870	2001	
4,467	0	4,467	290,589	2002	
0	0	0	325,650	2003	
2,407	499	1,908	131,100	2004	
0	0	0	380,745	2005	
709	0	709	155,882	2006	
1,450	1,450	0	912,639	2007	
3,259	0	3,259	2,021,697	2008	
4,219	4,219	0	544,384	2009	
0	0	0	1,050,869	2010	
78,501	78,501	0	1,312,990	2011	
44,326	0	44,326	589,120	2012	
0	0	0	294,965	2013	
0	0	0	549,275	2014	
59,461	0	59,461	832,706	2015	
0	0	0	1,730	1994	جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر، حقائب يدوية واوعية مماثلة لها، مصنوعات من مصارين الحيوانات

0	0	0	6,205	1996	
0	0	0	5,990	1997	
0	0	0	2,170	1998	
0	0	0	3,680	1999	
0	0	0	360	2000	
2,744	2,744	0	0	2001	
0	0	0	1,038	2002	
1,516	0	1,516	12,850	2004	
5,535	0	5,535	15,276	2005	
0	0	0	51,811	2006	
0	0	0	32,552	2007	
0	0	0	62,722	2008	
0	0	0	77,586	2009	
0	0	0	36,444	2010	
0	0	0	36,212	2011	
0	0	0	36,687	2012	
18,857	6,019	12,838	51,448	2013	
10,479	0	10,479	26,121	2014	
0	0	0	35,633	2015	
0	0	0	365,638	1994	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته، مصنوعات من القش والحلفاء او غيرها من المواد الضفر، اصناف صناعتي الحصر والسلاسل
0	0	0	11,490	1995	
0	0	0	2,430,482	1996	
0	0	0	45,287	1997	
0	0	0	1,118,693	1998	
2,000	0	2,000	689,037	1999	
2,353	0	2,353	1,402,413	2000	
3,703	0	3,703	640,684	2001	
18,911	14,741	4,170	842,161	2002	
0	0	0	1,377,258	2003	
0	0	0	2,135,801	2004	
0	0	0	2,639,501	2005	
4,917	4,292	625	2,424,233	2006	
1,478	0	1,478	2,558,043	2007	
0	0	0	3,605,703	2008	
0	0	0	4,807,213	2009	
46,015	46,015	0	6,637,485	2010	
1,109	0	1,109	7,706,280	2011	
144	0	144	9,793,443	2012	
225	225	0	8,107,554	2013	

0	0	0	6,661,844	2014	
0	0	0	2,948,493	2015	
1,050	0	1,050	910,311	1994	عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سليلوزية، نفايات وفضلات ورق أو ورق مقوى (كرتون) وورق وورق مقوى ومصنوعاته
1,000	1,000	0	25,489	1995	
0	0	0	313,067	1996	
0	0	0	2,864,284	1997	
3,500	0	3,500	2,514,863	1998	
0	0	0	1,177,958	1999	
0	0	0	1,854,961	2000	
0	0	0	520,950	2001	
0	0	0	483,878	2002	
8,101	0	8,101	1,356,914	2003	
2,458	0	2,458	3,080,784	2004	
0	0	0	6,266,911	2005	
693	693	0	6,658,506	2006	
0	0	0	9,310,041	2007	
2,425	0	2,425	11,969,794	2008	
0	0	0	3,895,990	2009	
1,408	0	1,408	5,675,669	2010	
5,737	5,737	0	5,471,217	2011	
1,000	0	1,000	2,757,468	2012	
1,116	0	1,116	3,293,381	2013	
15,123	15,123	0	3,700,146	2014	
170	0	170	1,677,218	2015	
18,950	450	18,500	313,476	1994	مواد نسيجية ومصنوعاتها
47,404	4,500	42,904	438,147	1995	
76,114	1,855	74,259	966,369	1996	
175,000	3,500	171,500	569,211	1997	
56,328	0	56,328	277,157	1998	
74,252	1,634	72,618	260,235	1999	
132,240	0	132,240	237,872	2000	
462,553	101,471	361,082	324,566	2001	
1,061,623	143,900	917,723	505,785	2002	
1,652,761	0	1,652,761	479,125	2003	
1,707,639	0	1,707,639	462,670	2004	
2,610,712	8,521	2,602,191	742,245	2005	
4,365,374	1,051	4,364,323	1,719,348	2006	
6,518,819	20,524	6,498,295	4,705,142	2007	
4,947,773	22,966	4,924,807	2,981,789	2008	
5,300,747	6,271	5,294,476	1,337,054	2009	

6,927,040	13,086	6,913,954	1,244,730	2010	
6,999,236	7,557	6,991,679	1,314,240	2011	
7,389,396	12,667	7,376,729	1,785,541	2012	
20,520,566	3,400	20,517,166	2,178,928	2013	
30,596,070	1,628	30,594,442	1,576,730	2014	
35,592,813	5,724	35,587,089	1,301,935	2015	
0	0	0	315	1996	احذية، اغطية راس، مظلات مطر وشمس، عصي وعصي بمقاعد، سياط واجزاء هذه الاصناف، ريش محضر واصناف من ريش، ازهار اصطناعية، مصنوعات من شعر بشري
0	0	0	5,550	1997	
0	0	0	19,761	1998	
8,897	0	8,897	3,210	1999	
2,765	0	2,765	0	2000	
0	0	0	11,755	2001	
0	0	0	17,366	2003	
0	0	0	1,750	2004	
0	0	0	4,708	2006	
0	0	0	18,653	2007	
0	0	0	49,815	2008	
0	0	0	1,502	2009	
0	0	0	14,884	2010	
0	0	0	24,585	2011	
0	0	0	23,739	2012	
0	0	0	2,922	2013	
0	0	0	33,133	2014	
0	0	0	123,052	1994	مصنوعات من حجر او جص او اسمنت او حرير صخري او ميكا او من مواد مماثلة، منتجات من خزف، زجاج ومصنوعاته
19,000	0	19,000	167,144	1995	
0	0	0	103,249	1996	
10,000	0	10,000	146,088	1997	
0	0	0	161,683	1998	
2,000	0	2,000	149,770	1999	
0	0	0	111,555	2000	
12,868	0	12,868	434,924	2001	
40,670	0	40,670	104,713	2002	
742	0	742	121,476	2003	
176	0	176	158,608	2004	

7,588	0	7,588	171,223	2005	
213,131	484	212,647	135,018	2006	
15,806	9,209	6,597	160,122	2007	
8,245	0	8,245	415,985	2008	
23,479	5,734	17,745	59,330	2009	
112,926	1,200	111,726	131,197	2010	
41,149	628	40,521	127,220	2011	
9,103	0	9,103	94,634	2012	
78,507	4,854	73,653	156,566	2013	
0	0	0	95,144	2014	
7,526	0	7,526	145,624	2015	
10,200	0	10,200	0	1998	لؤلؤ طبيعي او مستنبت، احجار كريمة او شبه كريمة معادن ثمينة، معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد، حلي الغواية (مقلدة)، نقود
1,500	0	1,500	4,791	1999	
4,797	0	4,797	0	2002	
0	0	0	973,409	2005	
0	0	0	3,288	2007	
1,995	0	1,995	1,750	2008	
604,258	0	604,258	815	2009	
682,833	0	682,833	744	2010	
137,036	0	137,036	6,320	2011	
394,154	0	394,154	559	2012	
1,400,601	0	1,400,601	12,605,815	2013	
1,608,204	0	1,608,204	2,936,340	2014	
1,124,866	0	1,124,866	1,748	2015	
5,500	3,500	2,000	3,947,722	1994	معادن عادية ومصنوعاتها
3,500	3,500	0	1,775,399	1995	
0	0	0	315,980	1996	
89,400	77,500	11,900	301,017	1997	
1,700	0	1,700	306,114	1998	
1,090	500	590	254,999	1999	
0	0	0	489,552	2000	
0	0	0	1,004,988	2001	
22,755	16,877	5,878	700,201	2002	
0	0	0	626,981	2003	
7,498	3,115	4,383	1,317,101	2004	
13,508	1,365	12,143	424,057	2005	
0	0	0	895,396	2006	
0	0	0	1,063,247	2007	
599	0	599	11,437,578	2008	

14,065	14,065	0	381,129	2009	
539	0	539	525,761	2010	
222,667	222,667	0	664,067	2011	
0	0	0	1,238,447	2012	
3,115	3,115	0	505,041	2013	
0	0	0	545,103	2014	
103,326	2,646	100,680	673,330	2015	
2,960	2,710	250	1,649,966	1994	**آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل واذاعة الصوت، اجهزة تسجيل واذاعة الصور والصوت في الاذاعة المرئية (تلفزة)، اجزاء ولوازم هذه الاجهزة**
100,250	98,890	1,360	3,435,503	1995	
46,150	46,150	0	1,434,803	1996	
95,975	95,975	0	2,495,033	1997	
24,400	24,400	0	1,880,718	1998	
47,209	27,209	20,000	1,473,467	1999	
98,096	98,096	0	5,184,615	2000	
23,781	20,119	3,662	1,459,384	2001	
31,088	30,738	350	1,310,019	2002	
34,160	28,319	5,841	1,340,093	2003	
0	0	0	1,932,667	2004	
52,459	5,906	46,553	5,213,866	2005	
318	318	0	4,033,525	2006	
33,085	33,085	0	4,860,344	2007	
15,471	10,471	5,000	4,915,813	2008	
111,784	111,784	0	4,619,357	2009	
72,822	71,089	1,733	10,073,093	2010	
168,696	167,236	1,460	7,189,844	2011	
5,847	732	5,115	4,753,452	2012	
463,149	448,476	14,673	2,753,291	2013	
32,172	32,172	0	3,211,760	2014	
6,093	0	6,093	3,881,586	2015	
184,736	184,736	0	216,296	1994	**معدات نقل**
936,900	936,900	0	276,205	1995	
603,670	603,670	0	3,231,066	1996	
280,800	280,800	0	1,161,073	1997	
6,000	6,000	0	854,436	1998	
29,000	29,000	0	425,087	1999	
48,360	48,360	0	2,344,231	2000	
0	0	0	643,708	2001	
9,176	9,176	0	1,184,401	2002	

51,484	0	51,484	108,512	2003	
16,418	16,418	0	164,153	2004	
6,396	6,396	0	683,543	2005	
1,957,500	1,957,500	0	905,013	2006	
17,963,000	17,963,000	0	3,018,151	2007	
10,000	10,000	0	2,901,847	2008	
0	0	0	3,282,010	2009	
47,401	47,401	0	5,729,319	2010	
31,000	31,000	0	6,163,790	2011	
19,150	19,150	0	8,780,161	2012	
25,000	25,000	0	4,757,527	2013	
25,000	25,000	0	3,703,937	2014	
143,773	143,773	0	5,168,422	2015	
1,300	1,300	0	508,037	1994	**ادوات واجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او الفحص وادوات واحهزة دقيقة ادوات للطب او للجراحة اصناف صناعة الساعات، ادوات موسيقية، اجزاء ولوازم هذه الادوات والاجهزة**
55,075	55,075	0	251,232	1995	
600	600	0	465,899	1996	
5,600	5,600	0	497,580	1997	
27,300	27,300	0	816,830	1998	
32,775	32,775	0	386,355	1999	
2,340	2,340	0	459,570	2000	
0	0	0	1,835,277	2001	
1,137	1,137	0	115,463	2002	
18,897	18,897	0	205,155	2003	
30,949	30,949	0	1,278,359	2004	
47,170	47,170	0	684,270	2005	
19,425	19,425	0	487,162	2006	
207,447	207,447	0	719,027	2007	
123,937	123,937	0	498,595	2008	
235,621	235,621	0	901,350	2009	
19,029	19,029	0	496,083	2010	
13,902	13,902	0	611,206	2011	
23,060	23,060	0	874,476	2012	
10,729	10,729	0	1,615,604	2013	
1,065,723	1,065,723	0	986,809	2014	
4,515	4,515	0	591,148	2015	
69,930	42,330	27,600	109,410	1994	**سلع ومنتجات مختلفة**
35,050	31,550	3,500	33,886	1995	

29,150	20,300	8,850	537,041	1996	
67,344	23,550	43,794	762,596	1997	
46,000	35,500	10,500	742,368	1998	
55,200	28,000	27,200	559,460	1999	
56,600	43,600	13,000	202,705	2000	
20,700	12,000	8,700	839,586	2001	
37,542	10,774	26,768	149,702	2002	
15,254	9,000	6,254	152,786	2003	
27,930	7,700	20,230	136,235	2004	
56,188	25,788	30,400	342,295	2005	
59,260	18,101	41,159	660,333	2006	
61,191	22,500	38,691	658,461	2007	
84,390	35,425	48,965	450,687	2008	
52,252	36,752	15,500	485,358	2009	
75,009	37,494	37,515	130,470	2010	
135,171	48,268	86,903	637,644	2011	
64,067	29,307	34,760	376,830	2012	
121,668	41,559	80,109	4,344,303	2013	
123,258	61,224	62,034	849,713	2014	
148,809	58,110	90,699	979,391	2015	
2,000	0	2,000	0	1994	تحف فنية، وقطع للمجموعات وقطع اثرية
8,000	0	8,000	0	1995	
27,000	0	27,000	0	1996	
1,375	1,375	0	0	1997	
3,000	0	3,000	0	1998	
16,610	0	16,610	1,000	1999	
1,475	0	1,475	0	2000	
1,825	0	1,825	2,634	2001	
1,660	0	1,660	0	2002	
13,422	0	13,422	0	2003	
319	0	319	0	2004	
17,418	744	16,674	0	2006	
4,416	0	4,416	3,005	2007	
1,950	0	1,950	400	2008	
4,481	0	4,481	1,525	2009	
0	0	0	980	2010	
0	0	0	100	2011	
1,541	0	1,541	0	2013	
3,175	0	3,175	0	2014	
0	0	0	1,632	2015	
0	0	0	5,500	1994	غير مبين
0	0	0	5,000	1995	

9,500	9,500	0	0	1997	
0	0	0	544	1998	
8,365	0	8,365	87,944	1999	
0	0	0	242,080	2000	
0	0	0	113,028	2001	
2,127	2,127	0	668,890	2002	
0	0	0	254,009	2003	
11,773	11,773	0	317,474	2004	
0	0	0	556,399	2005	
0	0	0	584,747	2006	
2,000	2,000	0	181,965	2007	
5,672	5,672	0	650,038	2008	
4,000	4,000	0	908,739	2009	
11,935	11,935	0	5,241,945	2010	
9,217	9,217	0	1,859,485	2011	
0	0	0	1,253,837	2012	
5,000	0	5,000	2,964,371	2013	
75,300	73,300	2,000	3,486,043	2014	
4,000	4,000	0	1,943,532	2015	

الملحق رقم (2): تقسيمات الأصناف: النظام المنسق ونظام الترميز (.H.S)

السنوات: 1994 - 2015، بلد :الولايات المتحدة

وصف التصنيف	السنة	مستوردات: القيمة سيف بالدينار الأردني	صادرات وطنية: القيمة فوب بالدينار الأردني	معاد تصديره: القيمة فوب بالدينار الأردني	مجموع الصادرات: القيمة بالدينار الأردني
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	1994	339,865	68,721	117,000	185,721
	1995	910,746	93,538	2,073	95,611
	1996	1,164,972	84,112	218,000	302,112
	1997	1,016,854	78,529	183,885	262,414
	1998	1,245,068	0	85,000	85,000
	1999	1,258,723	0	251,520	251,520
	2000	916,095	16,060	111,000	127,060
	2001	985,115	77,135	115,654	192,789
	2002	952,848	101,675	1,700	103,375
	2003	1,818,230	181,109	10,337	191,446
	2004	1,998,608	189,977	0	189,977
	2005	2,065,060	51,006	0	51,006
	2006	1,789,685	110,863	42,142	153,005
	2007	5,854,923	242,642	57,546	300,188
	2008	9,529,278	458,994	89,534	548,528
	2009	8,686,058	189,106	24,332	213,438
	2010	13,292,378	256,122	27,069	283,191
	2011	24,265,967	333,105	0	333,105
	2012	25,815,373	726,548	205,489	932,037
	2013	41,324,015	613,046	184,251	797,297
	2014	38,784,488	496,194	25,752	521,946
	2015	19,902,178	941,531	196,185	1,137,716
منتجات المملكة النباتية	1994	80,323,905	74,070	350	74,420
	1995	74,654,784	54,109	404,422	458,531
	1996	119,294,093	140,528	8,000	148,528
	1997	77,004,606	81,973	3,000	84,973
	1998	55,401,186	138,543	75,254	213,797
	1999	62,807,102	72,657	5,000	77,657
	2000	78,954,911	56,608	26,800	83,408
	2001	63,829,846	117,688	13,344	131,032
	2002	61,060,619	53,309	9,997	63,306
	2003	52,961,922	110,357	41,730	152,087
	2004	105,234,732	218,488	54,875	273,363
	2005	67,324,397	179,737	109,222	288,959

356,501	102,201	254,300	84,073,942	2006	
323,165	106,971	216,194	112,136,166	2007	
223,660	41,987	181,673	86,207,662	2008	
445,039	76,500	368,539	119,330,482	2009	
475,267	35,752	439,515	114,805,889	2010	
639,662	97,930	541,732	224,115,254	2011	
758,809	84,109	674,700	114,959,935	2012	
855,759	73,661	782,098	89,210,066	2013	
1,467,724	51,342	1,416,382	102,369,991	2014	
2,871,482	857,422	2,014,060	113,572,209	2015	
3,553	0	3,553	5,958,490	1994	شحوم ودهون وزيوت حيوانية او نباتية منتجات تفككها، دهون غذائية محضرة، شموع من اصل حيواني او نباتي
51,586	0	51,586	3,535,727	1995	
121,194	0	121,194	4,355,394	1996	
6,500	0	6,500	8,423,846	1997	
51,526	2,604	48,922	11,325,153	1998	
188,972	0	188,972	13,237,238	1999	
97,924	0	97,924	6,223,958	2000	
103,620	2,474	101,146	9,902,508	2001	
103,284	10,635	92,649	13,807,815	2002	
152,513	0	152,513	9,779,571	2003	
249,381	553	248,828	10,684,462	2004	
242,820	0	242,820	8,862,895	2005	
68,305	0	68,305	6,270,542	2006	
101,527	0	101,527	4,534,484	2007	
251,534	0	251,534	15,019,448	2008	
91,124	1,396	89,728	11,569,222	2009	
925,539	0	925,539	3,884,454	2010	
260,248	0	260,248	3,913,462	2011	
396,537	0	396,537	3,159,790	2012	
262,941	0	262,941	4,215,236	2013	
314,593	0	314,593	4,498,306	2014	
490,133	0	490,133	3,670,854	2015	
166,903	12,000	154,903	10,141,508	1994	منتجات صناعة الاغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل، تبغ وابدال تبغ مصنعة
452,827	34,500	418,327	9,378,600	1995	
307,653	750	306,903	7,482,788	1996	
304,544	58,585	245,959	10,846,654	1997	
425,362	74,250	351,112	18,292,553	1998	
704,560	429,728	274,832	17,944,933	1999	
594,040	247,469	346,571	20,820,428	2000	

581,273	17,947	563,326	20,342,507	2001	
761,213	1,068	760,145	21,793,200	2002	
1,197,036	559	1,196,477	17,517,181	2003	
1,095,881	19,980	1,075,901	14,065,508	2004	
1,589,929	13,786	1,576,143	7,754,493	2005	
1,790,321	78,014	1,712,307	13,936,719	2006	
2,157,062	24,393	2,132,669	19,024,654	2007	
3,379,988	281,579	3,098,409	17,832,336	2008	
2,974,114	27,554	2,946,560	27,049,516	2009	
2,749,111	5,127	2,743,984	17,932,668	2010	
4,603,278	7,153	4,596,125	20,418,334	2011	
5,381,798	9,338	5,372,460	26,690,571	2012	
7,438,491	81,878	7,356,613	28,603,421	2013	
9,331,587	153,972	9,177,615	29,535,865	2014	
7,889,756	12,548	7,877,208	30,982,510	2015	
43,780	0	43,780	598,122	1994	منتجات معدنية
33,800	0	33,800	851,676	1995	
24,000	0	24,000	861,855	1996	
82,050	0	82,050	1,326,520	1997	
92,864	0	92,864	1,262,675	1998	
212,000	0	212,000	934,626	1999	
82,729	7,000	75,729	945,264	2000	
1,253,704	0	1,253,704	545,680	2001	
1,625,507	0	1,625,507	811,724	2002	
247,352	0	247,352	377,150	2003	
123,175	0	123,175	739,799	2004	
109,635	0	109,635	1,036,510	2005	
83,972	0	83,972	1,006,115	2006	
20,804	0	20,804	1,224,698	2007	
24,855	7,090	17,765	3,225,091	2008	
20,869	0	20,869	3,162,842	2009	
15,976	1,418	14,558	24,056,261	2010	
15,141	0	15,141	51,886,375	2011	
52,835	11,357	41,478	247,511,014	2012	
7,530	7,530	0	180,666,313	2013	
119,478	0	119,478	10,249,557	2014	
97,184	69,564	27,620	8,189,702	2015	
860,978	20,200	840,778	11,995,225	1994	منتجات الصناعات الكيماوية او الصناعات المرتبطة بها
1,151,153	75,450	1,075,703	15,029,631	1995	
2,081,050	2,016,100	64,950	16,257,334	1996	
144,715	2,500	142,215	16,398,920	1997	
292,585	13,335	279,250	14,772,967	1998	

	1999	16,484,383	428,265	331,064	759,329
	2000	17,601,067	649,264	101,754	751,018
	2001	17,988,865	1,379,473	52,770	1,432,243
	2002	22,080,021	1,842,086	76,241	1,918,327
	2003	21,716,117	2,018,838	79,776	2,098,614
	2004	25,913,016	1,759,484	31,126	1,790,610
	2005	32,339,134	3,542,174	16,234	3,558,408
	2006	32,992,911	4,182,998	357,957	4,540,955
	2007	40,889,638	5,498,438	765,913	6,264,351
	2008	57,526,171	7,622,768	263,960	7,886,728
	2009	49,905,213	9,092,543	282,751	9,375,294
	2010	58,088,237	17,342,764	400,652	17,743,416
	2011	72,308,186	20,471,279	644,433	21,115,712
	2012	67,299,476	18,911,497	482,303	19,393,800
	2013	64,955,666	15,337,099	298,341	15,635,440
	2014	66,003,391	14,930,960	195,838	15,126,798
	2015	73,796,152	19,780,007	555,821	20,335,828
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	1994	4,886,859	25,166	0	25,166
	1995	5,002,309	47,434	45,679	93,113
	1996	4,315,074	181,054	4,200	185,254
	1997	4,123,778	148,585	0	148,585
	1998	2,981,032	140,085	0	140,085
	1999	3,218,762	139,282	3,306	142,588
	2000	3,303,291	287,892	131,513	419,405
	2001	4,549,118	248,261	2,038	250,299
	2002	3,379,653	412,512	2,868	415,380
	2003	3,170,650	421,436	3,943	425,379
	2004	4,556,376	244,398	10,793	255,191
	2005	4,922,555	620,250	52,562	672,812
	2006	4,332,705	990,213	89,033	1,079,246
	2007	5,995,738	636,402	145,403	781,805
	2008	10,535,764	288,669	121,101	409,770
	2009	11,616,929	497,621	0	497,621
	2010	15,447,511	1,337,708	182	1,337,890
	2011	21,778,766	870,514	35,321	905,835
	2012	30,781,916	1,189,103	176,760	1,365,863
	2013	22,771,209	869,067	3,359	872,426
	2014	19,894,437	774,301	75,670	849,971
	2015	16,276,406	1,408,616	1,950	1,410,566
جلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء ومصنوعات هذه المواد اصناف عدة الحيوانات والسراجة، لوازم السفر، حقائب	1994	198,680	5,818	0	5,818

					يدوية واوعية مماثلة لها، مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)
6,274	2,300	3,974	52,695	1995	
13,083	200	12,883	97,008	1996	
2,100	0	2,100	50,427	1997	
92,000	0	92,000	54,793	1998	
1,820,587	13,350	1,807,237	50,772	1999	
8,912,355	12,000	8,900,355	17,677	2000	
10,006,226	0	10,006,226	41,111	2001	
518,135	0	518,135	51,234	2002	
0	0	0	89,277	2003	
0	0	0	61,597	2004	
17,381	1,700	15,681	103,646	2005	
6,088	6,088	0	211,097	2006	
16,377	16,377	0	143,397	2007	
2,040	2,040	0	240,985	2008	
0	0	0	175,925	2009	
10,000	10,000	0	250,089	2010	
45,304	15,126	30,178	339,717	2011	
7,229	4,215	3,014	430,257	2012	
5,008	5,008	0	453,049	2013	
16,342	4,500	11,842	434,844	2014	
13,275	1,355	11,920	123,190	2015	
4,150	0	4,150	948,250	1994	خشب ومصنوعاته، فحم خشبي، فلين ومصنوعاته، مصنوعات من القش والحلفاء او غيرها من المواد الضفر، اصناف صناعتي الحصر والسلاسل
15,624	0	15,624	1,591,827	1995	
16,865	0	16,865	1,184,526	1996	
13,538	0	13,538	1,031,010	1997	
9,700	0	9,700	762,746	1998	
4,647	0	4,647	919,091	1999	
42,908	23,000	19,908	1,223,937	2000	
90,045	24,438	65,607	1,454,555	2001	
36,251	0	36,251	1,682,898	2002	
200,196	0	200,196	1,404,858	2003	
54,905	0	54,905	2,045,378	2004	
76,752	773	75,979	2,214,387	2005	
81,702	326	81,376	2,933,949	2006	
95,377	0	95,377	3,701,566	2007	
86,213	0	86,213	4,944,171	2008	

29,985	1,157	28,828	3,946,512	2009	
60,360	13,578	46,782	7,071,434	2010	
52,726	0	52,726	7,055,562	2011	
74,832	0	74,832	7,117,183	2012	
80,090	0	80,090	5,416,508	2013	
93,619	0	93,619	6,910,198	2014	
58,004	7,559	50,445	4,873,632	2015	
72,260	19,000	53,260	8,076,543	1994	عجينة الخشب أو غيرها من عجائن مواد ليفية سليلوزية، نفايات وفضلات ورق أو ورق مقوى (كرتون) وورق وورق مقوى ومصنوعاته
33,700	19,600	14,100	7,852,970	1995	
45,998	9,233	36,765	15,364,037	1996	
69,400	44,100	25,300	11,017,470	1997	
21,451	951	20,500	9,710,056	1998	
10,563	0	10,563	7,692,836	1999	
102,602	2,287	100,315	14,459,734	2000	
119,271	43,593	75,678	15,882,168	2001	
649,244	6,111	643,133	9,111,582	2002	
748,476	52,374	696,102	8,974,791	2003	
524,576	141,871	382,705	12,179,768	2004	
619,190	76,256	542,934	10,678,966	2005	
658,637	254,043	404,594	14,081,691	2006	
905,999	482,191	423,808	16,208,094	2007	
299,292	88,997	210,295	18,211,721	2008	
931,847	429,576	502,271	18,805,228	2009	
233,570	92,513	141,057	19,669,325	2010	
223,797	147,533	76,264	16,453,469	2011	
897,889	93,176	804,713	10,405,258	2012	
217,946	50,391	167,555	14,857,724	2013	
135,847	36,465	99,382	13,094,277	2014	
93,110	47,625	45,485	13,549,303	2015	
5,978,244	50,500	5,927,744	5,634,742	1994	مواد نسيجية ومصنوعاتها
11,026,342	73,671	10,952,671	6,200,784	1995	
10,668,297	233,141	10,435,156	8,893,263	1996	
1,817,422	9,880	1,807,542	7,631,649	1997	
1,785,297	107,800	1,677,497	7,981,463	1998	
2,182,114	5,855	2,176,259	5,899,952	1999	
31,591,146	134,362	31,456,784	5,734,863	2000	
149,260,294	236,184	149,024,110	6,414,632	2001	
292,983,177	626,642	292,356,535	5,820,145	2002	
431,740,524	443,822	431,296,702	5,525,535	2003	
652,469,979	384,520	652,085,459	6,176,021	2004	

694,914,313	231,860	694,682,453	6,810,764	2005	
825,411,633	359,306	825,052,327	7,899,145	2006	
790,918,769	296,533	790,622,236	7,851,022	2007	
667,447,776	736,009	666,711,767	9,532,162	2008	
547,025,476	163,368	546,862,108	7,427,383	2009	
580,640,974	50,961	580,590,013	7,858,213	2010	
664,772,429	573,224	664,199,205	9,109,185	2011	
712,256,451	789,426	711,467,025	10,817,082	2012	
769,859,626	237,584	769,622,042	15,514,762	2013	
835,769,187	828,163	834,941,024	13,338,687	2014	
888,916,026	80,731	888,835,295	13,997,574	2015	
4,000	0	4,000	33,846	1994	احذية، اغطية راس، مظلات مطر وشمس، عصي وعصي بمقاعد، سياط واجزاء هذه الاصناف، ريش محضر واصناف من ريش، ازهار اصطناعية، مصنوعات من شعر بشري
18,000	0	18,000	88,165	1995	
56,000	12,000	44,000	454,830	1996	
22,000	0	22,000	364,166	1997	
20,000	20,000	0	87,283	1998	
7,650	0	7,650	115,936	1999	
9,848	2,000	7,848	19,991	2000	
285	0	285	43,912	2001	
3,710	3,710	0	74,671	2002	
0	0	0	142,853	2003	
0	0	0	86,985	2004	
81,075	6,075	75,000	160,024	2005	
0	0	0	174,296	2006	
428	428	0	210,454	2007	
27,132	0	27,132	172,962	2008	
0	0	0	110,825	2009	
4,944	4,944	0	204,129	2010	
0	0	0	495,505	2011	
0	0	0	2,091,822	2012	
0	0	0	1,513,968	2013	
3,636	3,636	0	1,587,065	2014	
3,289	3,289	0	2,108,712	2015	
4,050	4,050	0	666,781	1994	مصنوعات من حجر او جص او اسمنت او حرير صخري او ميكا او من مواد مماثلة، منتجات من خزف، زجاج ومصنوعاته
23,450	11,300	12,150	831,632	1995	
16,100	0	16,100	635,333	1996	

105,800	800	105,000	852,366	1997	
82,864	1,266	81,598	817,046	1998	
40,171	0	40,171	794,418	1999	
18,527	0	18,527	921,393	2000	
43,127	2,272	40,855	858,786	2001	
301,911	0	301,911	614,224	2002	
75,687	20,586	55,101	597,671	2003	
256,470	3,891	252,579	1,139,782	2004	
718,592	6,445	712,147	956,421	2005	
265,526	3,852	261,674	907,742	2006	
379,687	12,770	366,917	660,184	2007	
882,948	36,389	846,559	1,279,855	2008	
685,663	668	684,995	1,202,291	2009	
873,068	500	872,568	1,659,675	2010	
510,392	22,353	488,039	1,739,282	2011	
330,317	6,129	324,188	2,523,682	2012	
458,840	24,639	434,201	1,946,741	2013	
848,118	3,036	845,082	1,615,604	2014	
398,581	29,682	368,899	2,374,831	2015	
1,470,589	0	1,470,589	686,752	1994	**لؤلؤ طبيعي او مستنبت، احجار كريمة او شبه كريمة معادن ثمينة، معادن مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد، حلي الغواية (مقلدة)، نقود**
1,673,447	3,900	1,669,547	498,243	1995	
2,060,603	20,605	2,039,998	50,768	1996	
1,404,668	0	1,404,668	141,554	1997	
2,102,410	2,600	2,099,810	12,272	1998	
2,566,974	0	2,566,974	531,191	1999	
2,138,789	5,000	2,133,789	44,036	2000	
1,202,610	110,804	1,091,806	13,669	2001	
4,633,030	23,000	4,610,030	1,450	2002	
28,507,318	0	28,507,318	144,249	2003	
61,803,094	19,442	61,783,652	414,435	2004	
82,683,948	3,012	82,680,936	448,682	2005	
69,801,421	38,439	69,762,982	68,490	2006	
70,224,743	496	70,224,247	305,031	2007	
51,034,615	7,400	51,027,215	692,866	2008	
46,214,329	19,430	46,194,899	524,358	2009	
47,360,841	10,905	47,349,936	747,409	2010	
37,268,188	187,318	37,080,870	1,564,451	2011	
42,805,896	0	42,805,896	616,590	2012	
49,299,738	227,633	49,072,105	7,701,283	2013	

63,036,799	10,000	63,026,799	11,845,509	2014	
71,568,257	8,133	71,560,124	6,415,944	2015	
147,215	15,050	132,165	4,080,244	1994	معادن عادية ومصنوعاتها
182,300	32,000	150,300	5,594,113	1995	
195,193	159,893	35,300	8,339,539	1996	
464,400	21,900	442,500	7,845,566	1997	
460,890	159,390	301,500	7,560,201	1998	
958,706	355,417	603,289	6,817,866	1999	
963,950	500,910	463,040	5,678,434	2000	
61,240	2,495	58,745	6,119,338	2001	
137,056	12,657	124,399	9,920,211	2002	
73,403	30,693	42,710	8,735,612	2003	
164,227	162,184	2,043	9,060,996	2004	
21,693	21,693	0	27,110,858	2005	
32,830	32,830	0	20,958,622	2006	
110,071	36,388	73,683	17,006,839	2007	
333,977	323,951	10,026	25,837,027	2008	
55,616	23,455	32,161	19,862,789	2009	
103,500	93,956	9,544	25,218,913	2010	
736,964	300,573	436,391	52,579,795	2011	
1,322,415	233,373	1,089,042	47,960,932	2012	
595,906	24,360	571,546	34,307,733	2013	
107,097	4,062	103,035	23,036,150	2014	
499,488	31,595	467,893	17,593,375	2015	
411,601	396,238	15,363	41,305,033	1994	آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها، اجهزة تسجيل واذاعة الصوت، اجهزة تسجيل واذاعة الصور والصوت في الاذاعة المرئية (تلفزة)، اجزاء ولوازم هذه الاجهزة
351,907	313,552	38,355	55,245,289	1995	
1,206,572	1,177,472	29,100	47,658,749	1996	
1,819,398	1,793,622	25,776	54,973,775	1997	
534,342	523,785	10,557	48,255,812	1998	
1,121,721	500,801	620,920	48,499,657	1999	
207,090	174,694	32,396	66,602,429	2000	
1,080,653	787,645	293,008	62,297,316	2001	
928,587	186,603	741,984	46,075,052	2002	
1,846,933	144,057	1,702,876	46,193,542	2003	
2,797,566	533,138	2,264,428	83,853,369	2004	
4,933,862	576,050	4,357,812	121,322,513	2005	
5,225,517	1,409,638	3,815,879	76,432,484	2006	
4,472,939	591,402	3,881,537	84,773,501	2007	
6,496,283	1,552,081	4,944,202	118,690,927	2008	

9,500,209	5,247,058	4,253,151	124,995,014	2009	
4,514,514	1,108,779	3,405,735	97,975,006	2010	
4,757,961	800,126	3,957,835	156,751,679	2011	
4,660,660	849,339	3,811,321	120,912,748	2012	
8,146,202	6,060,257	2,085,945	124,781,246	2013	
6,315,382	3,191,462	3,123,920	156,420,356	2014	
10,068,076	2,438,426	7,629,650	204,387,563	2015	
20,257,704	20,257,704	0	37,011,454	1994	معدات نقل
21,455,593	21,455,593	0	33,954,165	1995	
19,653,175	19,653,175	0	45,174,206	1996	
16,004,911	16,004,911	0	56,603,168	1997	
13,236,088	13,236,088	0	61,890,391	1998	
17,920,457	17,920,457	0	52,048,451	1999	
418,874	416,874	2,000	56,125,400	2000	
322,453	312,653	9,800	37,064,433	2001	
410,769	398,565	12,204	47,508,006	2002	
29,025	23,707	5,318	63,565,930	2003	
105,383	105,383	0	54,691,315	2004	
5,705,374	5,705,374	0	37,442,918	2005	
12,201,032	12,177,181	23,851	53,471,209	2006	
828,588	822,384	6,204	61,415,637	2007	
444,162	444,162	0	89,177,568	2008	
147,333	132,195	15,138	207,002,580	2009	
485,023	485,023	0	121,828,396	2010	
1,025,862	1,025,862	0	88,771,496	2011	
5,775,996	5,775,996	0	145,394,052	2012	
336,775	336,775	0	208,951,535	2013	
501,877	501,877	0	274,367,596	2014	
17,265,606	17,265,606	0	216,844,947	2015	
233,553	233,553	0	11,403,078	1994	ادوات واجهزة للبصريات او التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او للقياس او الفحص وادوات واحهزة دقيقة ادوات للطب او للجراحة اصناف صناعة الساعات، ادوات موسيقية، اجزاء ولوازم هذه الادوات والاجهزة
131,856	131,856	0	9,123,679	1995	
173,479	173,479	0	9,455,923	1996	
930,820	919,820	11,000	11,247,960	1997	
216,614	214,244	2,370	11,539,503	1998	
522,508	522,508	0	10,680,856	1999	
340,176	297,227	42,949	10,869,762	2000	
67,013	67,013	0	16,350,831	2001	

55,668	55,668	0	11,193,517	2002	
331,632	302,518	29,114	12,072,674	2003	
172,364	172,364	0	17,010,006	2004	
734,711	734,711	0	25,039,345	2005	
466,831	466,831	0	26,118,903	2006	
1,082,267	1,082,267	0	28,131,760	2007	
2,196,725	2,196,725	0	37,793,522	2008	
365,997	365,997	0	30,763,884	2009	
461,392	461,392	0	35,362,964	2010	
512,178	394,261	117,917	39,113,675	2011	
1,177,974	1,177,974	0	40,743,530	2012	
604,748	604,748	0	43,502,053	2013	
859,010	854,923	4,087	56,091,730	2014	
646,266	646,266	0	59,459,904	2015	
188,808	120,450	68,358	3,304,589	1994	سلع ومنتجات مختلفة
189,738	168,540	21,198	3,058,649	1995	
341,790	259,440	82,350	3,516,571	1996	
382,486	222,400	160,086	3,769,752	1997	
388,350	242,850	145,500	3,416,436	1998	
188,740	63,340	125,400	3,637,601	1999	
289,125	156,636	132,489	3,596,086	2000	
212,841	81,618	131,223	3,119,940	2001	
320,547	167,933	152,614	6,490,310	2002	
1,790,067	104,901	1,685,166	4,949,105	2003	
1,613,689	98,059	1,515,630	8,294,202	2004	
861,424	122,958	738,466	9,246,567	2005	
701,319	279,581	421,738	9,130,023	2006	
363,094	244,959	118,135	9,138,070	2007	
302,468	131,171	171,297	9,110,214	2008	
394,717	206,175	188,542	8,230,289	2009	
508,456	184,372	324,084	8,653,797	2010	
322,809	123,975	198,834	11,093,835	2011	
398,608	220,609	177,999	17,650,618	2012	
447,451	176,783	270,668	12,776,239	2013	
562,704	199,947	362,757	13,890,535	2014	
778,335	387,779	390,556	11,920,748	2015	
27,500	0	27,500	125,596	1994	تحف فنية، وقطع للمجموعات وقطع اثرية
10,000	4,000	6,000	31,098	1995	
108,500	6,000	102,500	17,353	1996	
106,050	0	106,050	1,335	1997	
115,300	9,000	106,300	3,759	1998	
35,333	0	35,333	9,108	1999	

5,390	0	5,390	0	2000	
17,181	3,545	13,636	18,376	2001	
7,495	0	7,495	74,841	2002	
15,205	0	15,205	0	2003	
993	0	993	0	2004	
1,250	0	1,250	2,560	2005	
544,519	3,710	540,809	40,102	2006	
313,978	3,883	310,095	16,689	2007	
204,628	3,106	201,522	15,050	2008	
53,184	1,099	52,085	37,579	2009	
70,649	21,000	49,649	13,708	2010	
1,000	1,000	0	19,544	2011	
0	0	0	89,059	2012	
5,696	860	4,836	636,503	2013	
101,717	2,045	99,672	12,590	2014	
600	0	600	5,762	2015	
3,000,000	3,000,000	0	4,825,096	1994	غير مبين
10,434,107	10,434,107	0	7,025,283	1995	
722,750	722,750	0	330,209	1996	
968,650	968,650	0	308,245	1997	
12,000	12,000	0	699,817	1998	
15,773	11,500	4,273	6,071,648	1999	
74,034	72,179	1,855	27,923,260	2000	
22,045	22,045	0	12,899,394	2001	
115,800	115,800	0	16,104,264	2002	
211,488	211,488	0	16,485,907	2003	
85,661	85,661	0	35,717,285	2004	
204,803	204,803	0	51,146,150	2005	
81,404	81,404	0	36,462,757	2006	
184,210	184,210	0	29,797,992	2007	
539,972	539,972	0	35,535,710	2008	
308,771	308,771	0	52,923,890	2009	
345,176	345,176	0	41,602,863	2010	
627,338	568,686	58,652	57,581,408	2011	
1,013,547	343,467	670,080	54,533,117	2012	
183,618	162,491	21,127	65,187,111	2013	
3,503,944	3,500,944	3,000	93,599,972	2014	
1,837,757	1,683,089	154,668	74,614,149	2015	

الملحق رقم (3): الصادرات والمستوردات الأردنية للفترة (1976-2014)

السنة	مستوردات من كندا: القيمة سيف بالدينار الأردني	صادرات وطنية الى كندا: القيمة فوب بالدينار	مستوردات من الولايات المتحدة القيمة سيف بالدينار الأردني	صادرات وطنية الى الولايات المتحدة القيمة فوب بالدينار	اجمالي المستوردات	اجمالي الصادرات
1976	552,302	14,264	56,654,617	56,784	339,494.70	49,552.20
1977	670,004	15,744	62,733,722	60,344	454,517.80	60,289.10
1978	812,791	17,378	69,465,121	64,127	458,942.60	64,129.90
1979	986,008	19,181	76,918,807	68,147	585,666.20	82,559.30
1980	1,196,139	21,171	85,172,282	72,419	715,977.30	120,107.00
1981	1,451,053	23,367	94,311,364	76,959	1,047,505.20	169,025.80
1982	1,760,291	25,791	104,431,080	81,783	1,142,493.40	185,581.20
1983	2,135,433	28,467	115,636,652	81,783	1,103,310.40	160,084.70
1984	2,590,522	31,421	128,044,596	86,910	1,071,340.10	261,054.60
1985	3,142,597	511,309	75,528,937	304,910	1,074,445.40	255,345.80
1986	3,411,129	43,500	93,390,455	937,075	850,199.20	225,615.10
1987	3,056,703	14,278	129,636,014	1,208,769	915,554.70	248,773.40
1988	6,686,278	55,987	170,007,270	3,352,133	1,021,666.70	325,718.10
1989	8,593,552	63,909	299,480,020	3,515,706	1,230,142.40	534,158.70
1990	10,732,283	94,673	178,157,478	2,270,855	1,725,828.10	612,252.50
1991	15,824,163	20,661	246,152,541	4,176,038	1,710,462.90	598,626.70
1992	10,374,073	119,994	311,492,107	7,265,065	2,214,002.20	633,754.50
1993	7,841,743	141,066	232,544,658	8,919,918	2,453,624.80	691,281.70
1994	10,852,850	151,482	240,512,065	14,676,416	2,362,582.50	793,918.50
1995	8,045,658	217,483	294,903,825	13,773,758	2,590,250.40	1,004,534.40
1996	20,328,397	358,250	274,979,621	4,911,371	3,043,556.50	1,039,801.40
1997	11,458,229	278,499	258,072,212	5,598,108	2,908,085.40	1,067,164.50
1998	13,652,322	356,707	259,655,150	9,318,724	2,714,373.70	1,046,382.30
1999	10,348,461	500,337	321,982,016	44,847,693	2,635,206.90	1,051,353.50
2000	21,427,428	674,453	280,722,100	164,551,712	3,259,403.70	1,080,816.70
2001	12,120,752	1,157,234	278,608,285	304,392,574	3,453,729.30	1,352,370.50
2002	10,864,970	2,049,060	276,222,825	468,563,890	3,599,160.40	1,556,748.40
2003	9,053,400	2,088,537	393,923,640	722,202,645	4,072,007.70	1,675,074.10
2004	14,770,924	3,014,639	416,988,845	790,204,423	5,799,241.40	2,306,626.50
2005	23,897,562	5,573,525	393,293,129	907,768,188	7,442,863.70	2,570,221.90
2006	27,802,196	7,701,615	449,020,537	874,970,915	8,187,724.60	2,929,309.80
2007	39,532,920	7,166,781	551,110,490	736,156,040	9,722,193.60	3,183,707.30
2008	54,574,553	6,969,765	707,328,809	612,019,144	12,060,894.80	4,431,113.00
2009	35,022,262	9,326,274	615,623,319	655,849,558	10,107,696.00	3,579,165.80
2010	53,915,606	9,124,942	861,354,947	733,785,055	11,050,126.40	4,216,948.70
2011	60,736,509	10,191,058	977,504,005	788,540,433	13,440,215.30	4,805,873.00
2012	44,527,979	23,653,226	969,292,381	847,550,979	14,733,749.30	4,749,569.70
2013	56,861,011	33,931,588	937,581,148	929,943,742	15,667,343.80	4,805,233.90
2014	42,813,480	38,349,980	894,659,645	1,002,054,710	16,280,188.60	5,163,028.70
معدل النمو	10.4%	16.0%	25.5%	35.0%	8.8%	6.9%

THE IMPACT OF PREFERENTIAL ARRANGEMENTS FROM THE USA AND CANADIAN BENEFITS PROGRAMS ON EXTERNAL TRADE SECTOR IN JORDAN

By

Mohammed M. Al-Baghdadi

Supervisor

Dr. Amer Bakir

ABSTRACT

The objective of the research is to assess the impact of the General System Preference (GSP) on Jordanian exports and imports from the American and Canadian Benefits programs which was granted to developing countries, including Jordan.

The research relies on standard descriptive and quantitative analysis and the necessary tests such as (stationary test, lag structure test, and conitegration test) were conducted.

Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) methodology is used to estimate demand functions for Jordanian exports and imports with USA. Also, Vector Auto Regression (VAR) is used to estimate the demand functions for Jordanian exports and imports from Canda and the world.

The research shaws continuous improvement and development in the foreign trade sector as a whole. and the movement of Jordanian exports to Canda, the United States and the world as a whole are not affected by accession to the World Trade Organization to a varying degree.

The research consists of six chapters covering importance,objectives, problems, literature review, commodity concentration, model estimations and conclusions.

The American and Canadian Benefits Programs enhanced exports, and influenced the concentration of exports in certain commodities. It is recommended to include many commodities in such programs, and to diversify exports and upgrade national industries to achieve economic growth.